جـــامـــعـــة جـــيـــلالـــــي
لـــيـــابـــــس
كلية الحقوق والعلوم السياسية
19مارس 1962
قسم العلوم السياسية

محاضرات في السياسة الخارجية

مطبوعة في مقياس السياسة الخارجية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس علوم سياسية

اعداد الأستاذ:

رحالي محمد

لجنة القراءة

أ.ضبع عامر	جامعة سيدي بلعباس
أ.بن بختي عبد الحكيم	جـامعـــة تلمســـان

السنة الجامعية:1441- 1442هـ/ 2020-2021

محاضرات في السياسة الخارجية

مدخل عام: السياسة الخارجية، السلوك والفواعل والمتغيرات.

لا يكتسي موضوع السياسة الخارجية أهميته في دراسات حقل علم السياسة أو علم العلاقات الدولية فقط، بل يذهب علماء الاجتماع وعلماء النفس والاقتصاد والإعلام وغيرها من العلوم لمحاولة فهم الأدوار التي يلعبها الفاعلون في رسم السياسة الخارجية، وفي الوقت الذي يصوغ الباحث الكلاسيكي في علم السياسة فرضياته منطلقا من العلاقة الرسمية بين الدول كوحدات مستقلة، فإنه يجد نفسه في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وما حدث بعد انتهاء الحرب الباردة في صعوبة حول أي المتغيرات أصبح يتحكم في سلوك الدول فيما بينها عالميا، والسبب في ذلك يعود لدخول فواعل جديدة على الساحة الدولية والتي لم تكن موجودة سابقا، فواعل رسمية وأخرى غير رسمية، وطنية تغيرت أنماطها، وأخرى فوق أو تحت وطنية، عوامل نفسية وشخصية، أثرت كلها أيما تأثير في العلاقات الدولية، ومن ثم من الصعب الاعتماد على منهج أو نظرية أو مقاربة واحدة، والجزم بنتائج مخرجاتها أو قياساتها في الدراسة المتعلقة بالظواهر السياسية العالمية، والتي تترجمها السياسة الخارجية كسلوك معلن ورسمي.

إذا كانت السياسة الخارجية هي نتاج مخرجات عملية تفاعل البنيات والفواعل المختلفة والتي تدخل سواء ظاهريا أو مبطنة في عملية رسم وصنع السياسة، إلا أنها تظهر على أنها عملية قامت بها أجهزة متخصصة، أوكل إليها مهمة صنع القرار والإعلان عنه، وصنع القرار هذا كعملية ينبأ بأن صانعها له أهداف قد تكون واضحة وقد تكون غير واضحة، مباشرة أ غير مباشرة، محطتها الأخيرة حركة في العلاقات الدولية أو ربما هي تحوير لسياسة عامة داخلية يراد الاستناد إلى الخارج لضمان نجاحها في الداخل والعكس صحيح.

لفهم حقيقة ما تقوم عليه السياسة الخارجية كظاهرة يراد تحليلها، تفسيرها والتنبؤ بمآلاتها يتطلب أن تصاغ نظرية تقوم على فرضيات يتم قياسها، وتحتاج هذه العملية لأن يتحكم في المتغيرات المنشئة أو المؤثرة في سير صنع السياسة الخارجية، ومع نهاية الحرب الباردة وظهور العولمة وما أفرزته من ضرورات للتحول إلى الديمقراطية وإلى الليبرالية كحل اقتصادي، سواء من خلال الشروط المفروضة من المؤسسات المالية، أو من طبيعة المصالح القومية ومن منطلق الشعور بالقوة، أظهرت هذه الظروف عن استحالة الاعتماد على نظرية واحدة، ولهذا السبب رأى العالم في هذه الفترة انتعاشا لمدارس نظرية زادت سرعة تحليلاتها ونمط الانتقادات الموجهة لها في سبيل بناء

تراكم معرفي يقوم على النقد وبناء المسلمات الجديدة، لذلك تحاول هذه المحاضرات البحث في طبيعة السياسة الخارجية وإلى المدلولات التي انتهت إليها أهم المقاربات النظرية وفرضياتها في تحليل السياسة الخارجية.

الفصل الأول: تعريف السياسية الخارجية والمفاهيم المصاحبة لها.

تمهيد:

السياسة الخارجية من الموضوعات الكبرى والهامة في حقل العلوم السياسية، خصوصا في شقها المرتبط بالأبحاث والدراسات في حقل العلاقات الدولية، وما يميز السياسة الخارجية أساسا هو أنها سياسة تحاك وتسطر داخليا لتطبق في الخارج، تدار بحسب معطيات داخلية تؤثر في البيئة الخارجية وفي نفس الوقت، فإن هذه البيئة الخارجية تؤثر أيما تأثير في صنع السياسة الخارجية وتنعكس على السياسة الداخلية كذلك ، وعليه تظهر عملية السياسة الخارجية في حلقات متتالية من الأفعال وردود الأفعال، ويبقى السؤال حول مدى تأثير أي بيئة على البيئة الأخرى.

المبحث الأول: نبذة تاريخية.

ترتبط السياسة الخارجية بالسياسة الدولية، وبالعلاقات الدولية كميدان لالتقاء السياسات الخارجية للدول المختلفة، وعليه فإن الصراع الدولي عبر مراحل التاريخ الحديثة خصوصا ، يبرز بجلاء أن حقل السياسة الخارجية ارتبط بترتيبات النظام العالمي، لكن هذا النظام العالمي لم يكن دائما كما هو اليوم، ولا شك أن الدول على اختلاف أنماطها من ملكيات وغيرها، تبادلت السفراء والقناصلة، وكان لها من يمثلونها، ذلك أن الدولة كتنظيم هي جزء فرعي لمجتمع بشري لطالما امتهن التجارة سواء بالمقايضة أو غيرها، وكانت الطرق والمبادلات التجارية تحتاج إلى حماية واعتراف يتم من خلال معاهدات واتفاقيات، إضافة إلى ذلك ومن نفس المنطق عملت المصاهرة والروابط الاجتماعية دورا أساسيا في حل النزاعات كما ربطت علاقات وأسست لظهور أنماط جديدة من الدول. بناء على ما سبق فإن الصراع حول الأمن وتأمين المصالح كان وراء ظهور السياسة الخارجية حتى وإن لم تكن تسمى كذلك، ولا يزال هذا الصراع قائما حيث أحدث حروبا طاحرة، والملاحظ للأحداث العالمية خلال الحربين العالميتين وإلى مخرجاتهما، يرى كيف انقسم العالم إلى معسكرين بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من التباين بين المذهبين السياسيين للمعسكرين من شيوعي أو اشتراكي وآخر ليبرالي، وعلى الرغم من التنافس والصراع الذي كان قائما للاستحواذ على مناطق العالم وضم دول إلى هذا الطرف أو إلى الطرف الآخر، إلا أن السياسة

الخارجية بين المعسكرين كانت قائمة، كما كانت التبادلات التجارية بين دولا من المعسكر الشرقي الاشتراكي مع دولا من المعسكر الغربي الليبرالي قائمة أيضا.

الملاحظة الثانية هي أن عملية السياسة الخارجية تحدث قبل الحروب كسبيل لتفادي الدخول في الحرب ولتخفيف التوتر بين الدول، ثم حينما تفشل في حل النزاع وتتطور الأمور لتصل إلى مرحلة الحرب كآخر حل للمشكلات الدولية، تأتي السياسة الخارجية في أوقات الحروب في شكل مفاوضات بين الأطراف المتحاربة لأجل الخروج بحلول توافقية ترضي الطرفين المتنازعين، وبما يخدم مصالحهما، كما يمكن لبعض الدول المحايدة أن تتدخل في وساطة دولية في مساعي حميدة لمحاولة دفع الأطراف المتنازعة للوصول إلى اتفاق لإنهاء الحرب، ومرة أخرى تأتي بعد انتهاء العمليات العسكرية، السياسة الخارجية من خلال أجهزتها المختلفة في المفاوضات لتضع الشروط والتوافقات وترتيبات ما بعد الحرب[1].

إذا كانت السياسة الخارجية آلية لتفادي الحرب أو لإنهائها، فإن ذلك يعبر عن تنافس للقوى سواء الإقليمية أو الدولية، وتأتي السياسة الخارجية كعامل اتصال في كل الظروف الدولية، إذ تعمل على تحقيق المصالح العليا للدول، و تعبر عن التنافس بين الدول القوية على المصالح أو النفوذ داخل مناطق معينة وهو ما يعبر عنه بالسياسة الدولية، أي ذلك التنافس والتضارب في المصالح بين دول تبحث عن نفس المصالح في نفس المنطقة، يمكنه إما أن ينتهي بتوافقات لاقتسام المصالح والنفوذ أو أن تخفق مساعي السياسة الخارجية في الالتقاء على قاعدة تقاسم للمصالح فتحدث الحروب، وهذا ما حدث مع الدول الأوروبية التي تطلبت ثورتها الصناعية البحث عن موارد للطاقة ومواد طبيعية لإدارة آلياتها الصناعية الناشئة، والتي بدأت بالاستحواذ على مناطق في العالم في أمريكا الجنوبية، في إفريقيا وفي آسيا واقتسامها من خلال مؤتمر برلين (1878) لمناطق في العالم واستباحتها استعمار دولا كثيرة.

إذا كانت السياسة الخارجية من اختصاص الدولة ب المفهوم الويستفالي كنتيجة لحرب الثلاثين سنة (1648)، وإن كان لها وجود قبل هذا التاريخ بشكل مغاير إلا أن هذا التاريخ أعلن عن بداية نمط جديد من السياسة الخارجية واضحة المعالم، حيث أن الحرب التي قامت بين الدول (الملكيات) الأوروبية، هي حرب قامت في الأساس على من يستفيد أكثر في أوروبا وخارجها، وانتهت بفوز الدول القوية بأقاليم من العالم وبترتيبات لعالم جديد، رغم أن معاهدة السلام بين الأوروبيين (ويستفاليا) نصت نظريا في بنودها على العدالة الدولية والمساواة

[1] إسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المقتضيات المبدئية والواقع الدولي** ، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2017، ص.24.

بين الدول واحترام سيادة الدول، وعدم الدخول في الشؤون الداخلية للدول، وهي المبادئ التي ستقوم عليها عصبة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى ، ومنظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وهي نفس المخرجات من بنود مؤتمري برلين 1884 و 1887 لاقتسام المستعمرات الإفريقية، وكانت من نتائجه أيضا ترتيبات قسمت على أسسها المستعمرات الإفريقية بين فرنسا وألمانيا، بينما اتجهت بريطانيا نحو استعمار دولا كثيرة في آسيا، واتجهت الولايات المتحدة نحو أمريكا الجنوبية لبسط نفوذها.

مع ظهور دولا جديدة تحاول الاستفادة من مصادر الطاقة الرخيصة واليد العاملة مثل اليابان وإيطاليا، زادت حدتها الثورة البلشفية في روسيا (1917) وتشكل الاتحاد السوفييتي ، وعاد الصراع بين الدول العظمى القديمة والاتحاد السوفييتي حول اقتسام حصصا من العالم، و أنبأ هذا عن تصادم جديد، وهو ما أدى إلى الحرب العالمية الأولى (1914-1918) بين الدول العظمى حينها بريطانيا وفرنسا وألمانيا العائدة، والتي لم تستفد بالقدر الذي يتوافق وقدرتها العسكرية، والذي سيكون مرجع لتكون دول المحور ممثلة في إيطاليا، ألمانيا واليابان في مقابل الدول الرأسمالية التقليدية فرنسا وبريطانيا[1].

ازداد عدد الدول المستقلة والتي أصبحت جزءا أساسيا في المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الأولى وخاصة في البلقان وجنوب شرق أوروبا، والشرق الأوسط حيث بلغ عدد الدول ما يقرب 65 دولة غير أن المجتمع الدولي شهد أكبر توسع له نتيجة موجة الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية، حيث انضم ت 75 دولة جديدة، خاصة من العالم العربي وأفريقيا وآسيا والباسيفيكي، ووصل عدد الدول التي أصبحت تتمتع بعضوية الأمم المتحدة 185 دولة، وبطبيعة الحال نتج عن هذا التوسع في المجتمع الدولي توسع كبير في الصلات والعلاقات الدبلوماسية والمفاوضات والأجهزة الدبلوماسية.

في الوقت ذاته وتحت ضغط الإهانة، بدأ ت السياسة الخارجية الألمانية في البحث عن ولاءات وتحالفات إستراتيجية جديدة للانتقام من هزيمة الحرب العالمية الأولى ، والاستحواذ هذه المرة ليس فقط على مستعمرات في إفريقيا وآسيا، ولكن حتى في أوروبا نفسها، إلا أن الاتحاد السوفييتي وعلى الرغم من الاختلاف المذهبي الواضح، إلا أنها تحالفت مع دول المحور في بداية الحرب العالمية الثانية، وكانت مصالحها أولى من أي اعتبار آخر، إذ ومع تقدم القوات الألمانية نحو تخوم الاتحاد السوفييتي حتى انقلب اتجاه الحلف الذي كان بين الاتحاد السوفييتي ودول المحور، نحو حلف جديد مع الدول الأوروبية فرنسا وبريطاني وفيما بعد حتى مع الولايات المتحدة الأمريكية التي

[1] إسماعيل دبش، **المرجع السابق**، ص. 25

دخلت الحرب العالمية من جهة بريطانيا ، وهذا على الرغم من الصراع المذهبي، فانقلبت موازين الحرب العالمية من جهة المحور إلى الحلفاء، لتنتهي بمعاهدة استسلام ألمانيا وتقسيمها وتقسيم العالم معها إلى معسكرين.

أعلنت نهاية الحرب العالمية الثانية على ترتيبات نظام دولي جديد، وتمكنت الدول المنتصرة في الحرب من وضع الأجهزة والهياكل التي تسمح لها بالاستمرار في التحكم في مقدرات العالم بما يخدم مصالحها، كتنصيب نفسها أعضاء دائمين في مجلس الأمن وهم الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، روسيا، والصين التي لحقت بالركب فيما بعد، واختصت بحق الفيتو (النقض) الذي يسمح لها إيقاف أي مشروع لائحة لا يخدم مصالحها بذرائع شتى، وأصبح توزيع الثروة العالمية من نصيب الدول ذات النهج الليبرالي والممارسة الديمقراطية، إذ نجد 90% من إمكانيات الرخاء والرفاه العالميين موجودان بدول الشمال لدى 10% من سكان العالم، بينما تبقى 10% من فرص الحياة الكريمة في أيدي ما تبقى من سكان العالم.

المبحث الثاني: تعاريف ومفاهيم السياسة الخارجية

السياسة الخارجية كسياسة عامة تنبع من مركز متخذ للقرار السياسي، أي الحكومات ويجعلها ذلك عرضة لأن تختلط بالسياسات العامة الأخرى، كما يمكن أن يلتبس الأمر على الملاحظ في ماهية السياسة الخارجية وعلاقتها بالسياسات الداخلية ما دامت تعتبر انعكاسا لها، وما العلاقة بينها وبين العلاقات الدولية والدبلوماسية وغيرها من المفاهيم المشابهة، هذا ما سيذهب إلى شرحه هذا المبحث.

المطلب الأول: مفاهيم وتعريفات للسياسة الخارجية

للتقرب من فهم أدق للسياسة الخارجية، يجب الرجوع إلى اجتهادات علماء السياسة من تخصصات مختلفة، ذلك أنها تساعد في تجميع كل الميزات والخصائص العملية للسياسة الخارجية وتساعد في إيجاد تعريف شامل لها.

يشبه علماء الجغرافيا السياسية الدولة كالإنسان الذي ينشأ صغيرا والذي يستمر في النمو، ومع نموه هذا تزداد حاجاته، وكما لكل شخص طريقة تفكير مبنية على الخبرات التي مر بها في حياته ، والتي تؤثر في سلوكاته وتوجهها، وعلما أنه بعد مدة معينة من الزمن سيكون عليه التعامل مع أفراد وأشخاص وإدارات غير التي ألفها، فإن ذلك يفرض عليه أن يقبل مخرجات وتأثير هؤلاء الأشخاص في حياته وأن يتكيف معهم، وهناك من سيتمكن

من التأثير في هذه البيئة الخارجية ، بما يملك من قدرات وأدوات ومستوى علمي ومرتبة اجتماعية، وبحسب قوة علاقاته، فكذلك الدول.

لذلك سيظهر اتجاهان متباينان، اتجاه يرى أن السياسة الخارجية هي من مخرجات النظام السياسي ومن فواعل الدولة الرسميين، وكأنه يفصل بينها وبين السياسات العامة الأخرى، وبذلك ينفي التفاعل والتأثير المتبادل، واتجاه ثاني يعرفها على أنها قد تكون أحداث داخلية تنتقل إلى المحيط الخارجي فتصبح سياسة خارجية، ونفس الشيء بالنسبة للأحداث الدولية التي قد تؤثر في الداخل.

وعليه فالسياسة الخارجية للدول تعبر عن وجود هذه الدول داخل البيئة السياسية الدولية، تعرف بنفسها بمبادئها وقيمها، وتعبر عن توجهاتها وميولها، وتحتاج لربط علاقات مع الدول الأخرى، كما تسعى من خلال السياسة الخارجية إلى توفير حاجاتها المختلفة والتي تسمح لها بالبقاء، ومن أهم كل تلك الحاجات المحافظة على أمنها واستقرارها ورفاه شعوبها، فيما يلي مجموعة من الاجتهادات لعلماء السياسة في العالم والذين حاولوا تقديم تعاريف للسياسة الخارجية.

- يرى جوزيف مودلسكي بأن تعريف السياسة الخارجية انقسم بين اتجاهين، ففي الوقت الذي ينظر اتجاه إليها كتخطيط، يرى اتجاه ثاني أنها تنفيذ لخطط عقلانية ومتماسكة.
- في حين عرفها شيتك مع بداية سبعينيات القرن الماضي على أنها: مجموعة قيم ومبادئ، خطط سياسية موجهة نحو الخارج، وأفعال سياسية ينفذها أشخاص مخولون بذلك[1].
- يعرفها ويليام والا ص على أنها مجموعة ثابتو من السلوكيات والمواقف تجاه المحيط الخارجي، وهي برنامج علني مع باقي الدول في العالم.
- أما هولستي فيرى بأنها ذلك النمط من السلوك الذي تعتمده الدولة ك استجابة للمحيط الدولي الذي تعيش فيه.
- ويرى جيمس روزنو أن السياسة الخارجية تعني التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوب فيها.[2]
- لويد جونسن: يعرفها على أنها مجموعة أنماط المواقف والسلوكيات في تفاعلها مع محيطها الدولي ومن خلال الدوافع والأهداف التي تسعى لتحقيقها حسب أولوياتها.

[1] مازن الرمضاني، **السياسة الخارجية، دراسة نظرية**، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1991، ص.23-24

[2] Vinsensio Dugis, Analysing Foreign Policy, https://bit.ly/3iODcRf,en, en date du 15/09/2020, P.113

- جوزيف فرانكل: يرى أن السياسة الخارجية هي نتاج عملي في الواقع وتصورات إجرائية للمصلحة الوطنية النابعة من السياسة الدولية.[1]

- يرى محمد السيد سليم أن السياسة الخارجية "هي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقي ق الأهداف المحددة في المحيط الخارجي " وعلى أنها "عملية رصد كل الأبعاد المرتبطة بالعمل السياسي الخارجي لدولة ما، انطلاقا من أبعاد محددة سلفا"، فالعامل الخارجي بحسبه يتضمن أبعادا أساسية كالتوجهات العامة والأهداف والأدوار ال دولية، والاستراتيجيات والقرارات والسلوكيات وغيرها، وكلها أبعاد قابلة للتوصيف، وهو في ذلك يركز على الجانب العملياتي الذي يعمل على تحقيق أهداف.[2]

ما يؤخذ على هذا التعريف أن السياسة الخارجية لا تكون دائما ذات طابع علني، كالعمل الإستخباراتي السري والاتفاقيات السرية بين الدول، كما أنه ليس بالضرورة أيضا أن تكون أعمال السياسة الخارجية مبرمجة ضمن خطط مسبقة، فالعشوائية والاجتهادات الشخصية وحالة اللاتنظيم ، وهي صفات تسود السياسة الخارجية للعديد من الدول النامية.

- يقدم الدكتور فوزي حسن حسين تعريف آخر للسياسة الخارجية يقول فيه:"هي السلوك الخارجي المبرمج أو غير المبرمج أو غير المبرمج والنابع من إرادة الدولة تجاه الدول الأخرى أو المنظمات الدولية، من أجل تحقيق الأهداف القومية للدولة، ويستوي في ذلك أن يكون هذا السلوك سريا أو علنيا، دبلوماسيا أو عسكريا، رسميا أو غير رسمي"[3]

- ويعرفها شمس علي محمد بأنها "مجموع الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة المتوفرة لتلك الدولة".[4]

تتفق أغلب التعاريف على أن السياسة الخارجية هي انعكاس لسياسة الدولة الداخلية التي تنبع من خبراتها، فيما تتجه نحو توفير ما تحتاجه أو تصبو لتحقيقه، وتختلف السياسة الخارجية لكل دولة باختلاف طبيعة نظامها السياسي من جهة، وبحسب موقعها الجغرافي وقيمها الإيديولوجية وترتيبها داخل النظام العالمي من جهة

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، ط 2، القاهرة، 1998، ص.20

[2] محمد السيد سليم، **المرجع نفسه**، ص.21

[3] فوزي حسن حسين، **التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول، الولايات المتحدة نموذجا** ، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2013، ص.212-213

[4] شمس علي محمد، **العلوم السياسية**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1988، ص.341

أخرى، كما يعترف الباحثون بأن مخرجات السياسة الخارجية ليست مخرجات حكومة موجودة على رأس نظام سياسي في أي دولة فقط، وإنما هي مخرجات مصادر وأطراف متعددة [1]، وإن كانت ظاهرة السياسة الخارجية معروفة بارتباطها بمؤسسة الدولة، التي تحاول أن تعبر من خلالها على وجودها كوحدة مستقلة ومتباينة عن الوحدات السياسية الأخرى، فإنها من جهة أخرى تعتبر انعكاسا للسياسة الداخلية للدولة كذلك، ومن ثم فقوة الفواعل غير الرسمية داخل الدولة تؤثر أيما تأثير في توجيه السياسة الخارجية نحو قضايا تؤمن بها، ويبين هذا الانعكاس في السياسة محاولة الوحدات السياسية ترتيب الأوضاع الخارجية، إقليمية أو دولية في ما يرتبط بمصالحها لما وراء حدودها، ولفهم توجه السياسة الخارجية لدولة ما، يتوجب علينا فهم مجموعة من العوامل والمحددات التاريخية، السياسية، الاقتصادية والعسكرية، وخصوصا العقيدة السياسية المتبعة داخل هذه الدولة أو تلك أي بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي المتبع، ذلك أن طبيعة النظام تحدد الفاعلين الرسميين والأدوار والأجهزة المكلفة بإقرار السياسة الخارجية وإدارتها، وإن كانت جميع الأنظمة تشترك في أن وزارات الخارجية والأجهزة الدبلوماسية التابعة لها وهي المكلفة رسميا بإدارة السياسة الخارجية، فإن طبيعة النظام السياسي القائم رئاسي كان أو برلماني، ديمقراطي أو شمولي، مدني أو عسكري يؤثر في توجه السياسة الخارجية.

تمكن هذه الاعتبارات إذن من تحليل أداء الأجهزة والإدارات لتصور عملية ، ثم صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، وذلك من خلال تحليل مخرجاتها للوصول إلى فهم الأهداف (المصالح) التي يرجى تحقيقها سواء الإستراتيجية، الاقتصادية أو الأمنية مثل حماية الدولة، أو الاقتصادية والاجتماعية كتوفير الموارد الأساسية للاقتصاد الوطني أو توسيع الصادرات من السلع لضمان ديمومة الاقتصاد الذي يحقق بدوره تطور ورفاه الشعوب.

يختلف مفهوم السياسة الخارجية إذن عن العلاقات الدولية التي هي محصلة ونقطة التقاء السياسات الخارجية لجميع الدول فيما بينها، وليست هي السياسة الدولية التي يعنى بها نمط ومجريات السياسة الخارجية لمجموعة معينة من الدول حول منطقة جغرافية معينة، لها مصالح سواء متطابقة أو متناقضة حولها.

تختلف تعريفات السياسة الخارجية باختلاف المذاهب والمدارس النظرية التي ينتمي إليها العلماء والمفكرون، وسنجد منها ما هو كلاسيكي ومنها ما هو حداثي، تفاعل مع تطور النظام العالمي خاصة بعد سقوط حائط برلين، وبروز فواعل جديدة على الساحة العالمية، تتميز بلا تماثلها للدولة ووفقا لمدى التأثير الذي قد يحققه هذا الفاعل في المشهد السياسي الدولي بغض النظر عن طبيعته[2] وبناء على هذه التعريفات سنستخرج مجموعة من

[1] عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص.13

[2] مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن"، **العالم الإستراتيجي**، عدد 03، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، ماي 2003، ص.08

الاتجاهات التي تحدد إلى حد ما مجموعة العوامل والمقومات التي تقوم عليها لسياسة الخارجية، وكذلك الفاعلين فيها، والأدوات المستعملة في تجسيدها وأنماطها (نمط القوة الصلبة(المادية Hard) ونمط القوة (الناعمة Soft) .

يذهب تيار ما بعد الحداثة للقول بأن السياسة الخارجية هي عملية منظمة وهادفة، إذ نجد باتريك هايني أكثر واقعية ومعترفا بالفواعل المختلفة التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية ، إذ نجده يركز على ادراكات وقدرات الجانب القيادي، أي صانع القرار ذاته في عملية صنع القرار حيث يقول: لا بد من التركيز على عمليات صناعة القرار عبر الجماعة المسيطرة على صناعة القرار في السياسة الخارجية.

يشير المفهوم العام للسياسة الخارجية إلى سلوك الدولة خارج حدودها الجغرافية، وهناك من يراها أنها تلك العملية الحاصلة بين دولة ووحدات دولية أخرى في النظام الدولي ، والتي تصبو من خلالها إلى تحقيق أهدافها ومصالحها، بينما يرى "كنيث تومبسون" أن السياسة الخارجية هي النظرة الإيديولوجية والنظرة التحليلية، أما الأولى فيفترض أن السياسات التي تصنعها الدول تجاه العالم الخارجي هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة، فتصنف عندئذ السياسة الخارجية بديمقراطية واستبدادية وتحررية واشتراكية ومحبة للسلام أو عدوانية، وأما الثانية فتفترض أن للسياسة الخارجية عدة مقومات منها: تقاليد الدولة الخارجية وموقعها الجغرافي، والمصلحة الوطنية وأهداف الأمن وحاجاته"[1].

يعرف الأستاذ طه محمد بدوي السياسة الخارجية على: "أنها فن إدارة التعامل مع الدول الأخرى على مقتضى المصالح الوطنية"[2] وهنا يركز الأستاذ بدوي على قضية المصالح الوطنية كعامل أساسي في صياغة السياسة الخارجية بدون النظر إلى طبيعة المصلحة أكانت مادية أو معنوية.

- يعرف الأستاذ مازن الرمضاني السياسة الخارجية، "السياسة الخارجية هي جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية، تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية" [3]، ويميل هذا التعريف إلى النظر إلى السياسة الخارجية من زاوية النشاط المتجه للخارج دون ذكر البرامج والأهداف والأهداف والسياسات المتبعة، وعليه لا يمكن اعتبار كل نشاط موجه نحو الخارج من الدولة على أنه سياسة خارجية.

[1] كنيث تومبسون، "نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها" في: عامر مصباح، **المرجع السابق**، ص.21

[2] بدوي محمد طه، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص.39

[3] مازن الرمضاني، **المرجع السابق**، ص.07

في موضع آخر، يعرف الأستاذ زايد عبيد الله مصباح السياسة الخارجية على أنها "كل السلوكيات السياسية الهادفة والناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بع مل ية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية، فالسلوك السياسي لأي وحدة دولية هو عبارة عن حدث أو فعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة مقصودة وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الدولية".[1]

برزت بعد الحرب العالمية الثانية ، وخصوصا بعد انفراد العالم الليبرالي بقيادة العالم ، أشكالا جديدة من الكيانات غير مماثلة لشكل الدولة، كيانات منظمة ومسلحة منها من يتاجر بالسلاح ومنها من يتاجر بالأعضاء البشرية، كما اشتدت كارتيلات (Les cartels) تهريب المخدرات وتقوت شوكتها لدرجة أصبحت تؤرق أقوى النظم الدفاعية كالولايات المتحدة مثلا، كما بدأت تظهر مجموعات مسلحة ألصقت تسميتها بالإسلام، الذي هو بريء من أعمال هذه الجماعات الإجرامية، والتي لا يمكن التأكد من الجهات التي تمولها، وهي في بالغ التنظيم وأصبحت تهدد دولا كثيرة كتنظيم القاعدة وغيرها، إلى جانب هذه الكيانات الإرهابية أو الإجرامية، هناك كيانات أخرى ليست إجرامية ولكنها تملك قوة تأثير كبيرة في توجيه السياسة الخارجية، ومنها جماعات المصالح أو الضغط، كما برز تأثير الرأي العام المحلي والدولي بقوة، دور المؤسسات متعددة الجنسيات والبنوك العالمية والمؤسسات المالية، كما أصبحت تلعب مراكز البحث ضغوطا تصب في تعبئة الرأي العام وبذلك تسهم في توجيه قرارات السياسة الخارجية.

بناء على ما سبق، وكما سيتبين في الفصول القادمة، فإنه لا يمكن تعريف السياسة الخارجية بالتركيز على الدولة كوحدة مستقلة في تحليل نشاط السياسة الخارجية، بل بالأخذ بعين الاعتبار كل الفواعل الرسمية وغير الرسمية على أن جميعها صور للنشاط الخارجي للدولة في تفاعلها مع بقية الوحدات السياسية في النسق الدولي، وهو النشاط الرسمي وغير الرسمي، المعلن وغير المعلن حتى ولو لم يصدر عن الدولة ، وتعبير عن البحث على تحقيق المصالح والأمن القومي، كما أن السياسة الخارجية مجموعة قواعد يتم اختيارها من طرف أجهزة موكلة ببناء رد فعل إزاء قضية معينة حدثت أو ستحدث وتخص مصالح الدولة وأهداف الدولة، يبقى مع ذلك الإشارة إلى أن ليس كل نشاط خارجي تعبير عن السياسة الخارجية ما لم يصبو لتحقيق مصالح عامة قومية[2].

[1] زايد عبيد الله مصباح، **الدبلوماسية**، دار الجيل، بيروت، 1999، ص.31

[2] السياسة الخارجية، الأكاديمية العربية المفتوحة كلية القانون والسياسة، إعداد: **قسم الدراسات والأبحاث**، القاهرة، 2007-2008، ص.18

يقدم جوزيف روزنو تعريفا للسياسة الخارجية بأنها "أن السياسة الخارجية هي ذلك المنهج الذي يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي والذي يهدف لإقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا"[1].

بناء على ما سبق، يظهر بأن تحديد تعريف إجرائي لا بد وأن يأخذ المتغيرات المختلفة بعين ا لاعتبار وعليه يمكن القول بأن السياسة الخارجية هي مجموعة الخطوات التي تنبع عن دولة ما [2]، بغض النظر عن مركز الفاعلين فيها والتي تخطوها بقصد تحقيق أهداف لها في المحيط الدولي سواء كانت هذه الأهداف مادية أو معنوية، وهي أيضا مجموعة تفاعلات الأفعال وردود الأفعال، محسوبة كانت أو غير متوقعة في النسق الدولي لدولة ما.

أن السياسة الخارجية ليست مخرجات حكومة بعينها، وإنما هي مخرجات فواعل ومصادر وأطراف لها تأثير بمستويات مختلفة على حسب القضية أو المصلحة وحيوية الموقف، بحيث تكون الحكومة أو صناع القرار في الدولة أحد أطرافها، تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية وتؤثر هذه القرارات فيهما أيضا، ولا يمكن فصل مفهومي القوة والأمن عن صنع السياسة الخارجية ، الذي ينم عن وجو د هيئات منتظمة ووكالات تقوم باستخلاص المعلومات وتحللها في بيانات وتطرح منها بدائل.

المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للسياسة الخارجية

تتشابه السياسة الخارجية مع مجموعة من المصطلحات وبالتالي مفاهيم مشابهة كثيرا ما تخلق لبس لدى الدارس لعلم السياسة، ومن هذه المفاهيم نجد السياسة الداخلية وعلاقتها بالخارجية، العلاقات الدولية، والدبلوماسية، والعناصر الموالية جديرة بتوضيح الاختلافات والتداخل الذي يمكن أن يقع بين جملة هذه المفاهيم.

1. السياسة الخارجية والسياسة الداخلية

تعتبر السياسة الخارجية في حالات كثيرة من مصادر الشرعية لدى كثير من الأنظمة السياسية، ذلك أنه دون قبول وتأييد العا لم لنظام ما، يمكن أن يعيق حركة أو بقاء ذلك النظام لما سيواجهه من ضغوطات دولية وصعوبات داخلية[3]، كما أن جلب الموارد التي تحتاجها الدولة من الخارج مما يسمح بالاستجابة للحاجات الأساسية للمجتمع، أو تأييد ووقوف نظام دولة ما إلى جانب مواقف دولية أو قضايا دولية مشروعة، وهو ما

[1] السياسة الخارجية، الأكاديمية العربية المفتوحة كلية القانون والسياسة، **المرجع السابق**، ص. 22

[2] عامر مصباح، **المرجع السابق**، ص.30

[3] محمد الدبار، أبعاد السياسة الخارجية، دراسة تأصيلية، سلسلة دراسات سياسية، **المعهد المصري للدراسات**، إسطنبول، مارس 2019، ص.02

يسمح بتحويل اهتمام الشعوب بالقضايا الخارجية وإبعادهم عن القضايا الداخلية، والوقوف في التوجه العام لقيم المجتمعات بإمكانه إكساب هذا النظام شرعية داخلية كبيرة[1]، كما أن السير في تأييد قضايا لا تتوافق والاتجاه العام للثقافة والمعتقدات وقيم ومصالح الجماهير كفيل بإقحام الدولة بنظامها السياسي في مشاكل سياسية.

يبدو الفرق بين السياستين سهلا من الوهلة الأولى بالنظر إلى المفردتين، أي أن السياسة الداخلية هي كل السياسات العامة الموجهة لنطاق وفضاء داخل حدود الدولة، وأن السياسة الخارجية موجهة نحو الخارج، إلا أن الفرق أكثر تعقيدا من ذلك، إذ هناك أحداث وسياسات داخلية موجهة للداخل يمكن أن تؤدي دورا يرتبط بالسياسة الخارجية والعكس صحيح، وكثير من الأعمال الداخلية لها أهداف خارجية، وفي هذا الباب يوضح الدكتور محمد السيد سليم الفرق باستعمال متغيرين وهما الأهداف المباشرة Direct Target وهي الأهداف المباشرة التي تنوي الدولة تحقيقها، وتتميز بأنها معلنة وتعبر عن موقف الدولة رسميا من قضية ما، أما الأهداف غير المعلنة Indirect Target[2] فهي الأهداف غير المباشرة وهي تلك الأهداف الداخلية المتسترة وراء الموقف الرسمي والعلني والتي تنوي الدولة تحقيقه من خلال قرارات سياسية خارجية، فالسياسة الخارجية تستقر عندما يكون القرار السياسي الذي تتخذه الدولة آثارا خارج الحدود بطريقة صريحة وواضحة، والعكس صحيح فكثير من القرارات المتعلقة بالسياسات الخارجية تهدف إلى تحقيق سياسات داخلية، وعلى سبيل المثال فإن ظهور حركة الهيبي Hippie في الولايات المتحدة في ستينيات القرن الماضي كحركة شبابية اجتماعية داخلية، تقدم نفسها على أنها حركة متمردة على الأعراف والتقاليد الاجتماعية، محبة للسلام ونابذة للعنف بكل أشكاله، وهي في الأصل حركة اجتماعية داخلية انتهت بالضغط على حكومة الولايات المتحدة حتى أوقفت الحرب وانسحبت من فيتنام كنشاط للسياسة الخارجية الأمريكية، وهو سلوك يدخل ضمن السياسة الخارجية والقضايا الدولية حينها[3]، وفي الوقت ذاته يمكن أن تتخذ دولة ما سلوكا أو قرارا سياسيا يدخل ضمن نطاق السياسة الخارجية، تريد تحقيقه في الخارج ظاهريا لكنها في الحقيقة تهدف من خلاله لتحقيق أهداف ترسم أو توجه بها السياسة الداخلية، وكمثال على ذلك فإن مواقف الرؤساء الأمريكيين في الانتخابات الرئاسية الأمريكية بدعم ومساندة دولة إسرائيل في حين أن الهدف الرئيسي لهم هو كسب وتأييد اللوبيات اليهودية وأصوات اليهود في أمريكا.[4]

---

[1] محمد الدبار، **المرجع السابق**، ص.03

[2] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، **المرجع السابق**، ص.27-28

[3] Le contexte historique et le mouvement hippie, https://bit.ly/3lwHhKN en date du: 08/10/2020.

[4] John J, Mearsheimer and Stephen M. Walt, The Israel Lobby and U.S foreign policy, **KSG Faculty Research Working Papers Series**, John F. Kennedy School of Government, March 2006, P.17

ثانيا: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

يتمثل جوهر الفرق بينهما بأن السياسة الخارجية تنطلق من وحدة سياسية واحدة أي دولة واحدة مثل الجزائر في اتجاه وحدة سياسية أخرى، يمكن أن تكون دولة واحدة كألمانيا أو الصين مثلا، أو اتجاه عدة دول أو منظمة إقليمية كالاتحاد الأوروبي، أو الاتحاد الإفريقي مثلا، أو عالمية كمنظمة الأمم المتحدة أو منظمات التجارة الدولية، إذ لا تتحدد السياسة الخارجية بتعامل الدولة مع دولة فقط، أما العلاقات الدولية فهي محصلة السياسات الخارجية للدول في مجموعها أو منفردة [1]، أي أنها التقاء السياسات الخارجية لعدة دول في نقطة تقاطع، وبالتالي فالاختلاف يكمن في مصدر السياسة الخارجية، حيث تنطلق السياسة الخارجية من وحدة واحدة، بينما تعبر العلاقات الدولية على ذلك التفاعل السياسي بين وحدتين أو أكثر خارج الحدود[2].

بناء على ذلك يهتم علم العلاقات الدولية في حقل العلوم السياسية بالقضايا الدولية المختلفة مثل الصراع الدولي، الحروب الأهلية، المجاعة، السباق نحو التسلح، في حين ينصرف علم السياسة الخارجية إلى دراسة المحددات والمؤثرات الداخلية والخارجية الموجهة للقرار السياسي لدولة ما في اتجاه دولة ما، أو منطقة بعينها فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية، السياسية والثقافية.

2. السياسة الخارجية والدبلوماسية

تعرف الدبلوماسية بأنها فن تمثيل الحكومة ومصالح البلاد لدى الحكومات وفي البلاد الأجنبية، والعمل على ألا تنتهك حقوق ومصالح وهيبة الوطن في الخارج، و إدارة الشؤون الدولية وتولي أو متابعة المفاوضات السياسية.

تعتبر الدبلوماسية أداة تنفيذ للسياسة الخارجية، ولذلك يشبهها الباحثين في هذا المجال على أنه إذا شبهنا السياسة الخارجية بالسلطة التشريعية التي تصوغ الأهداف وتسطر البرامج والسياسات، فإن الدبلوماسية تلعب دور السلطة التنفيذية، ذلك أنها تمثل السفارات والقنصليات والتمثيليات الدبلوماسية كالقناصلة الرسميين والفخريين وغيرهم الذين يعملون على تنفيذ قرارات وأهداف السياسة الخارجية.

[1] قحطان أحمد الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2013، ص.439

[2] محمد السيد سليم، **المرجع السابق**، ص.13

المبحث الثالث: أدوات السياسة الخارجية

تتطلب السياسة الخارجية كعملية تجمع لها المعلومات والمعطيات وتحلل فيها البيانات إلى أجهزة، وتقوم هذه الأجهزة بدراسة تفصيلية للبيانات وتصنيفها، ومن ثم وضع الخيارات والبدائل لاتخاذ القرار المناسب لكل حالة، وعليه تتباين الأجهزة بحسب الموضوعات والأهداف المرجو تحقيقها في السياسة الخارجية، سيحاول هذا المبحث التطرق إلى أهمها.

المطلب الأول: المنظمات الدولية والإقليمية والتكتلات

تتعاهد الدول وتتعاهد أحيانا وفق شروط معينة تضعها هي، وتلتزم باحترامها سواء بآجال محددة أو غير محددة، وتختلف أهداف هذه التجمعات من اقتصادية مثل السوق الأوروبية المشتركة، إلى سياسية وأمنية مثل حلف الأطلسي، أو من خلال مجلس الأمن والجمعية العامة، أو للتعاون في مجال فني مثل الوكالة الأوروبية للطاقة[1]، في واقع الأمر المنظمات الدولية أو الإقليمية ككيانات فوق أو تحت وطنية، ويتم إنشاؤها بفعل اتفاقيات رسمية تلزم من يريد الانضمام إليها بالمصادقة على مواثيقها، وهو ما يدفع بها إلى تغيير منظوماتها القانونية ، ويحد من سيادتها واستقلاليتها إلى حد ما، ومنها منظمة الأمم المتحدة، أما المنظمات الإقليمية فهي توجد داخل إقليم جغرافي معين مثل الاتحاد الأوروبي، الإتحاد الإفريقي، منظمة حلف شمال الأطلسي، وجامعة الدول العربية، وهي منظمات حكومية أي تتبع حكومات ولها أنظمة داخلية بمثابة قوانين وتصدر لوائح وقرارات تؤثر كثيرا في العلاقات الدولية، كما يفرض هذا التحالف على الدول المنضمة إليه أن تكيف سياساتها الداخلية وحتى الخارجية بحسب التوجهات العامة للمنظمة ، ومن أهم مميزاتها كذلك أنها عابرة للحدود القومية ، ويعني هذا نظريا تراجع المدرسة التقليدية القانونية للدولة، كون الحدود الجغرافية لم تعد تتماشى والمتغيرات والواقع الدوليين.

تختلف أنماط التعاون من أقدم الأشكال وهو التحالف Alliance إلى العلاقات الخاصة Special relationships وهو تعاون يتخذ بين بع الدول لمواجهة دولا أخرى دون أن يكون له طابعا رسميا، وهو نمط تتميز به العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، إلى نمط الحياد وعدم الانحياز Alignment، أما

[1] محمد عزيز شكري، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، دار المعرفة، الكويت، 1978، ص.07

التكتلات Coalition Block، فهو مشابه للتحالف ويفترض أن يضم دولتين أو أكثر تجمعهما مصلحة ما ويمكن أن يكون التكتل مقدمة للتحالف[1].

تتضح أهمية وضرورة وجود المنظمات الدولية، الإقليمية والتكتلات بالنظر إلى ما أسفرت عنه نهاية الحرب العالمية الثانية من معالم دولية جديدة، فالقوة المادية (الصلبة) أصبحت وحدة تحليل أساسية للعلاقات الدولية حينها، وكمتغير لتفسير ظاهرة التنافس من أجل التسلح وفكرة الردع لدى قادة المعسكرين، وعلى الرغم من الديناميكية الكبيرة التي اكتسبتها ظاهرة القوة الفائقة، والتي أدت إلى **فلسفة الحق** (Might Makes Right) وإلى الحلم بأن القوة وحدها كفيلة بتنميط وتوجيه، بل وحتى فرض سياسة دولية برؤية واحدة ودون ضوابط من الصعب تصديقها أو الاعتماد عليها، نظرا لتقلبات مركز العالم وظهور قوى موازية وظهور فواعل جديدة اجتماعية وأخرى غير رسمية[2]. لأجل كل ذلك لجأت الدول إلى محاولة إيجاد سبيل للخروج من مأزق القوة ومخرجاته الخطيرة، فكانت سياسة توازن القوى في العلاقات الدولية، تلتها فيما بعد فكرة الأمن الجماعي[3].

على مستوى البيئة الخارجية، فإن الاستقطاب الحاد بين المعسكرين في مرحلة الحرب الباردة، شكل أحد أهم استخدام لمنظمات الدولية كأدوات للضغط من أجل الصراع، أو كمنتديات للتشهير بالأفكار الإيديولوجية لكل فريق في مواجهة الآخر، الأمر الذي حال دون استقلال المنظمات لأداء أدوارها التي نشأت لأجلها، ولقد ساهمت مرحلة الانفراج القليل ما بين عامي 1968 و 1972 إلى خروج المجموعة الأوروبية كمجموعة مستقلة، ويأتي تأثير القوى العظمى في المنظمات الإقليمية، سواء من خلال التحالف مع دولة إقليمية عظمى داخل المنظمة (الولايات المتحدة مع مصر أو السعودية في الجامعة العربية) أو من خلال الضغط مباشرة على المجموعة ككل، في اتجاه سياسة خارجية أو موقف معين تجاه قضية ما، كما كان الحال مع علاقة الولايات المتحدة بمجموعة جنوب شرق آسيا للحيلولة دون توسع الاتحاد السوفييتي في ذلك الجانب من العالم[4].

أما على المستوى الداخلي، فيلعب التشابه والتطابق على مستوى النظم الداخلية الاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء، وبين الاتجاهات العامة للسياسة الخارجية دورا مهما في توحيد الرؤى والخيارات في السياسة الخارجية للمنظمة أو التكتل، كما تلعب مسألة شرعية الأنظمة داخل التكتل من العوامل المساعدة في زيادة فرص

[1] محمد عزيز شكري، **المرجع نفسه**، ص. 08

[2] محمد عزيز شكري، **المرجع السابق، ص**.136

[3] محمد عزيز شكري، **المرجع نفسه، ص**.140

[4] ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، ط1، **بيروت**، 1985، **ص**. 268

توحد توجهات السياسة الخارجية ومجابهة الضغوطات الخارجية، فتوحد رؤى الدول الإفريقية في ثمانينيات القرن الماضي تجاه قضية التمييز العنصري في جنوب إفريقيا مكن من فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على هذه الأخيرة كي تسير نحو إزالة هذا النظام، وفي نفس المرحلة كان تماسك الشعور الوطني لدول الجامعة العربية نحو القضية الفلسطينية بمثابة اللبنة التي دفعت إلى حين بتماسك المواقف السياسية للدول الأعضاء[1].

المطلب الثاني: الإعلام والرأي العام وعامل التأثير

انتهت الفلسفة الخاصة بطبيعة الإنسان من حيث كونه إنساناً إلى فرضية أنه مدني بطبعه أي أنه مفطور على حب الاتصال بغيره، وحريص على الوقوف على أخبار الغير، وهي خاصيتي بطبيعة المجتمعات التي كونها هذا الإنسان، ثم إلى طبيعة الدولة التي يهيمن عليها هذا المجتمع فعلى أساس، المجتمع كنظام كلي تقوم العلاقة بين الإنسان والمجتمع والدولة التي هي نتاج فرعي لهذا النظام، وفي هذا الترابط تظهر الحاجة للاتصال بينهم وإعلام بعضهم البعض، فيصبح الإعلام والرأي العام إذن من العوامل الأساسية في حياة الإنسان، وإن كانت التجربة التاريخية في القرن التاسع عشر أثبتت أن السياسة الخارجية كانت مقرونة بالسر الدبلوماسي بين الدول، وأن الإعلام والاتصال كان من خاصية الدول فيما بينها حصريا، وكان صمت الأمم ورفضها لمشاركة المعلومة لاختصاصها بذلك، من ركائز السببية لاستقرار الأمم، حيث أن القناعة والإيمان الوطني بالمبادئ بإمكانه إعاقة برامج السياسة الخارجية[2].

ومع كل التهم التي ألصقت بها في القرن التاسع عشر من انعدام المسئولية فيها، وأنها متغيرة، متحيزة ومتأثرة بالشعور الذي يغالط الحقيقة، كما أن وسائل الإعلام تغيرت مع التغييرات التي أصابت العالم بعد الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص، وابتعدت عن ذلك النموذج المعرفي للإعلام المنحاز وغير الموضوعي، وأصبح في الدراسات الأمريكية مقرونا بمدى تجاوب صانع القرار في السياسة الخارجية مع خيارات المواطنين الأمريكيين [3] لقد أصبحت حكومات الدول أكثر شرعية باقتسامها وتعميمها للمعلومة ولحركة السياسة الخارجية، وأصبحت دبلوماسية الشعوب من خلال إيمانها برأيها العام ودوره في نشر السلام والحد من الصراعات والحروب، واحدة من أهم الوظائف الموكلة لوسائل الإعلام ولأجهزة التمثيليات الدبلوماسية المادية والرقمية على السواء، منطلقة من

[1] ناصيف يوسف حتى، **المرجع السابق**، ص.269

[2] Charles Zorgbibe, Opinion publique et politique étrangère, Du culte du secret à l'indifférence des citoyens, **Le monde diplomatique**, Janvier 1979, P.21.

[3] Florent Blanc, Sébastien Loisel Et Amandine Scherrer, Politique étrangère et opinions publiques : les stratégies gouvernementales d'influence et de contrôle de l'opinion publique à l'épreuve de son internationalisation, **Presses de Sciences Po**, « **Raisons politiques** », 2005/3, No: 19, P. 119 à 141

فكرة أن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية، وكان من الضروري أن تعبر أجهزة السياسة الخارجية عن مواقف شعوبها ودولها على السواء من خلال فتح منصات التواصل والإعلام مع شعوبها أولا ومع جميع شعوب العالم.

لقد أصبحت وسائل الإعلام بفضل وظيفتها التواصلية والإعلامية من الأسباب الرئيسية لتطور المجتمعات، واضعة مركز اهتمامها الإعلام بالمستجدات والأحداث والقضايا وتحليلها، ذ لك أن من أهداف الإعلام أنه يهتم بترقية الثقافة وزيادة التكافل البيني، وتوجيه الإدراك لحقائق وثوابت ولتوجهات الأمة والمحافظة على قيمها وهويتها ومقومات حضارتها، ويصبح الإعلام الدولي ضروري للتعريف بمبادئ ومصالح الدولة ويعرف المجتمعات الداخلية بالقضايا الدولية، الإمكانيات، الصعوبات والموارد.

هوية ومقومات حضارة تحاول الأنظمة السياسية العمل على تصديرها للخارج وتعريف العالم بها، فإذا تمكنت من بسط ثقافتها في مناطق أخرى حصل لها نفوذا ومكنها من تصدير السلع والمنتوجات المادية بعدما صدرت السلع المعنوية (الأفكار والإيديولجيا)، ومن خلال تلك العمليات الهادفة والمبرمجة يتم توجيه الرأي العام نحو القضايا ذات الصلة بالمصالح الوطنية للدولة، وتجمع التأييد من اخل الوحدة أو من داخل تجمع الوحدات السياسية الأخرى أي في مجال السياسة الدولية، ويتم ذلك من خلال أجهزة الإعلام المتطورة خاصة مع الإمكانيات التي أصبحت تسمح بها الأقمار الصناعية، وتتم في مستوى ثاني من خلال عمل أجهزة السياسة الخارجية من تمثيليات دبلوماسية ومشاركة في الفعاليات الاقتصادية، ومن خلال تنظيم زيارات مجاملة للإطارات السامية للدولة المستهدفة، وتنظيم الزيارات الرسمية للقادة السياسيين ولأصحاب رؤوس المال والمؤسسات.[1]

من خلال وظائفه يكتسي الإعلام أهمية بالغة في الأنظمة في وقتنا الحالي، إذ يعتبر قناة أساسية للاتصال بين الحكام والمحكومين، ويعمل كوسيط بنيوي، حيث يُبلغ، يشرح ويقنع المحكومين بالقرارات السياسية المتخذة من جهة، ومن جهة ثانية، وفي تغذية استرجاعية يعبر عن القضايا والاهتمامات وانشغالات المواطنين ويوردها للقادة السياسيين، ويتحرك الإعلام لتوجيه الرأي العام الذي بعدما كان مكونا مجتمعيا، أصبح اليوم مكونا سياسيا يلعب دورا بالغا في الأهمية.

وفي خضم الاختلاف العضوي لمفهوم الديمقراطية بين طرح (ج ج روسو) حول الديمقراطية الشعبية القائمة على التمثيل النيابي، الذي يمثل الإرادة الشعبية المطلقة من خلال برلمان منتخب وكامل الصلاحيات، وحيث

[1] مختار التهامي وعاطف عدلي العبد، **الرأي العام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2005، ص.45

تجتمع لديه كل السلطات، وبين نموذج (مونتيسكيو) وطرحه القائم على أن السلطة تمنع السلطة [1]، أين يرى بضرورة الفصل بين السلطات، ومع قيام الثورة الفرنسية في هذه الظروف، ظهر الإعلام كوسيلة اتصالية في المجال السياسي، لتتطور الصحافة المكتوبة لتظهر أوجه الاختلاف السياسي بين الفريقين لحشد المنارين، وبناء على ذلك ولأسباب مرتبطة بالظروف الاجتماعية والسياسية الأخرى في أوروبا بصفة عامة، ظهر الإعلام كمحور أساسي في العملية السياسية، والذي لم يكن له سبب للوجود في ظل الملكيات المطلقة.

تناوش نظريات الإعلام محاورتين أساسيتين ترتبطان بمدى التأثير الذي يتمكن الإعلام من فرضه في علاقة المرسل – المستقبل، ذهب تيار أول إلى أن المجتمعات هي المستقبل للأفكار والتوجيهات دون تمحيص مما يجعله مطيعا ومتبعا، بينما يرى التيار الثاني أن الإعلام بترقيته للثقافة والاتصال بين الأفراد والمجتمعات، فإنه يزيد من مستوى الإدراك لدى المجتمعات.[2] ، ويشترط لأن يكون الخبر ذا قيمة وله علاقة باهتمام المجتمع ويمكن استغلاله بالشروط التالية:

- أن يكون للحدث أهمية وذي صلة بمصالح الغالبية من أعضاء المجتمع، أو أحد فروعه، أو أن تكون له صلة بمقدسات المجتمع ومعتقداته، بقيمه ومكونات هويته الوطنية، وعادة ما يكون مصدر معلومات الفرد حول هذا الحدث أو ذاك من أجهزة الإعلام العمومية ،أو الاتصال المباشر بين الأفراد أو داخل الأسرة، أو في دور الثقافة والمقاهي والأماكن العمومية التي يمارس من خلالها الفرد أنشطته اليومية كعضو في جماعات المجتمع المختلفة في مكان العمل أو اجتماعات النقابة إلى المسجد وغيرها.
- تفاعل أفراد المجتمع مع الحدث بتبادل وجهات النظر حول القضايا المعاصرة، ويلعب قادة الرأي والمفكرين دورا مهما تحليل النقاشات من خلال الصحف (كتابة الافتتاحية والمقال والعمود) أو من خلال برامج الإذاعة أو شاشة التليفزيون (المعلقون والمتحدثون والمذيعون ذوو المكانة لدى الجمهور) إضافة إلى تجنيد كتاب السيناريو ومعدي البرامج والمصورين والمخرجين.

يتضح أن تكوين الرأي العام يحتاج إلى توفر الحريات والضمانات الأساسية والتي حددتها مواثيق الأمم المتحدة فيما يلي:

[1] Jean Euloge Gbaguidi, Clémentine lokonon, Maxime Ahotondji, Lea Yemadjro, Mass Media et Démocratie en Afrique Occidentale : Presse Audiovisuelle et Construction Démocratique au Benin: De la Nécessité de deux Niveaux de Lecture des Mutations en Cours, **Research Report,** N°10, 2008, CDP, Project 1: Voice and Media in Democracy, P.14

[2] Marie-Pierre Fourquet, « Un Siècle De Théories De L'influence: Histoire du Procès des Medias **»,** *MEI* **Médiation et information**, Nº 10, 1999, P.105

أ) حرية التفكير والاعتقاد.

ب) حرية التعبير بكل طرقه وأساليبه.

ج) حرية تبادل الآراء والأفكار ونشرها.

د) حرية الاجتماع والاتصال والتنقل تمكيناً لحرية التعبير وتبادل الآراء.

من الأمثلة الحية عن تصاعد القوة الناعمة متمثلة في وسائل الاتصال ومدى التأثير الذي أصبحت تمارسه يكفي الرجوع إلى أحداث الربيع العربي وأثر وسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي، إذ نجد قناة مثل الجزيرة الكائن مقرها بالدوحة بقطر، لها مراسلون في جميع أنحاء العالم وخاصة العالم العربي، أين تمكنت من الحصول على السبق والتميز الإعلامي في مسايرة أحداث الانتفاضات العربية، ومن خلال دعوة باحثين ومفكرين ومختصين في التحليل السياسي وإعلاميين، يتم تحليل الأحداث وتوجيه التحاليل في سياق معين لعله إلى جانب الشعوب المنتفضة، بينما رأت فيه الأنظمة التي ثارت عليها الشعوب بأنها إثارة للقلاقل وتوجيه متعمد لأحداث حركتها أيادي خارجية، أو حتى وسائل الإعلام الأوروبية في تغطيتها للأحداث في مناطق نفوذها في إفريقيا، أو توجيه التحاليل المغرض للأحداث الجارية بالأراضي الفلسطينية، أين تقوم اللوبيات اليهودية بفرض صورة نمطية سواء من خلال أفلام هوليوود، أو من خلال وسائل الإعلام اليومية، حيث يتم تقديم حصص ومناظرات تهدف إلى تكوين الرأي العام الداخلي على أن المقاومة الفلسطينية حركات إرهابية وليست حركة مطالبة بالاستقلال من دولة مستعمرة، وأن الكيان الإسرائيلي هو ديمقراطية تفض الأنظمة المتشددة نجاحها.[1]

المطلب الثالث: المنظمات غير الحكومية

تعتبر المنظمات غير الحكومية من الملامح الأساسية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما يعبر وجودها عن ارتقاء مستوى الوعي العالمي الذي أصبح ينظر إلى العالم على أنه مجتمع عالمي، وإذا لم تعد المجتمعات مستقلة عن بعضها البعض بدافع أن الاهتمامات والآمال الإنسانية هي ذاتها، وإن اختلفت ثقافاتها المحلية، فإن المجتمعات أصبحت تشترك في المطالبة بحقوق الاجتماعية والسياسية، فالعولمة الاقتصادية فرضت عولمة إنسانية واجتماعية، ولم يعد الأمن قضية سياسية بل قضية مجتمعية،[2] ومن هنا يسمح الانتماء إلى منظمات غير حكومية بالدفاع عن

[1] برنارد لويس، إدوارد سعيد، **الإسلام الأصولي في وسائل الإعلام الغربية من وجهة نظر أمريكية**، دار الجيل، بيروت، 1994، ص.66

[2] لتفاصيل أكثر ينظر: هانس بيترمارتن، هارالد شومان، **فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية** ، تر : عدنان عباس علي، دار المعرفة، الكويت، 1978

الحقوق الأساسية للإنسان خارج أطر سيطرة الدولة، وهو ما حفز الراغبين في الدفاع عن القضايا الإنسانية بعيدا عن البحث عن أي سلطة سياسية من التنظيم داخل هذه المنظمات[1].

وتعرف المنظمات والجمعيات غير الحكومية عموما على أنها جمعيات دولية مشكلة من أشخاص ومجموعات بشكل حر ودون إيعاز من الحكومات، ومن هنا فإن العريف الموجز لها في القانون الدولي يرى على أنها "الجمعيات الدولية هي بمثابة تجمعات الأشخاص المشكلة بشكل حر وبمبادرة خاصة ومستقلة، وتمارس نشاطا دوليا يرمي إلى تحقيق المصلحة العامة دون السعي إلى الربح وبمعزل عن كل أشغال ذي طبيعة وطنية"، ولقد ساعد اهتمام هذا النوع من المنظمات بالقضايا التنموية وقضايا حقوق الإنسان خاصة، وانتشار وسائل الإعلام في انتشارها بطريقة سريعة وزاد من حجمها كذلك.[2]

أما فيما يتعلق بأسباب نشأتها فمن المعلوم أن العالم اليوم يتسم بتشتت الهويات التي لم تعد قارة على الاستمرار في الولاء للدول، وهو ما نتج عنه حالة تفكك يقابلها بداية تبلور لهوية عالمية للنوع الإنساني كما يقول جيمس روزنو.

من الأسباب الظاهرة لبروز هذا النوع من المنظمات هو بروز الحروب والصراعات المسلحة وظهور جرائم الحرب، وأحداث الإبادات الجماعية والتصفية العرقية، والانتهاكات في حق المدنيين والعزل، وأشكال التطرف وقمع المعارضين السياسيين، وتتشكل هذه المنظمات على أنها جمعيات دولية تنشأ بإرادة من أفراد وأشخاص بإيعاز حر وبمبادرة خاصة ومستقلة وتمارس نشاطا دوليا يفضي إلى تحقيق مصلحة عامة دون السعي إلى الربح وبمعزل عن كل نشاط ذ ي طبيعة وطنية [3]. في المقابل تتحكم الدولة في المنظمات الحكومية المختصة بالشؤون الوظيفية والفنية إذ بإمكان الدولة دائما إيقافها أو إضعاف دورها ما دامت هي بذاتها عضوا فيها، كون الدول

[1] إيناس شيباني، "في تحليل السياسة الخارجية، النماذج النظرية بين ضرورات التعدد ومساعي التكامل"، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه**، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2018-2019، ص. 50

[2] علي هويدا، دور منظمات المجتمع المدني في صنع سياسة الرفاهية الاجتماعية، في: مصعب شنين، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم التحول الديمقراطي في تونس (2011-2016)، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه**، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017، ص. 10

[3] نور الدين علوش، المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان، نموذج المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، **دار ناشري للنشر الإلكتروني** ، الكويت، 2011، ص.11

كذلك تملك أدوات ضغط على الأجهزة البيروقراطية من خلال موافقتها المبدئية على التعيينات الخاصة بإطاراتها مثلا.[1]

المطلب الرابع: الفواعل غير التماثلية في السياسة الخارجية

على الرغم من أن الدولة لازالت الوحدة الأساسية والفاعل الرسمي الفعلي في مفاصل الظواهر والعمليات المرتبطة بالعلاقات الدولية، وتأدية الوظائف السياسية، والتي تعد السياسة الخارجية إحدى أهم هذه الوظائف لكن الظهور المستمر لفواعل فوق وتحت وطنية، يطرح تساؤلا بل وإشكالا حول دور الدولة في المستقبل، أكان سيؤول إلى الانحسار والانكماش أو إلى التطور، وتدور المحاورة حول علاقة الدولة بهذه الفواعل ومدى التأثير والتأثر الذي سيصيب كل منهما، ومن هذه الفواعل المنظمات الحكومية وغير الحكومية، الجماعات الإرهابية أو المسلحة، منظمات التجارة بالمخدرات وغيرها.

1 - **المنظمات الحكومية وغير الحكومية:** إذ من المنظمات ما يتجاوز الدولة كمنظمة الأمم المتحدة أو فروعها التي لا تتجزأ منها، والتي تتطلب لوائحها المرتبطة بحياة الأفراد وتنقلهم وحرية التجارة والعلاقات الأسرية وملفات الأسرى ومجرمي الحرب من جميع الدول، أن تصادق الدول عليها وأن تكيف قوانينها الداخلية ودساتيرها بما يتوافق وهذه اللوائح والقوانين الدولية كونها أسمى من قوانين الدولة الداخلية، وتجد الدول نفسها مرغمة على العمل بها حتى وإن كانت معارضة لها، وتجد الدولة نفسها أحيانا في وضعية مشاركة هذه المنظمات أو التعامل معها على الأقل في ملفات عديدة، أو أن تتعامل معها بطريقة مباشرة كأن تتنازل عن بعض صلاحياتها لهذه المنظمات (منظمة الإغاثة الدولية أو منظمة التغذية العالمية مثلا) في بعض الحالات، والمعلوم أن الدول ذات الأنظمة المفتوحة والتي تسمح بالتعددية تكون فيها المنظمات أكثر فاعلية وتلعب ورقة ضغط في يد جماعات مصالح (ضغط)، وتخف حدة هذه المنظمات في الأنظمة السياسية المنغلقة (كوريا الشمالية، الصين مثلا).[2]

2 - **التهديدات الأمنية المختلفة:** عرف مطلع التسعينات من القرن الماضي تنامي حركية العولمة والثورة التكنولوجية والاتصالية، وسبب هذا التنامي تقلصا للحدود بين الدول كما خلق حركية جعلت من هذه الحدود سهلة الاختراق، وبسبب هذه الظروف مجتمعة، برزت تهديدات وتحديات أمنية تتجاوز حدود الدول، بل أكثر من ذلك فرضت على الدول المختلفة التعاون والتكافل بين الدول لمواجهتها ومن هذه التهديدات :الأمراض والأوبئة التي لا يمكن للحدود من إيقافها إذ تنتشر بانتقال الأشخاص، التحديات البيئية والإرهاب الدولي.

[1] ناصيف يوسف حتى، **المرجع السابق**، ص. 100

[2] **المرجع نفسه**، ص. 101

أ – الإرهاب: يأتي الإرهاب الدولي في المرتبة الأولى من حيث الأخطار التي يشكلها، و لقد عرفته الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التعريف التالي: على أنه فعل من أفعال العنف أو التهديد أي كان بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، و يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو إيذائهم أو تعريض حياتهم وأمنهم إلى الخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة ، أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة ، أو الخاصة أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.

يعتبر الإرهاب حالة عرفت فقط بعد الحرب الباردة ، ويتمثل نشاطه في اعتماد أسلوب الإرهاب بين المجموعات أو الأطراف المتصارعة وذلك عن طريق استهداف المدنيين، من خلال سلك أسلوب الإبادة الجماعية، الاغتصاب وإلقاء الرعب وانعدام الأمن، باستعمال أسلحة خفيفة ، وحرب عصابات لا تراعى فيها القوانين والأعراف الدولية الخاصة بالحرب، وترجع أسباب ظهوره إلى فساد النخب الحاكمة وتسببها في أزمة بناء الدولة في المنطقة، مما أدى إلى انتشار الفساد المالي والسياسي واختلال التوازن في توزيع القيم والثروة الوطنية، خلق كل ذلك تخلفا وفاقة اجتماعيين.[1]

اشتغل القادة السياسيين والباحثين في شتى المجالات، الاجتماعية، النفسية منها وخاصة السياسية بظاهرة الإرهاب باعتبارها ظاهرة كونية لم تقتصر على الدول الغربية فقط، بل طالت دول عديدة ومنها دول الساحل الإفريقي والشمال الإفريقي ومناطق في غرب إفريقيا، مناطق عانت من ويلات العمليات الإرهابية بسبب غنى المنطقة بالثروات والموارد من المعادن النفيسة [2]، وبسبب كونها منطقة عبور للتجارة في المنطقة لقرون، ومما زاد من تواجد هذه المجموعات بالمنطقة، مسالكها الصعبة على المراقبة وفقر المنطقة من أسباب التنمية مما سهل عليها المرور بالتجمعات السكنية القليلة والمبعثرة[3].

لقد فرضت الجماعات الإرهابية والمنظمات العاملة في التجارة بالمخدرات والتجارة بالبشر على الدول العمل معا، ووضع استراتيجيات إستخباراتية وسياسية وعسكرية، إقليمية ودولية لمكافحة هذه الجماعات، فعلى

[1] عمار جفال، خصوصيات النظام السياسي في العالم الثالث، محاضرة ألقيت على طلبة الماجستير علوم سياسية في مقياس: النظم السياسية المقارنة، **جامعة محمد خيضر ببسكرة**، 2008/01/14.

[2] توجد بالمنطقة ثروات طبيعية هائلة مثل الماس والنحاس واليورانيوم والكوبالت التي تستخدم في الصناعات الثقيلة والضخمة، كما يوجد مخزون هائل من الذهب والحديد والزنك والرخام والتي لم تستفد منه بعض الدول حتى الآن مثل التشاد ، مع وجود احتياط من الخامات كالحديد في موريتانيا والذي يقدر بـ: 100مليون طن، إضافة إلى وجود احتياطي من النحاس عالي الجودة والذي يقدر بـ 27.3 مليون طن ويقدر احتياطي اليورانيوم في النيجر بـ 280 ألف طن.

[3] أمحند برقوق، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي، **جريدة الشعب**، العدد 14466، بتاريخ 06 جانفي 2008، ص.12

المجال الإقليمي قام تعاون على المستوى الإستخباراتي، حيث كثرت الزيارات المتبادلة وتقاسم المعلومات والبيانات بين الحكومات، والقيادات العسكرية، بغض النظر عن انتماءات هذه الدول السياسية، حيث نشأ بسببها مثلا: تكتلا أمنيا سمي بتجمع دول الصحراء في شهر فبراير 1998 لمواجهة أخطارها بين 18 دولة إفريقية تأتي على رأسها كل من ليبيا، مالي، بوركينافاسو، السينغال، التشاد وموريتانيا ودولا أخرى، وخرجت باتفاق تعاون مشترك وميثاق للأمن من أجل ضمان السلام والاستقرار.[1]

عقد الإتحاد الإفريقي في 2004 اجتماعا حكوميا بالجزائر لتقديم حوصلة حول التطورات المرتبطة بمسار "مخطط العمل" والالتزامات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب، وتم تدشين (المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب)، ومقره بعاصمة الجزائر، يعمل هذا المركز على تقديم دروس تكوينية في جميع المجالات التي لها علاقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ومن مخرجاته على الساحة الإفريقية إجراء التحقيقات والتحليل العملياتي للمعلومات،وكيفية التدخل المسلح الخاص باكتشاف المتفجرات والألغام، ومكافحة تبييض الأموال التي تفيد في تمويل الإرهاب، من جهة أخرى وعلى المستوى المؤسساتي تقرر تكوين القضاة ورجال القانون، وتكوينهم المتخصص في مجال مكافحة الإرهاب.[2]

أما على المستوى الدولي فقد تعاظم دور السياسة الخارجية للدول من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عموما، فعلى سبيل المثال وبعد أن طالت التفجيرات عواصم غربية، تحركت أجهزة السياسة الخارجية والدوائر العسكرية التابعة من أجل إصدار لوائح أممية وقرارات دولية تبعث على التعاون في هذا المجال، أطلقت الولايات المتحدة العديد من البرامج في هذا الإطار ومن بينها : برنامج التدريب العسكري الدولي بإشراف وزارة الدفاع الأمريكية، وازدادت تكاليفه من بين عامي 2000-2006 من 8.1 مليون دولار إلى 11 مليون دولار، وارتفع عدد الدول الإفريقية المشاركة فيه من 36 إلى 47 دولة وهو خاص بتدريب مهني متطور في الكليات العسكرية ، كما تم تدريب 1400 ضابط من إفريقيا، جنوب الصحراء وشمال إفريقيا خلال 2007 بتكلفة مقدارها 55.7 مليون دولار.[3]

---

[1] مركز البحوث الإفريقية، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي**، القاهرة ،2001، ص.100.

[2] **المرجع نفسه**، ص.107.

[3] مايكل واتس وجون بيلامي فوستر، **إفريقيا وإمبراطورية البترول**، ترجمة: مازن الحسيني، على الرابط التالي: https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/01/15/70960.html، بتاريخ 2020/10/15

ب – أشكال الجريمة المنظمة الأخرى: يعرف الباحثون والمختصون في علم الاجتماع والجريمة الجريمة وإن اختلفت الصيغ اللغوية بينهم، على أنها نشاط إجرامي لتنظيم يعتمد على التخطيط كأساس للعمل الجماعي يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال استخدام و الوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة، وتعرفه الشرطة الدولية الإنتربول بأنه : أي جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة و تهدف أساسا لتحقيق الربح دون تقيد بالحدود الوطنية.[1]

تعرفه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بأنها: يقصد بتعبير جماعة إجرامية منظمة، جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن و تعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى [2]، لا تقتنع المنظمات الإجرامية بالربح الزهيد فهي تبحث دائما عن أنشطة إجرامية جديدة، ومن ثم تقوم بنشر الفساد الأخلاقي، وتبييض الأموال غير الشرعية للسيطرة على الأسواق العامة، فتحصل على الأرباح الضخمة المحصلة من نشاطاتها غير المشروعة،كتلك الناتجة عن بيع المخدرات.[3]

في سعي منظمة الأمم المتحدة لحث الدول على التعاون في مكافحة أشكال الجريمة المنظمة، عقدت مؤتمرات دولية حول الجريمة ومكافحتها، بدء من مؤتمر الأمم المتحدة للوقاية والمكافحة من الإجرام ومعاملة المجرمين لسنة 1955، مرورا بمؤتمر كاراكاس سنة 1980، إلى مؤتمر ميلانو، أين أبدى المشاركون عن وعيهم بخطورة الجريمة المنظمة في كل المجالات وعلى أمن واستقرار الشعوب،وعليه انعقدت اتفاقية الأمم المتحدة لمنع الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية سنة 1988 مثلا، تلتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة التي انعقدت بمدينة باليرمو الإيطالية سنة 2000، والتي تعتبر البداية الفعلية لمواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وأهم الاتفاقيات المبرمة في مجال التعاون الدولي على المستوى الدولي، حيث تم اعتمادها من طرف الأمم المتحدة في نفس السنة، وأتمت هذه الاتفاقية بثلاثة بروتوكولات وهي:

- بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص ومنعه ومعاقبته وخاصة النساء والأطفال.

---

[1] يونس زكور، "الإرهاب والإجرام المنظم، أية علاقة؟"، مجلة الحوار المتمدن، جانفي 2007، على الرابط التالي:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=87313

[2] المادة 2، الفقرة (ب) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، **الجمعية العامة للأمم المتحدة**، الدورة 25، بتاريخ 15 نوفمبر 2000.

[3] قيشاح نبيلة، "الجريمة المنظمة ومكافحتها دوليا و وطنيا"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية** ، جامعة عباس لغرور، العدد 08، الجزء 02، جوان 2017، الجزائر، ص.954

- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين
- بروتوكول خاص بصنع الأسلحة النارية والاتجار بها. [1]

تشكل إذن هذه الجماعات خطرا كبيرا إذ تتحدى الدول والحكومات بفضل قدراتها المالية التي تنتجها من التجارة غير الشرعية المختلفة، كما لا يمكن التنبؤ بطبيعة التحالفات التي يمكن أن تعقدها مع أي الجماعات الإجرامية لأجل استمرارها في جني الثروات الطائلة، وعليه يصبح صعبا جدا أن لا تقاوم الحكومات التي تجد في السياسة الخارجية سندا من خلال وضع إستراتيجيات مشتركة، تاركة جانبا الإشكالات التقليدية، لأجل الحد من الأخطار التي يمكن أن تنجم عن هذه الجماعات على المستوى الاقتصادي وعلى المستوى الاجتماعي وخاصة بالنسبة لفئة الشباب.

المطلب الخامس: جماعات الضغط

تعرف السياسة بأنها مرتبطة بالتجمع الإنساني ومن ثم، فإن هذا التجمع يحمل مصالح متشابكة ومعقدة، وعليه تظهر حاجة الإنسان لأجل تحقيق الخير العام المطلق، وهذا الخير هو هدف الإنسان من ممارسته للسياسة التي هي فن إدارة الحكم أو الدولة [2]، ومن جهة أخرى يرى إلى نشاط السياسة على أنه سلوك إنساني أين يتجلى الصراع على الخير وبين مصالح محدودة لجماعات ضيقة تهدف لتحقيق مصالحها الخاصة وفقط، وأين يظهر استعمال للعنف بمستويات مختلفة سواء للحد من هذا الصراع أو التخفيف منه أو العمل على استمراره[3]

يقصد بجماعات الضغط مجموعات الأفراد التي تتألف مع بعضها البعض لتحقيق مصلحة مشتركة، وهي تختلف عن الأحزاب السياسية في الغاية من وجودها، وتعرف على أنها " هي أي جماعة منظّمة، تحاول التأثير على السياسات والقرارات الحكومية، من دون محاولتها السيطرة على المراكز الرسمية للدولة، وممارسة أساليب القوة الرسمية من خلالها[4]"، إذ أن جماعات الضغط إنما تضغط على صانعي القرار لتصل إلى مبتغاها وهدفها هو التأثير في صاحب القرار ليس لبلوغ السلطة وإنما لتحقيق أهدافها ولا يهمها الوصول إلى الحكم ولا السلطة، بل تفضل البقاء متخفية لكن في علاقات وطيدة مع صانع القرار، وتتمكن من الوصول للضغط بفضل تمويلاتها للحملات الانتخابية مثلا، أو

---

[1] قيشاح نبيلة، **المرجع السابق**، ص.961.

[2] لتفاصيل أكثر ينظر:عبد الرحمن أبوزيد ولي الدين ابن خلدون، **المقدمة، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2003.

3 محمد فايز عبد أسعيد، **قضايا علم السياسة العام**، سلسلة السياسة والمجتمع، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1996، ص.10

[4] لمزيد من التفاصيل، ينظر: CARAMANI Daniele, **Comparative Politics**, Oxford University Press, United States of America, 2011

كإدخال قادة سياسيين في حصص لمؤسسات، تدفعهم بذلك لتحفيزها بالنيل من المشاريع الاقتصادية المربحة ومن التعاملات البنكية كالقروض الكبيرة والطويلة المدى وغيرها، وهي تختلف عن الأحزاب السياسية التي تتنافس للوصول إلى السلطة بطريقة علنية.

تتميز جماعات المصالح أو جماعات الضغط بثلاث ميزات أساسية، تكمن الأولى في أنها تعمل على تحقيق مصالحها بطريقة متضامنة حتى مع منافسيها، كمثال تعاون مصنع رونو Renault مع مصنع سيتروان Citroën في علاقاتهما بالحكومة الفرنسية، السمة الثانية هي أن التحالفات الكبرى للجماعات تطال مصالح اقتصادية، جهوية أو سياسية، والسمة الثالثة أن الجماعات الضاغطة تقوم باستغلال المراحل الأولى لصناعة القرار [1]، ويختلف تأثير هذه الجماعات على عملية اتخاذ القرار في السياسية الخارجية باختلاف نمط ارتباطها بأجهزة السلطة ومدى تأثيرها على القرارات، فالجماعات الاقتصادية التي لها أهداف ذات صيغة دولية يهمها دائما أن تبقى علاقاتها ودية مع الدول التي تتعامل معها ،[2] ولأجل ذلك فهي تعمل جاهدة للضغط على متخذي القرار بهدف توجيه عملية اتخاذ هذا القرار بما يتوافق ومصالحها أي اتخاذ القرار الذي يمس علاقاتها مع تلك المجموعة من الدول، أو الضغط على متخذ القرار في بلدها الأصلي أو في البلد الذي تعمل فيه، إذا تمكنت، للوصول إلى تحقيق مصالحها.

يشير جون ميرشايمر في مقاله للفورين بوليسي: نحن نرى أن" العلاقات الخاصة "مع إسرائيل، تعود بشكل كبير لأنشطة اللوبي الإسرائيلي الذي يتكون من تحالف أشخاصٍ ومنظماتٍ تعمل بشكل علني على دفع السياسة الخارجية الأمريكية باتجاه تأييد إسرائيل .واللوبي الإسرائيلي ليس مرادفًا لليهود الأمريكيين، لأن الكثير منهم لا يؤيدون هذا اللوبي ومواقفه، كما أن بعض الجسومات التي تنشط لصالح إسرائيل، كالنصارى الإنجيليين على سبيل المثال، ليست يهودية[3].

بالمقابل تعمل جماعات الضغط السياسية والتي غالبا ما تكون لها ارتباطات بدولة أو دول خارجية تسعى من خلالها على المحافظة على مصالح هذه الدول عن طريق ضغطها على متخذي القرار في الدولة الأم، أو الضغط على الدول التي لها ارتباطات معها لتفك عنها الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية، أو كأن توجه السياسة الخارجية

[1] Jean-Frédéric Morin, **Op Cit**, P.157-158

[2] ولد الصديق ميلود ، **مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية**، مركز الكتاب الأكاديمي، 2018، دمشق، ص 41 -42.

[3] جون ميرشايمر وستيفن ولت، ما يريده اللوبي الصهيوني يحصل عليه، مجلة فورين بوليسي، جويلية / أوت 2006، ترجمة: سلسلة ترجمات الزيتونة، **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، عدد 18، بيروت، ص.03

لدولتها الأم نحو قضايا تؤمن بها. وتكتسي جماعات الضغط أهمية بالغة ترتبط بالدور الفاعل والكبير الذي تلعبه داخل الأنظمة السياسية، أين تتمكن من التأثير على قرارات السلطة من خارج أجهزتها الرسمية المعروفة، فلا يمكن الوصول إليها أو توجيه المسئوليات لها، فهي تضع البدائل لكنها ليست مسئولة عنها كحال السلطة الرسمية المخولة بالسياسة الخارجية، وإنّما يكمن دورها في ج عل قرارات هذه السلطة تتطابق مع أفكار الفئات التي تمثّلها ومصالحها، وقد برز هذا النوع من الجماعات في الولايات المتحدة الأميركية، من خلال ظاهرة اللّوبي، وقامت هذه الفئات القادرة على التدخّل في السياسات العامة عبر التأثير في الانتخابات، بمنح الأموال وتأمين الدعم البشري للمرشحين الذين يؤيدون أهدافها وتوجّهاتها[1].

تستعمل جماعات الضغط وسائل عديدة للضغط على صانع القرار، وهي في هذ ه الحال لا تتوانى عن ممارسة أشكال التصعيد بشتى مراحله وأنواعه للوصول إلى غايتها ، إذا و قع أن وجدت بأن طرقها العادية لم تُجد نفعا، ومن هذه الأساليب يمكن ذكر ما يلي:

1 - **وسيلة الإقناع** : وتعتبر هذه الوسيلة من أبسط الأساليب وأسهلها ، ذلك أن الإقناع وسيلة منطقية وطبيعية تستخدمها الجماعات الضاغطة في سعيها لإقناع صناع القرار بعدالة مطالبها وشرعيتها وتسعى إلى إقناع أكبر عدد ممكن من أصحاب العلاقة والنفوذ داخل أجهزة السلطة لتكون منهم حلفاء لها يدافع عن قضاياها ومصالحها، وتقوم بعرض البراهين العقلية وتقديم النصائح والاقتراحات والمعلومات حول ا لمواضيع التي تود توجيه السياسة الخارجية نحوها، ترتكز في عملها على استخدام قنوات ا لاتصال التي تعتبر إحدى أهم آليّات تحقيق أهداف جماعات الضغط. وتتّصل جماعات الضغط بالجهات الرسمية وغير الرسمية من خلال وسائل الاتصال المباشرة، أو عن طريق الصحف.[2]

2 - **وسيلة التهديد** : تستعمل جماعات الضغط هذه الوسيلة في حال فشل وسيلة الإقناع، وعدم تجاوب السلطات مع متطلبات الجماعة، ويمكن للتهديد أن يأخذ مظاهر مختلفة ، كتهديد البرلمانيين بعدم انتخابهم من جديد، أو قاطعة هؤلاء والقيام بحملات دعائية محلّية ضدهم ، أو تسريب معلومات ومكالمات بإمكانها الإضرار بترشيح البرلمانيين، إرسال رسائل ومخابرات هاتفية، وجمع تواقيع، وتنظيم مظاهرات معادية لهم، وبالنسبة للموظفين السامين للدولة، فتلجأ الجماعات إلى تهديد مستقبلهم السياسي أو النيل من بقائهم في مناصبهم أو الحد من

[1] عصام مبارك، مجموعة الضغط كعامل مؤثر في القرار السياسي، **مجلة الدفاع الوطني** ، عدد: 106، أكتوبر 2018، بيروت، على الرابط التالي : https://bit.ly/372cscR بتاريخ 2020/10/11.

[2] عصام مبارك، **المرجع نفسه**، ص.03

ترقيتهم، لكن فعاليته تبقى مرهونة بالحصانات التي يتمتّع بها الموظفون، وقدرة الجماعات على تأليب الجهات السياسية المسئولة عن هؤلاء الموظفين، وقد يذهب أصحاب المصالح أحيانًا إلى حد التهديد بفضح بعض نواحي الحياة الخاصة للمسئولين.

3 - **وسيلة المال:** تلعب ورقة المال التي يتمتع بها أعضاء الجماعات الضاغطة ك عنصر قوة لد يها، وتتيح الموارد المادية للجماعات إمكانيات كبيرة لتقوية وسائل عملها العادية وإتقانها من إعلام ودعاية، ويستعمل المال ويستعمل المال في ا لمستويين الجماعي والفردي كإعطاء الهدايا للمسئولين، أو تقديم خدمات كالرحلات السياحية وغيرها، أو كتمويل الأحزاب السياسية وبخاصة في أثناء الحملات الانتخابية. ويحتم على المستفيدين من هذه الهدايا والمساعدات رد الدين بخدمات مقابلة، ويكونون ملزمون معنويا بالاعتراف بالجميل، كما يمكن أن يقع هذا على المستوى السياسي والدبلوماسي، كإهداء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للرئيس الأميركي دونالد ترامب جوادا أبيض أصيل قيمته عشرة ملايين دولار أميركي بعد انتخابه رئيسًا، ورد عليه الرئيس ترامب بأسهم في أحد الفنادق الراقية التي يملكها في نيويورك.

4- **وسيلة عرقلة العمل الحكومي:** يمكن لبعض الجماعات عندما تستنفذ الطرق السلمية لفرض أجنداتها على السلطة السياسية إلى غاية سلوك نهج الضغط الشعبي وتأليب الجماهير، إذ يمكن أن تصل إلى حد عرقلة السير العام للمرافق والأجهزة والمؤسسات باعتماد المظاهرات والإضرابات، و غالبا لا يفصح منظ موها عن نيتهم أو مسؤوليتهم عن العرقلة، مستخدمين وسائل أكثر أخلاقية ك حرية التعبير والتظاهر والتجمهر وغيرها . وتعتبر هذه الوسيلة من الوسائل الفعالة ذلك أنه يفرض على السلطات التحرك لرفع العرقلة للمصالح وإعادة تقديم الخدمات العمومية من مواصلات، كهرباء، رحلات، استشفاء وغيرها، وبمثل هذا الأسلوب تجد الجماعات الضاغطة تجاوبا آنيا فتدخل في مفاوضات ضمنية حتى تحقق الأولى مصالحها والثانية استقرار الدولة ومصالح المواطن.[1]

المطلب السادس: الشركات متعددة الجنسيات

ظهرت في العقود الأخيرة محاورة نظرية تدور فروضها حول الشق الاقتصادي مع بروز معالم العولمة الاقتصادية والتوسع المالي والمادي للمؤسسات متعددة الجنسيات، وما سينجر عنها من قضايا سياسية، و برزت حقيقة تفيد "بأن المشاركة الفاعلة في الاقتصاد العالمي كانت بمثابة الطريق الأمثل للازدهار، وذلك بخلاف نهج التنمية الذاتية بالمفهوم الاشتراكي "، ثم أن مجموعة الاقترابات التي ظهرت في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية

[1] عصام مبارك، **المرجع السابق**، ص.03

وتحول الفاعلين الرسميين (السلوكية ومتغير الدولة والقوة الصلبة) إلى فواعل جدد اجتماعيين (البنائية والبنيوية ومتغير الفاعل الاجتماعي والقوة الناعمة)، زادت حظوظ المجتمع الرأسمالي المتبع للنهج الديمقراطي، ومع تهاوي المعسكر الشرقي زادت حظوظ المؤسسات المالية العالمية وانتشار فكر السلام الديمقراطي الذي يمكن اعتباره بالوجه الثاني لعملة التحول التي ستفرض نفسها في محاورة ثالثة بين أي الفكرتين أجدر وأنجح (الحرية أم القبضة الحديدة) وفي خضم كل ذلك تنطلق ديناميكية العلاقات الدولية مجسدة في توجهات الحكومات الغربية التي يغلب على صناعة القرار فيها العقلانية وصناعة القرار، ثم التكيف الهيكلي الذي يتوجب على الدول إتباعه للقضاء على تخلفها وكلها متغيرات قائمة على نزعة اقتصادية فرضت نفسها على السياسة الخارجية للدول (الدول التي حافظت على خاصية الرسمية والعلنية).

ومن جهة أخرى، فإن العديد من الدول السائرة في طريق النمو أثبتت أنها قادرة على المفاوضة بنجاح مع الشركات المتعددة الجنسيات ،[1] وأن هذه المؤسسات التي أصبحت قوية جدا، ومن خلال انتشارها في عشرات الدول وامتلاكها لقدرات مالية كبيرة بإمكانها ليس فقط تغيير شبكة المعاملات الاقتصادية التجارية والمالية للعالم بل وحتى في تحديد معالم النظم والقوانين الدولية، والتي تنامت من خلال ازدهار القطاع الخاص[2].

أسست العولمة الاقتصادية بعد فوز المذهب الليبرالي وانهيار المعسكر الشرقي الاشتراكي لمبادئ جديدة في العلاقات الدولية، لكنها قائمة على تعدد الفواعل ومنافستها للوحدة السياسية التقليدية، أي الدولة، حيث أصبح للمؤسسات الاقتصادية والمالية متعددة الجنسيات دورا كبيرا في صياغة تفاعلات النظام العالمي، بعدما كان نظاما دوليا، ومن هنا ينطلق تفسيران متناظران، يذهب الأول أن المؤسسات والقوى الاقتصادية الخاصة تبقى مرهونة بوجود الدولة كداعم وهيكل، وكانت وستبقى هكذا ولن تتغير، إذ يقول العالم الأمريكي (روبرت كابلن) أن:"طبيعة العلاقات الدولية لم تتغير جوهريا منذ ألف سنة"، مضيفا "أن الظرف الراهن ما هو إلا حلقة في مسلسل التاريخ"، ووفقا للتفسير الثاني، إذا ظلت الدول فاعلة مهم للاقتصاد العالمي، يصبح من الضروري عليها أن تتعامل مع مجموعة من الجهات ومن الفواعل الخاصة، والتي تلعب ضمنها الشركات متعددة الجنسيات المنتجة والمالية دورا كبيرا، من ثم تنشأ اشتباكات و تسويات بين الجهات العامة والخاصة ، بين المعايير العامة الوطنية، والإقليمية والدولية، مع المعايير الخاصة ومجالات لا تخضع لحوكمة الدول، وتصبح العولمة كعنوان للعلاقات الدولية

[1] ستيفن وولت، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، **المرجع السابق**، ص. 04

[2] David Antony Detomasi, The Multinational Corporation and Global Governance: Modelling Global Public Policy Networks, **Journal of Business Ethics,** (2007) 71, P. 321–334

خاضعة لتفاعل هذه الفواعل غير التماثلية، وأين تلعب القوى المالية للمؤسسات متعددة الجنسيات دورا في الضغط من خلال جمعيات التبادل التجاري الخاصة والممثلين النيابيين وحتى القادة السياسيين.[1]

ح صل تحول كبير على الساحة الدولية من منطق سيادة الدولة إلى منطق الشركات الكبرى ، والتي تعتمد على الشبكات المالية والتجارية والتقنية ، وشبكات الإنترنت ، كل هذه العناوين رسمت الخريطة العالمية للتنمية الاقتصادية بأعين الدول المصنعة أين تنتمي الشركات متعددة الجنسيات، والتي تستفيد من الحد من البطالة ومن جباية بالعملة الصعبة تسمح لها بالاستجابة للحاجات الأساسية لمجتمعاتها ، بحيث أن العصر الاقتصادي المقبل سيكون عصر التجمعات الاقتصادية القارّية الذي لا مكان فيه للدول الصغيرة.[2]

تعد شركات النفط من أهم الشركات متعددة الجنسيات التي استطاعت أن تكتسح الاقتصاد العالمي وكانت الضرورة لتطابق الأنظمة السياسية والاقتصادية لرؤيتها الاقتصادية ولنظامها الرأسمالي أكثر من ضرورية حتى تتمكن من أن تتوزع في دول إفريقيا الغربية ووسط إفريقيا ودول أمريكا اللاتينية، تقول بعض الدراسات فيما يتعلق بالدور الذي تضطلع به الشركات المتعددة الجنسي ات، أن هناك نقصا كبيرا في المعلومات والدراسات حول ممارسات هذه الشركات في البلدان العربية، ويبدو من خلال الوثائق المتوفرة أن الدخل الأساسي إلى المنطقة بدأ في قطاع النفط، من خلال شركات لا يتعدى عددها السبع شركات، كانت تسيطر على ما يزيد عن 80% من مجموع إنتاج النفط العالمي، وبدأت الدول وشركاتها التدخل أكثر في شؤون البلدان النفطية بتحديد كميات الإنتاج فيها وفرض مناصفة في الأرباح.[3]

المطلب السابع: الخبراء ومراكز البحث

تهتم الدول والحكومات وحتى المفكرين بآراء الخبراء والفنيين من كل المجالات العلمية وبمراكز البحث ولقد عرفت هذه المراكز تطورا وتغيرات كثيرة بالنظر لتطور العلاقات الدولية وتعقدها وتشابكها، وكذلك بسبب نشوب الحروب والنزاعات المسلحة، ويتمثل دورها في توجيه وتوعية الرأي العام وتوجيهه نحو القضايا التي يحكم أصحاب هذه المراكز بأهميتها ، وأصبحت بفضل وسائل الإعلام والأثر الذي تتركه على الرأي العام بمثابة أداة تمكن من

[1] Robert Gilpin, war and change in World politics, Cambridge (MA), Cambridge University press, 1981, In : Christian Chavagneux, Les multinationales définissent-elles les règles de la mondialisation, Institut français des relations internationales, « **Politique étrangère** », Automne 2010/3, P.553 à 563

[2] حسن زعرور، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني** ، على الرابط التالي: https://bit.ly/2T2ap04

[3] حسن زعرور، **المرجع السابق**.

تثبيت الرؤى وتناغمها مع القرارات السياسية المتخذة، أي أنها تضفي شرعية على عملية صنع القرار في الدول زادت أهميتها بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة نظرا للدراسات الإستراتيجية التي تقدمها للحكومات من المعسكرين حول احتمالات الحروب، وصيغ الردع والتسلح وغيرها.[1]

كانت البداية الفعلية من الناحية الفكرية لمراكز الأبحاث بغرض إنتاج الأفكار، وتناول الموضوعات العلمية، وكان الساسة يستفيدون منها، و مع أوائل القرن التاسع عشر ظهرت مراكز الأبحاث المستقلة عن الجامعات، مسخرة أبحاثها لخدمة السياسة، و من بين المراكز الأولى في التاريخ الإنساني المعهد الملكي للدراسات الدفاعية ببريطانيا سنة 1831م، وبعده الجمعية الغابية سنة 1884م، ثم توالى ظهور مراكز أبحاث أخرى في أماكن عدة منها في أمريكا مثل معهد راسل للحكمة، ومركز بروكنز الذي أسس سنة 1914.

تهدف هذه المراكز إلى تحليل الواقع، وتقديم رؤى مستقبلية من أجل النهوض بواقع جديد أو تطوير الواقع الحالي إلى مستوى أفضل، وفق مرجعيات أكاديمية وإستراتيجية بعيداً عن الارتجال، أو النظرة الأحادية، وهو ما دفع بعض المفكرين والساسة إلى تسمية هذه المراكز بخزانات التفكير.

تعتبر مراكز البحث مؤسسات لإنتاج الأفكار وإيجاد سبل تطبيقها وقياس مدى فعاليتها في شتى مجالات الحياة، تقديم الخطط والاستراتيجيات المبنية على أسس علمية لأصحاب القرار، من أجل اتخاذ القرارات على أسس متينة مدروسة ومعدة سلفا، تبع ا للحقائق العلمية، والمعطيات الواقعية ، البحث العلمي في كافة المجالات،وتوليد الأفكار والسعي لتحقيقها[2].

يتمتع الخبراء الفنيون والباحثون بمرجعية العلم، وهو رأسمال رمزي في نظر بعض القادة والزعماء على غرار الرئيس الأمريكي إيزنهاور، والذي بفضلها، علق منتقدا من أن الصعود السريع للتأثير المبالغ فيه لمؤسسات التموين العسكري الخاصة على كتابة الدفاع الأمريكي (العسكرية) في خطاب انتهاء عهدته الرئاسية عام 1961، وأثبتت الدراسات البحثية فيما بعد حقيقة تخوف الرئيس إيزنهاور، إذ تبين أن المؤسسات المنتجة للسلاح والتكنولوجيا العسكرية تمكنت من الضغط على الكونغرس الأمريكي باتجاه الارتفاع المستمر للميزانية العسكرية، والدفع باتجاه سياسة خارجية أمريكية أكثر عدوانية وهجومية، كون ذلك يسمح ببيع أكثر لم بيعاتها من الأسلحة والعتاد العسكريين.[3]

---

[1] دينا شيرين محمد شفيق إبراهيم، "دور وأهمية مراكز البحث في السياسة الخارجية"، **المركز الديمقراطي العربي** ، على الرابط التالي: https://bit.ly/2FESGJ7 بتاريخ: 2020/10/17

[2] دينا شيرين محمد شفيق إبراهيم، **المرجع نفسه**.

[3] Jean-Frédéric Morin, **Op Cit**, P.163

تبين أيضا من خلال الدراسات الكمية وسبر الآراء التي قام باحثين أمريكيين من أمثال لاورنس جايكب (Lawrence Jacob) وبنيامين بايج (Benjamin Page) في الولايات المتحدة، من أن القادة السياسيين يتأثرون في صناعتهم للسياسات بمدراء المؤسسات أكثر مما يتأثرون برؤساء النقابات في كثير من القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية.[1]

الفصل الثاني: خصائص ومصادر السياسة الخارجية.

من خلال التعريفات المختلفة للسياسة الخارجية، نستخلص بأن للسياسة الخارجية خصائص وسمات تميزها عن باقي السياسات العامة، فهي تختلف عن السياسة الداخلية بأنها موجهة للخارج، على أن هذا النشاط الخارجي يمكن أن يقصد به إقرار أو تغيير سياسة داخلية كما سيتبين فيما يلي، وتتميز كذلك بأنها نشاط علني مبرمج يقوم به صانعوا القرار الرسميون المخولون برسم السياسة الخارجية للدولة، كما أن لها أهداف محددة ترمي إلى تحقيقها في الساحة الدولية.

المبحث الأول: خصائص ومصادر السياسة الخارجية

تتميز السياسة الخارجية بالخصائص التالية:

المطلب الأول: الخاصية الخارجية

تتميز السياسة الخارجية بأنها برامج عملية تهدف لتحقيق أهداف أو أنها خطابات وسلوكات سياسية رسمية ومعلنة موجهة للخارج على خلاف السياسة الداخلية الموجهة نحو الإطار الداخلي الذي صيغت فيه كما أشرنا في المبحث السابق، مع الأخذ بعين الاعتبار التداخل الذي يمكن أن يقع بينهما وكيف أن السياسة الداخلية يمكن أن تحقق أهدافا خارجية Indirect Target والعكس صحيح [2]. والسياسة الخارجية كذلك تصبو لتحقيق أهدافا خارج حدودها أو العكس، بمعنى أنها سلوكات موجهة للخارج لكن الهدف منها هو تحقيق أهداف داخلية، وكمثال على ذلك فإن دول الخليج العربي التي تتواجد بها أعداد كبيرة من العمالة الآسيوية من الهند ومن باكستان والفلبين ودولا آسيوية أخرى، يدفعها ذلك لانتهاج سياسات خارجية وتلتزم ببعض العلاقات مع مجموعة الدول هذه، حتى وإن كانت لا تتوافق مع عقائدها وثقافاتها، أو حتى تتصادم مع بعض مبادئها أحيانا، لكن الهدف منها هو تحقيق الاستقرار على مستوى اليد العاملة الآتية من تلك البلدان والمحافظة عليها، فهي سياسة خارجية ترمي لتحقيق أهداف داخلية، كما تنتهج بعض الدول العربية سياسات خارجية ومواقف لا

[1] Jean-Frédéric Morin, **Op Cit**, P.164

[2] محمد السيد سليم، **المرجع السابق**، ص.27

ترقى إلى مستوى إيمان شعوبها ببعض القضايا الحساسة مثل القضية الفلسطينية، على الرغم من أن القضية الفلسطينية تمثل احتلالا واغتصابا بقوة السلاح لأرض من شعب أعزل، والدول العربية إن ينصر بعضها ضمنيا الفلسطينيين في مقاومتهم، بدأ البعض الآخر للخروج إلى العلن وإشهار تطبيع علاقاته مع الكيان لإسرائيلي المحتل، وكلا السياستين الخارجيتين تهدف لتحقيق الاستقرار الداخلي، وأن مواقف معادية، لن يكون لها نتائج غير أنها ستزيد من حجم الضغوط المادية والسياسية من الولايات الأمريكية للبلدان العربية، الولايات المتحدة التي تقف مع الكيان الإسرائيلي، وتحمي بطرق دبلوماسية ملتوية على مستوى الأمم المتحدة الهجمات العسكرية الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، كاستعمالها لحق الفيتو في وجه أي لائحة تدين الأعمال الإسرائيلية من هجمات إلى هدم وتدمير منازل الفلسطينيين، وتهدف السياسات الخارجية لهذه الدول للحفاظ على المساعدات المالية واجتناب أشكال الضغط المختلفة التي يمكن أن تناور بها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا، والتي يمكن أن تهدد الاستقرار الداخلي للشعوب العربية، ومن ثم يصبح القاسم المشترك هو وجود المجال الخارجي كمتغير يتحكم في السلوك أو القرار السياسي للوحدة السياسية، سواء أكان موجه للخارج بصفة مباشرة أو أنه نشاط خارجي يرجى منه تقويم أو تنفيذ سياسة في الداخل.

المطلب الثاني: الخاصية العلنية

يقصد بالطابع العلني أن البرامج المعلنة للسياسة الخارجية هي برامج مقصودة وقابلة للملاحظة والقياس، وأنها لا تقع بمحض الصدفة بل بقصد من المسئولين الرسميين لتبني موقف سياسي مبني على أهداف معروفة مسبقا، يقصدون تحقيق غاياتها وأهدافها، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الأحداث التي تقع بمحض الصدفة في الساحة الدولية وتفاعل الدول معها لا يعد بالضرورة سياسة خارجية، كما تقرر دولا أحيانا سلوكا خفض التوتر باتخاذ تدابير من طرف واحد تهدف إلى تحقيق السلام مثلا فتنظر إليها الدول المجاورة على أنها ضعف وتراجع فيدفع ذلك هذه الدول إلى اتخاذ قرارات عدائية مثل ما وقع مع مصر في أزمة مايو وجوان 1967 أين اتبعت مصر سياسة هدفها تجنب نشوب حرب مع إسرائيل فكانت النهاية عكس هذا الهدف تماما حيث اندلعت الحرب وهي نتيجة لم يقصدها صانع السياسة الخارجية المصرية حينها [1]، ومن هنا أمكن القول وإن كان صانع السياسة الخارجية مسئول عن نتائجها إلا أنها تبقى معيار تقاس عليه وتقوم به السلوكات في السياسة الخارجية وتتخذ كدروس تبنى عليها البرامج في المستقبل، من جانب آخر فإن نشوب الحرب العالمية الأولى قد أدى إلى

[1] محمد السيد سليم، **المرجع السابق**، ص.18

انتعاش الاقتصاد الأمريكي الذي تقوى بشكل كبير من خلال ارتفاع نسب صادراتها نحو الدول الأوروبية وانفرادها بسوق أمريكا الجنوبية، وعليه لا يمكن القول بأن الولايات المتحدة هي التي أشعلت الحرب العالمية الأولى ولا الثانية كي تحقق أهدافا اقتصادية مثلا، وبناء على ذلك ينتهي هذا الاتجاه إلى القول بأن ما يدخل في حقل السياسة الخارجية هي تلك القرارات التي يتخذها المسئولون السياسيون عن قصد ومن خلال مراكز وأجهزة السياسة الخارجية المعروفة.[1]

المطلب الثالث: الخاصية التنظيمية

يقصد بهذه الخاصية بالذات، أن السياسة الخارجية ليست عملية عفوية وإنما تحصل من خلال أجهزة رسمية معروفة، ولها إداراتها وتتم من خلال تحصيل المعلومات ودراستها ووضع خطط لتنفيذها، أي أنها تخضع لنظرية عملية وهي ما يعرفها الأستاذ عامر مصباح بأنها "إحدى أنواع النشاط المرن التنسيقي، الذي يستلزم البحث عن الأهداف بقدر بحثه عن الوسائل"[2] .

على الرغم من الاختلافات البارزة بين الباحثين في حقل السياسة للاتفاق حول الأطر التنظيمية في صنع السياسة الخارجية لاختلاف العقائد والتجارب السياسية للدول وكذا نظمها السياسية ، إلا أنها تتفق على أنها عملية منتظمة تحصل باختيار واعي بين بدائل متاحة، بما يخدم مصلحة الأمة أو الوطن وبحيث تكون نتائجه عظيمة، بينما يركز آخرون على فئة القيادة السياسية وطبيعة النخب ومدى تأثيرها على اتخاذ القرار السياسي بالنظر طبعا إلى طبيعة النظام السياسي [3]، فاتخاذ القرار السياسي في الجزائر في سبعينيات القرن الماضي كان قويا وكانت مكانة السياسة الخارجية الجزائرية بوجود الرئيس الراحل هواري بومدين قوية جدا لما لهذا الأخير من تجربة عسكرية نابعة من الثورة التحريرية ، ومع وجود بيئة مهيئة، فعلى الصعيد الدولي كان العالم منقسما بين معسكرين مما سمح للقادة السياسيين لدول العالم الثالث بالحصول على هامش لا بأس به للمناورة، كوجود منظمة دول عدم الانحياز وبوجود قيادات قوية تتقاسم نفس الأفكار في دول إقليمية قوية تتشارك نفس المصالح مثل الرئيس جمال

[1] السياسة الخارجية، الأكاديمية العربية المفتوحة، **المرجع السابق**، ص.30

[2] عامر مصباح، "صناعة السياسة الخارجية: التخطيط في مواجهة الضغوط"، **مجلة الدبلوماسي**، عدد: 37، 2007، ص.41، في: علالي حكيمة، البعد الأمني في السياسة الخارجية، نموذج الجزائر، **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير** ، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص.55

[3] أحمد ناصوري، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، **مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية** ، المجلد 21، عدد 01، 2005، ص. 273، في: إيناس شيباني، "في تحليل السياسة الخارجية، النماذج النظرية بين ضرورات التعدد ومساعي التكامل"، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه**، علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2018-2019، ص: 74

عبد الناصر في مصر والملك فيصل في المملكة السعودية، كان مختلفا عن المراحل التي حكم فيها الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد، الذي جاء في وقت بدأ المعسكر الاشتراكي يتهاوى وتغيرت بنية النظام العالمي، أي أن طبيعة القائد السياسي وتنفذه من جهة وطبيعة البيئة الخارجية وطبيعة العلاقات القائمة بين الدولة الواحدة ومجموعة التحالفات التي تقيمها كلها عوامل تؤثر في البدائل المتاحة وفي هامش المناورة ومن ثم تؤثر على قرار السياسة الخارجية للدولة.

ومع ذلك لا يمكن الجزم دائما بأن مخرجات السياسة الخارجية هي أفعال عقلانية، ولا يمكن أن تصبغ كل قرارات السياسة الخارجية بأنها منطقية، إذ وعلى الرغم من أنها عملية منتظمة أحيانا يمكن أن يتسم نظام سياسي بانفراد القائد وأن يتخذ هذا الأخير قرارات سياسية مفاجئة وغير متوقعة بناء على إدراك ديني أو اجتماعي أو سياسي خاص.

تتطلب عملية صنع السياسة الخارجية خطوات لعل أهمها يكمن في: تسطير الأهداف،جمع المعطيات وتحليلها، تصور الخيار، التخطيط وبرمجة الأساليب والفاعلين، صناعة القرار، اختيار السياسة المصرح بها، تنفيذ السياسة وتجسيدها، تقييم السياسة، التعديل والتصحيح، التخزين والتغذية الاسترجاعية[1].

المطلب الرابع: الخاصية الرسمية

تنطلق خاصية الرسمية من أن السياسة الخارجية مرتبطة بالدولة، ومادام أن الدولة شخصية اعتبارية فإن الأشخاص هم المخولون بأداء صناعة السياسة الخارجية، ومن ثم يجب أن يحدد الأشخاص المخولون بصفة قانونية للتحدث والقيام بمهام تدخل في إطار خدمة الدولة التي ينتمون غليها أو المنظمة التي يتبعونها بشكل رسمي، وتخولهم القوانين الخاصة بوظائفهم ومهامهم الصفة والمنصب القانونيين، وكذلك المسئولية عن أفعالهم وقراراتهم أمام شعبهم وأمام مؤسساتهم السياسية وكذلك المؤسسات الدولية، وبما أن العلاقات الدولية هي نتاج التقاء وتوافق أو تصادم مجموع السياسات الخارجية لهذه الدول، فإن المسئولية السياسية تقع على المخولين رسميا بالتحدث والتصرف باسم الدولة، ومنه أن عضوية الدول داخل المنظمات الأممية والإقليمية معلومة علنا ورسميا وبوضوح، أي أنه لا يقبل في الساحة الدولية أن يتدخل أشخاص أو جماعات إثنية أو مجموعة اقتصادية، أو جماعة مصالح أو غيرها مباشرة، وأن تأخذ مقعدا في الأمم المتحدة وتحاور مجموعة الدول الأخرى.

[1] عامر مصباح، **المرجع السابق**، ص. 35

ومن المعلوم أن الموظفين الرسميين في السياسة الخارجية هم رؤساء الدول، رؤساء الحكومات، وزراء الخارجية والدفاع، ثم التمثيليات الدبلوماسية وعلى رأسها السفراء ثم القناصل والأشخاص المفوضين فوق العادة من طرف بلدانهم، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الكامنة في النظم السياسية للدول ولطبيعة الحكم فيها، وهنا يغظ الطرف عن طبيعة النظام السياسي للوحدة السياسية أكان مملكة (المملكة المتحدة، بلجيكا، بريطانيا والمغرب وغيرهم من الممالك أو جمهورية) أم نظاما جمهوريا (فرنسا، الصين الشعبية أو الجزائر وتونس وغيرهم)، أم دولة يحكمها نظاما عسكريا (كوريا الشمالية، ميانمار سابقا وبعض الدول الإفريقية مثل مالي، جمهورية إفريقيا الوسطى والكونغو وغيرهم، التي تتقلب بين النظم الجمهورية أحيانا ثم تقع فيها انقلابات عسكرية أحيانا أخرى).

من جهة أخرى فإن السياسية الخارجية هي تلك التي يصوغها الأشخاص الرسميون والمخولون باتخاذ قرارات سياسية باسم الأمة داخل جهاز الدولة، مثل رئيس الدولة، الوزير الأول أو رئيس الحكومة، وزير الخارجية، وزير الدفاع، والجدير بالذكر أن الاتجاهات الحديثة خصوصا بعد انتهاء الحرب الباردة، خلقت جدلا واسعا بسبب ظهور فواعل غير رسمية وغير معلنة لكنها تؤثر أيما تأثير في صناعة السياسة الخارجية كما سيبرز في المباحث القادمة.[1]

السمة الثانية لخاصية الرسمية هي أن السياسة الخارجية تنبع وتجسد من طرف السلطة التنفيذية، إذ لا تعد قرارات السلطة التشريعية سياسة خارجية إن لم توافق عليه السلطة التنفيذية، ولعل أحسن مثال على ذلك مطالبة البرلمان الإيطالي الحكومة بالاعتراف بالسلطة الفلسطينية في 1986 في حين لم توافق عليه السلطة التنفيذية.[2]

المطلب الخامس: الخاصية الاختيارية

تنصرف السياسة الخارجية إلى عملية صنع القرار السياسي الموجه نحو الخارج وعليه فإن صناع القرار داخل أي وحدة سياسية وبغض النظر عن انتماءاتهم وتجاربهم، فإنهم يضعون مجموعة من البدائل كسيناريوهات يعتمدون عليها في عملية المفاوضات، وتتسم هذه السياسات البديلة بالاستقلالية أي أنها ليست مفروضة من الخارج، وليست بالضرورة عملية رد فعل آلية بقدر ما يمكن أن تكون هي المنبع وأصل المبادرة في التواصل سياسيا مع أي وحدة سياسية أخرى[3].

[1] السياسة الخارجية، الأكاديمية العربية المفتوحة، **المرجع السابق**، ص. 27

[2] **المرجع نفسه**، ص.26

[3] محمد الدبار، **المرجع السابق**، ص.08

الميزة الاختيارية للسياسة الخارجية مردها إلى أن القائمين على صناعة السياسة الخارجية قاموا باختيار إستراتيجية أو قرارا ما من بين سياسات بديلة متوفرة ومتاحة، وأنهم اختاروا هذا القرار بناء على تفكير عقلاني يضمن مصالح الأمة أو الدولة، وهذا يحكم إطار الفاعلين في رسم السياسة الخارجية ويحددهم بالمسئولين المخولين رسميا بها. والأمر الثاني هو أن العملية مرت بمراحل جمع المعلومات والتخطيط ووضع البدائل، فإن فشلت إستراتيجية معينة أمكن المرور إلى الإستراتيجية البديلة الثانية أو الثالثة، والتي تنتهي كلها بخدمة مصالح الدولة التي يمثلونها، وعليه فإن السياسة الخارجية تتحدد بالفاعلين السياسيين المعلومين ولا يمكن القول بأن شخصا متسترا خارج هذه المجموعة هو من سطر أو رسم القرار السياسي، ومن هنا فإنه لا يقبل القول بأن ما تسلكه الدول الواقعة تحت الاستعمار أو الانتداب أو الدول الخاضعة للوصاية الدولية من سلوكات ثورية كمخرج واحد لا مناص منه بأنه سياسة خارجية.[1]

يظهر مما سبق أن خاصية الاختيار في السياسة الخارجية ترتكز على عنصري العقلانية وصناعة القرار وهما اتجاهين أساسيين في حقل العلوم السياسية، حيث أن العقلانية كنمط تفكير مستلهم من تخصص الدراسات الاقتصادية يشير إلى أن الفعل السياسي ليس من محض الصدفة أو النزوة العابرة ولكنه عملا يضع المشاعر الشخصية بالرضا أو الغضب، كما يضع موضوع القيم والمبادئ جانبا ويركز على النتائج التي يمكن الوصول إليها أو تحقيقها، في عملية حسابية محضة، كما يركز على عامل الإغراء والتشويق والمناورة في وضع البدائل للوصول إلى أكبر فائدة بأقل تكلفة وهذا ما تنصرف إليه في الحقيقة السياسة الخارجية على الأقل مبدئيا، أما العنصر الثاني والذي ترتكز عليه العملية الاختيارية في السياسة الخارجية هو عملية صنع القرار التي يذهب مفكروها من أمثال ريتشرد سنايدر Richard Sneider[2] وغيرهم إلى أن عملية صنع القرار هي واحدة من وظائف الأنظمة السياسية وهي "مجموعة البرامج والخطوات التي يتبعها المشاركون في عملية اتخاذ القرار من أجل اختيار معين بهدف حل مشكلة محددة وهي تلك الأسس الرسمية وغير الرسمية التي يتم بواسطتها تقييم الاختيارات المتاحة والعمل على

[1] السياسة الخارجية، الأكاديمية العربية المفتوحة، **المرجع السابق**، ص. 32

[2] يعتبر ريتشرد سنايدر من علماء السياسة والذي ينسب إليه وإلى مفكرين آخرين من أمثال كارل دويتش، كابلن ومودلسكي في الاجتهاد في تنمية نظرية اتخاذ القرار بمتغيرات الفرد والبيئة والتفاعل بين المتغيرات النفسية، الاجتماعية والسياسية لتفسير عملية صنع القرار السياسي ، ولقد تأثر سنايدر كثيرا بكتابات تالكوت بارسنز عالم الاجتاع الأمريكي، وتبنى اقتراب علم النفس وعلم الاجتماع ليبني مع مفكري هذا التيار اقتراب صناعة القرار الذي يقوم على نموذج التفاعل المشترك كمستوى لتحليل الظاهرة السياسية والتي يجب أن تستند حسبهم إلى دور العامل النفسي في رسم السياسة وصنع القرار دائما تحت متغيرات القوة والمصلحة.

إحداث توافق فيما بينها"[1]، كما أولى سنايدر ومفكري تيار نظرية صناعة القرار على نموذج التفاعل المشترك بين الفاعل والبيئة، تفاعل يحصل بين الفاعلين سواء أكانوا رسميين أو غير رسميين في رسم السياسات، وأن جل العملية تتحكم فيه متغيرات الزمان، المكان والموضوع أي أنه لفهم قرار سياسي مرتبط بالظاهرة السياسية يجب فهم صانع القرار الذي لفهم موقف ما، يتلاعب ويناور بين المحددات الداخلية والخارجية ليصل إلى اتخاذ القرار الرشيد[2].

المطلب السادس: خاصية الهدف في السياسة الخارجية

اختلفت المدارس الفكرية حول طبيعة السلوك الخارجي ما إذا كان هذا السلوك مجرد رد فعل للوحدة السياسية تجاه تهديدات أو أوضاع تشكل خطرا أو تقدم مصلحة للوحدة السياسية، فتتحرك هذه الأخيرة لإنشاء علاقات مع هذه الوحدات لأجل دفع الخطر أو الاستفادة من الفرصة، أو كان سلوكا واعيا وهادفا لإقرار وضع ما أو تغيير هذا الوضع ليحقق مصالح للوحدة السياسية والذي يرتبط بالبيئة الخارجية لها، ومرد هذا الاختلاف بين هذي التيارين هو أن أحدهما يعود إلى أفكار مدرسة دوركايم كأحد علماء علم الاجتماع، والذي يرى أن سلوك الإنسان هو في الحقيقة محاولة التأقلم أو مواجهة البيئة الخارجية التي تعترض الفرد بمجرد بلوغه مرحلة الاختلاط بهذه البيئة، وقد أخذ عنه مفكرو علم السياسة هذا الطرح ليسقطوه على نشاط الدولة المتمثل في السياسة الخارجية، معتبرين إياها نشاط سياسيا موجه إلى الخارج كردة فعل آلية لما تجابهه، في محاولة لاحتواء حالات عدم اليقين أو للحد منها، أو أنها محاولة من هذه الوحدات التوفيق بين مفاهيم ومصالح شتى الوحدات العاملة في السياسة الخارجية.[3]

أما الطرح الثاني فمرده لأفكار تالكوت بارسنز من أن الدولة كوحدة سياسية ناضجة لها أهداف محددة، تحفز حركتها الخارجية في عملية تكييفية، قوامها إحداث تغييرات بإمكانها تحقيق منافع وأهداف مبرمجة مسبقا ومخطط لها، وبذلك فالوحدات السياسية تلعب دور الفاعل السياسي المستقل بأهداف داخلية وخارجية مسبقة، فهي تعيش في بيئة تتغير وتتعقد أنماطها باستمرار. ويعتبر "روزنو" من أشهر مفكري هذا التيار إذ يرى أن البيئة الخارجية معقدة ومتغيرة وهي في مجابهة الوحدة السياسية بجملة من التحديات والفرص في نفس الوقت ومن ثم

---

[1] أميرة مصطفى، اقتراب صنع القرار في السياسة الخارجية، **المركز العربي الديمقراطي** ، جوان 2019 على الرابط التالي: https://www.democraticac.de/?p=61480 بتاريخ 2020/10/10.

[2] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011، ص.200

[3] محمد السيد سليم، **المرجع السابق**، ص.24

تتحرك السياسة الخارجية لإقرار ما ترغب فيه ويساعدها على تحقيق أهدافها وتعمل بكل الطرق الممكنة من تحالفات ومؤتمرات رسمية وأعمال تضييق وضغط غير رسمية لتغيير ما لا ترغب فيه ومالا يتلاءم ومصالحها، أي أنها تسير بهدف محدد (Goal-Oriented).[1]

وتتميز السياسة الخارجية من كونها برنامج بأهداف محددة بأنها تسمح ما يلي:

- أن السياسة الخارجية هي واحدة من التفاعلات التي تنشأ بين الأفراد والمجتمعات لقربها من بعضها البعض أو لعلاقات اجتماعية قامت وتقوم باستمرار بين المجتمعات خصوصا المجاورة منها، فهي عبارة عن علاقات ثقافية واجتماعية، ولكن هذه التفاعلات لا ترقى لأن تكون سياسة خارجية، لأن السياسة الخارجية قوم على أهداف واعية ومخطط لها، وأنها تفاضل بين البدائل المتاحة وأنها تؤثر في تعبئة موارد المجتمع.
- أن تحديد الأهداف في السياسة الخارجية يقوم على أساس البدائل المتاحة للمفاضلة بينهم.
- أن أهداف السياسة الخارجية تقوم بدور أداة لتقويم أداء الدولة في تعاملها مع الوحدات الأخرى.

ومع ذلك فإن من الصعوبة بمكان تحديد أهداف السياسة الخارجية، هل هي تلك الأهداف المعلنة أم الأهداف التي تتبعها الدولة لتحقيق مصالحها، إذ تضع هذا الموضوع مشكلة بحثية حول كيفية تحديد حقيقة هذه الأهداف، ولعل الإجابة عن هذا التساؤل هو دراسة مقارنة للسياسة الخارجية وحدة السياسية الواحدة وتحديد أي الأهداف التي هيأت لها موارد لتحقيقها على أنها هي الأهداف الحقيقية، وكمثال على ذلك تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من القرارات السياسية ونشاطها الخارجي كثيف في الهيئات الدولية، إلا أن تلك التي عبأت لها موارد مالية ودبلوماسية كبيرة هي حرب الخليج الأولى والثانية[2].

المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية

تختلف أنماط السياسة الخارجية بحسب المؤثرات الداخلية والخارجية العديدة والتي تدخل في التأثير بمستويات تختلف من نظام لآخر في صنع السياسة الخارجية، فالموقع الجغرافي، مستوى تطور الدول والتصنيع فيها، توفرها على المصادر الطبيعية، قوتها العسكرية وغيرها من المحددات تؤثر تأثيرا كبيرا في تصنيف البعد الذي تؤمن به الدولة وتعمل على تأكيده دوليا، ويدخل هنا كذلك مدى التأييد الحاصل لدى الرأي العام الداخلي لها ومساندته

[1] محمد السيد سليم، **المرجع السابق**، ص.25

[2] **المرجع نفسه**، ص.26

لها في القضايا الدولية، وعليه تختلف هذه الأنماط وتنقسم على الأقل إلى بعدين، بعد عام يرتبط بطبيعة السياسة الخارجية ولدور الدولة داخل النسق الدولي، ويفرض ذلك التطرق إلى طبيعة الدولة وتصنيفها داخل النسق الدولي العالمي، كما يشير إلى التداخل بين البيئة السياسية الداخلية والظروف الدولية، والتي تعتبر السياسة الخارجية انعكاسا لها، وعليه فإن المشهد السياسي العالمي عرف تغيرات سريعة بالنظر إلى سرعة التحولات السياسية والاجتماعية في العالم عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وهي تحولات سياسية هامة فرضت على الدول كذلك سلوكات سياسية محددة بالنظر إلى الظروف الدولية، ومن أهم أشكال وتوجهات السياسة الخارجية للدول في هذه المرحلة يمكن ذكر منها ما يلي:

المطلب الأول: التوجه لإقليمي – العالمي

يحدد هذا النمط الدول التي تهتم بالسياسة الخارجية التي ترتبط بمجالها الجغرافي القريب منها فقط، ولا تكترث إلى ما يحدث داخل النسق العالمي البعيد عن مالها الجغرافي، كما لا تهتم بالتطورات والأحداث إلا بالقدر الذي يؤثر في إقليمها بطريقة مباشرة، أما الدول التي تتبع سياستها الخارجية توجها عالميا، فإن اهتمامات صانع القرار فيها موزع على جميع أنحاء العالم [1]، ومن الأمثلة الحية عن التوجه العالمي نجد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إلى غاية نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، ثم بعد سقوط المعسكر الشرقي بقيت الولايات المتحدة منفردة بالنشاط السياسي الذي يهتم بكل مناطق العالم، إذ نجد سياستها الخارجية نشطة في منطقة الخليج العربي، تماما كما تنشط في بحر الصين وإلى غاية أطراف المحيط الهادي، وترى في كل هذه المناطق مجالا حيويا يجب أن تراقبه، أما الدول ذات التوجه الإقليمي، فإنه يمكن ذكر فرنسا التي تهتم بالشأن الأوروبي بسبب التنافس بينها وبين ألمانيا على مناطق النفوذ داخل ول أوروبا الشرقية واهتماماتها نحو القارة الإفريقية التي ترى فيها مجالا حيويا حصريا لها، فتجدها تعمل على فرض علاقات متميزة مع قادة هذه الدول، كما تعمل على إحياء منطقة الفرونكوفونيا في إفريقيا كامتداد ثقافي يمكن من النفوذ[2].

تبقى دولا أخرى تنتهج البعد الإقليمي لكن بمستوى أقل من الأول، ومن الأمثلة على مثل هذه الدول هناك العديد، فالدول الإفريقية الواقعة في ظروف اقتصادية مزرية وفي ظروف التقلبات الأمنية لا تكترث إلا بما يحث لجيرانها القريبين جدا من مجال حدودها، ذلك أن الأحداث السياسية والأمنية في دول الجوار تؤثر عليها مباشرة من خلال تنقل الآلاف أو الملايين من المهاجرين من مناطق النزاعات نحو البلدان الآمنة ولو ظرفيا، وهو

[1] محمد الدبار، **المرجع السابق**، ص.12

[2] ناصيف يوسف حتى، **المرجع السابق**، ص.15

الأمر الذي يرهق اقتصادياتها التي تعاني أصلا من صعوبات، إذ بالكاد تكاد يحقق الحاجات الأساسية لمواطنيها، ولذاك فهي لا تكترث بالقضية الفلسطينية أو بما يحدث للروهينقا في ميانمار مثلا بقدر ما تهتم بما يحدث للدول المجاورة لها.

من جهة أخرى فإن دولة مثل مملكة اللوزوتو Le Lesotho أين توجد كامل حدودها مع دولة جنوب إفريقيا، والتي لا يهمها كثيرا ما يحدث في العالم نظرا لقلة مواردها وعلاقاتها، إذ حتى تمثيلياتها الدبلوماسية موجودة على شكل مكاتب فقط داخل سفارات دولة جنوب إفريقيا.

تتحكم في التوجه سواء الإقليمي أو الدولي عدة محددات أولا داخلية ثم خارجية، فالداخلية ترتبط بحجم الدولة ومستواها الاقتصادي، قدراتها العسكرية ومستوى إدراك النخب السياسية فيها، ثم الخارجية من منطلق خصائص موقعها الجغرافي وقربها من بؤر التوتر الدولية وغيرها، وفي هذا السياق تذهب الساسة الخارجية للاهتمام بكل مناطق العالم مثلها كمثل الصين أو تركيا، إذ أن كلتا الدولتين تدفعهما قوتهما الاقتصادية والحاجة للموارد الطبيعية كمصادر للتحرك إلى البحث عن مناطق نفوذ في العمق الإفريقي بعدما كانت سياستيهما الخارجيتين مقصورتين على الحدود الإقليمية.

المطلب الثاني: إقرار أو تغيير بنية الوحدات السياسية والعلاقات الدولية الراهنة

يقصد بهذا التصنيف التمييز بين توجه يرمي إلى تحقيق استقرار الأوضاع الراهنة على الحال التي هي عليه، والعمل على إبقائه كما هو كونه يحقق مصالح ومنافع، ويسمى بـ: (Status Quo Orientation)، وتوجها آخر يعمل على تغيير الأوضاع ليصل إلى نموذجا متصورا (Revisionist Orientation)،[1] والتغيير لا يمس فقط التحالفات والتكتلات الإقليمية بل يتعداها للنشاط السياسي والاقتصادي العالمي، ولعل السير نحو العولمة هو نمط من الأنماط الواضحة لهذا التوجه، إذ أن موجة طرح السلام الديمقراطي كبديل عن الأنظمة الدكتاتورية والاشتراكية[2]، ترجم من خلال الشروط السياسية التي فرضتها الهيئات المالية العالمية المانحة على الدول الضعيفة اقتصاديا، للخروج من الضائقة المالية نتيجة أزمة الانكماش الاقتصادي لعام 1986، والتي تزامنت مع انهيار المعسكر الاشتراكي، دفعت إلى تغيير كثير من الأنظمة من توجهها السياسي الذي كان نظاما اشتراكية إلى أنظمة ليبرالية، مع ما تحمله هذه المحاولة من أخطار على البنيات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية لهذه الدول.

[1] محمد السيد سليم، **المرجع السابق**، ص.38

[2] Jean-Frédéric Morin, **OP Cit**, P.170

تذهب الدول التي تتبع نموذج تغيير البنية، وهي في غالبيتها الدول المصنعة وصاحبة الاقتصاديات القوية مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، إلى إتباع سياسة خارجية تهدف إلى إقرار حكومات وأنظمة سياسية لها مصالح مباشرة معها، أو تغيير أنظمة وحكومات ترى بأنها تخالف النهج العام الذي تفرضه البيئة السياسية العالمية، وأنها لا تخدم مصالحها بالقدر الكافي، والظاهر أن الدول التي تود الدول الكبرى إقرار أنظمتها أو تغييرها إما أنها تتربع على موارد للطاقة كبيرة، وقدراتها الاقتصادية والفنية والدفاعية ضعيفة، أو أنها تقع على تماس مع منطقة تشكل مركز اهتمام للسياسة الدولية، كالأنظمة العربية القريبة من منطقة الشرق الأوسط التي يتواجد بها الاحتياط العالمي للنفط من جهة، ومن جهة أخرى فلموقعها الاستراتيجي سواء بالنسبة للتجارة العالمية كمنطقة عبور للتبادلات التجارية مع الصين والطرق البحرية (قناة السويس)، وكذلك موقعها الذي يشكل هلالا مغلقا إلى حد كبير لمنطقة التنازع حول الأراضي الفلسطينية.

المطلب الثالث: توجه العزلة أو الانكفاء

تنطلق فكرة وتوجه العزلة عند الدول من افتراض أنها قادرة على المحافظة على بنيتها الثقافية، الاقتصادية والسياسية وتحقيق أمنها واستقرارها من خلال الانعزال عن العالم، وتخفيض اهتماماتها وتدخلها بالقضايا الدولية إلى حد ضيق جدا، مع المحافظة على المعاملات والمبادلات الدبلوماسية مع بعض الدول فقط. كما تحرص على تحصين حدودها وإحكام غلق المنافذ خوفا من التدخلات الخارجية المحتملة، والتي يمكن أن تسبب قلاقل أمنية وسياسية، ولأجل تحقيق ذلك تعمد على إصدار قواعد قانونية وإجراءات ردعية تحول دون حدوث أي شكل من أشكال التهديدات التي يمكن أن تمس باستقرارها ومصالحها الحيوية[1].

يعتمد نجاح توجه العزلة بفعل الظروف الدولية وبنية النظام الدولي القائم من منظور وجود تكتلات إقليمية، ذلك أن النظام العالمي يتولى توزيع القوة على التكتلات الإقليمية، ويبدو أن توجه العزلة ينج أكثر بوجود أحادية قطبية أين لا تتمكن القوة المهيمنة من إدارة كامل أجزاء النظام الهرمي للوحدات السياسية، خلافا لنظام الثنائية القطبية أين يتوجب على الدولة اختيار معسكر[2].

يعي جيدا القائمين على رسم السياسة الخارجية في الدول الآخذة بمبدأ العزلة التغيرات الحاصلة في البيئة الدولية، ومع ذلك تكمن قوة أدائهم في التكيف مع هذه الأحداث ومسايرة العالم المتغير من حولهم، فهم يعيدون تقييم الظروف الدولية والتهديدات المحيطة بهم، ويسيرون في ذلك على نهج الامتناع (Policy of Abstention)

[1] محمد الدبار، **المرجع السابق**، ص.10

[2] **المرجع نفسه، ص.** 11

تجاه نقاط التفاعلات الحادة والكثيفة في النظام العالمي [1]، وما يشوب تمكن هذه الفئة من الدول في سياسة العزلة نحو الخارج هو ظهور التكتلات والتحالفات التي تمثل أنظمة فرعية للنظام العالمي، وبالتالي تبح فكرة أن السياسة الخارجية للدول إنما تشير إلى أدوار تقوم بها التحالفات في ظل تقبل اقتسام الوظائف بما يخدم المصالح، وهذا الطرح تذهب إليه مجموعة من المفكرين من أمثال كابلن وروزكرينس ومودلسكي، ويرى هؤلاء بأن نظام السياسة الخارجية هو في الواقع نظام فرعي (Sub-System) تابع للنظام الدولي أو العالمي، وعليه فإن السياسة الخارجية ما هي إلا ردة فعل لنظام فرعي على النظام السياسي العالمي، هذه المقاربات هي مقاربات نظمية (Systems Approaches) وعلى الرغم من أن هذه المقاربة لا تهتم بنظام السياسة الخارجية كموضوع مستقل في حد ذاته، إلا أنها تقدم الوصف والشرح والتنبؤ بطبيعة السلوك السياسي الخارجي[2].

توجه العزلة لا يمكن أن يتحقق في دول تتوق مجتمعاتها للتغيير والتي تتمتع مجتمعاتها بمسوى ثقافي عالي بل في مجتمعات متخلفة حضاريا وأنظمتها الاقتصادية زراعية، حيث يلعب الاكتفاء الذاتي من الموارد خاصة الغذائية والخدمات الأساسية دورا جوهريا في إمكانية لجوء الدولة إلى العزلة [3]، وبطبيعة الحال يرتبط ذلك بمدى توفر متغير الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي من تضاريس صعبة المنال والاختراق، كما ذكرنا أعلاه، وأن لا تكون في حاجة إلى استيراد المواد الأساسية لتلبية حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى ضرورة أن تكون قدراتها الإعلامية كبيرة حتى تتمكن النخب السياسية من تعبئة المجتمع للإيمان بهذا الخيار السياسي والعمل على المحافظة عليه، ومن الأمثلة على ذلك يمكن ذكر الولايا المتحدة الأمريكية التي انتهجت سياسة الانكفاء، بناء على مبادئ الرئيس الأمريكي جورج واشنطن في الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين [4]، ولقد ساعدها موقعها الجغرافي ببعدها عن مركز القوة العالمي المتواجد بأوروبا حينها، المثال الثاني يخص دولتي كوريا الجنوبية وكوبا وما تعانيانه من ظروف اقتصادية صعبة، ومع ذلك فإن دولة كوبا تعتبر أكثر عرضة لامتحان توجه العزلة بتواجدها بقرب الولايات المتحدة وبعيدة عن الدول التي كانت تابعة للمعسكر الشرقي والتي تتقاسم معها بعض المبادئ السياسية فيما يتعلق بما آلت إليه

[1] ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، ط1، **بيروت**، 1985، **ص**.161

[2] عبد السلام يخلف، **محاضرات في أهمية مقاربات السياسة الخارجية** ، على الرابط التالي: http://ikhlef.yolasite.com بتاريخ 2020/09/12.

[3] ناصيف يوسف حتى، **المرجع السابق**، **ص**.161

[4] محمد الدبار، **المرجع السابق**، **ص**.11

ظروف النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة التي ضربت حصارا اقتصاديا وسياسيا على كوبا، بعد محاولات قلب نظام فيدال كاسترو الفاشلة العديدة ولعل أشهرها المحاولة التي سميت بخليج الخنازير.

المطلب الرابع: توجه الحياد

تعود الملامح الأولى لظهور هذا النوع من التوجه في السياسة الخارجية إلى رابطة المحايدين (La ligue des Neutres) التي أنشأتها روسيا لمجابهة بريطانيا في عام 1780، إلى أن ظهرت الملامح القانونية لفكرة الحياد مع اتفاقيات لاهاي لعام 1899 و 1907، ويعبر محتوى هذه الاتفاقيات على أنه بمقدور الدولة اختيار مبدأ الحياد كنظام قانوني يشمل عددا من الحقوق والواجبات في علاقاتها مع الوحدات الدولية الأخرى، ويقوم على مبدأين أساسيين وهما:

1 - الامتناع عن تقديم المساعدات العسكرية مباشرة كانت أو فàغير مباشرة للأطراف المتنازعة وعدم السماح للأطراف المتنازعة باستخدام الدولة المحايدة أراضيها لشن هجومات عسكرية.

2 - واجب التجرد والتحفظ بالتعامل بالتساوي مع أطراف النزاع، وعلى الأطراف المتنازعة احترام الحرمة الترابية للدولة المحايدة وعدم الزج بها في النزاع القائم[1].

هذا في مراحل الحرب، أما في أوقات السلم فيمنع على الدولة المحايدة أن تدخل في تحالفات عسكرية مع أي طرف، ويتم ذلك بفضل المنظومة القانونية التي يفرضها الحياد والذي تصادق عليه الدول مع الدولة المحايدة بدعم من الأقطاب العالمية أو الدولة القوية داخل النسق الولي مقابل ضمانات عكس الانحياز الذي يعتبر سلوكا عفويا ولا يستند لقاعدة قانونية بقدر ما هو اختيار سياسي لا تلتزم عليه ضمانات ولا واجبات محددة، كما جرى مع سويسرا سنة 1815 وبلجيكا عام 1831، واللوكسمبورغ عام 1867 بضمانات من الدول الأوروبية، في حين حيدت دولة اللاوس عام 1962 باتفاق بين الاتحاد السوفييتي وباقي الدول الكبرى فيما عرف بالحياد الاتفاقي عقب مؤتمر فيينا لعام 1815، والهدف من هذا الحياد هو رؤية الدول الكبرى للدولة على أنها إستراتيجية وأن أهميتها لا تساوي مخاطر النزاع أو الحرب، أو كأن يلتمس منها البقاء في الحياد كقناة للتواصل والتفاوض لأجل إنهاء الحرب والنزاع أو للأعمال الإنسانية[2].

[1] ناصيف يوسف حتى، **المرجع السابق**، ص.163

[2] **المرجع نفسه**، ص. 163

إعلان الحياد لا يضمن بالضرورة أن تبقى الدولة في منأى عن الحروب، فبلجيكا مثلا وعلى الرغم من اختيارها للحياد سنة 1916، إلا أن الجيش الألمانية اجتاحتها ووجدت بلجيكا نفسها في رحى الحرب، والسبب الرئيسي يعود إلى الموقع الجغرافي للدولة، حيث تتوسط بلجيكا أوروبا بين ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، ولم تنجح النرويج في الحياد أيضا في الحرب العالمية الثانية بسبب موقعها، إذ اجتاحتها الجيوش الألمانية سنة 1940 في طريقها للحرب مع بريطانيا.

المطلب الخامس: توجه التحالفات

تعرف التحالفات على أنها وظيفة ضرورية لتوازن القوى تعمل في نظم الدول المتعددة وهو العمل في ظل تنظيم دولي عالمي [1]، والحلف هو علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب، وهي عكس توجه العزلة الذي يرفض مسؤولية أمن الدول الأخرى، ومن ثم فإن مورقانتو يرى بأن دولتين (أ) و(ب) تكونان أمام 03 خيارات لتدعيم قوتهما، إما أن تزيدا من قوتهما ما يخلق تنافسا وسباقا نحو التسلح، وإما تضيفان قوة ثالثة (ج) إلى قوتهما، أو تسحبان من قوة الخصم، وفي هذه الحالة تكونان في وضعية تحالف، تشكل التحالفات بين الوحدات السياسية إلى حد ما نواة العلاقات الدولية، وينطلق توجه التحالفات من فرضية رئيسية هي أن الدولة بقدراتها الذاتية غير قادرة على الحفاظ على أمنها الداخلي الوطني، أو حماية مصالحها الحيوية من التهديدات التي يمكن أن تأتي من الخارج، وهو الأمر الذي يدفعها للبحث عن مساعدة سياسية واقتصادية أو حتى عسكرية من الدول الأخرى،كمجموعة السوق الأوروبية المشتركة التي تحولت إلى الاتحاد الأوروبي، أو حتى مع دول في خصومة مذهبية كأن تنتمي إلى منظمة التغذية العالمية (FAO) أو حتى في مهمات حفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة [2]، أما مع الدول التي تتقاسم معها نفس الأهداف والاهتمامات ونفس المصالح والتوجهات السياسية، فتميل إلى القيام بتحالف إستراتيجي معها لتحقيق التعاون في المجالات العسكرية الاقتصادية، الثقافية والفنية بينهما بما يخدم أهدافهما ومصالحهما، ومع الدول التي تختلف معها فتكتفي بما يمكنه تخفيض التوتر والحفاظ على العلاقات الدبلوماسية المعيارية[3].

يعبر تحالف الدول فيما بينها كوحدات سياسية مستقلة عن بعضها البعض، عن أهداف مشتركة بين هذه الدول وغير متناقضة، والتحالف يكون موجه لمصلحة ما، أو ضد أهداف أو وحدات دولية أخرى يشكل نشاطها

[1] لمزيد من التفاصيل، ينظر: محمد عزيز شكري، **التنظيم الدولي العالمي بين النظرية والتطبيق** ، دار الفكر، دمشق، 1973، ص.17-58

[2] محمد عزيز شكري، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، دار عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص.07

[3] محمد الدبار، **المرجع السابق**، ص.12

تهديدا مباشرا أو غير مباشر لمصالح هذه الدول، ويستمر التحالف باستمرار المصلحة التي تأسس عليها، والتغيير الذي يطرأ على أولويات مصالح الدول يجعل من التحالف قابلا للانتهاء بانتهاء المصالح المشتركة، تختلف أشكال التحالفات فقد تكون ثنائية كما يمكن أن تكون متعددة الأطراف، وتختلف أهدافها كذلك فقد تكون جزئية مرتبطة بمجال واحد أو اثنين كالاقتصاد والتجارة كمثال اتفاقية التجارة لدول، أو تكون أكثر شمولا، وتزيد حدة وقوة التحالف بغياب المرونة الدولية وزيادة حدة الاستقطاب كالذي حصل في مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وتضعف استمرارية التحالفات بخفة حدة هذا الاستقطاب[1].

المبحث الثالث: مصادر السياسة الخارجية

تعتبر المدارس التقليدية أن السيادة مركز الدولة، وأن هذه الأخيرة هي وحدة التحليل في العلاقات الدولية وهي نظرة تعود في مرجعيتها إلى نموذج الدولة الوطنية أو الدولة الأمة، القائمة على البيروقراطية والسيادة والشعب والإقليم، كما نظر إليها ماكس فيبر ونظرت إليها المدرسة القانونية، وهي الأسس التي تقوم عليها النظرة المركزية للدولة وموقعها داخل النسق الدولي تقليديا، بينما ترى مدارس ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومنها الواقعية الجديدة والسلوكية أن شكل الدولة تحول من كينونته المستقلة إلى بنية داخل مجموعة دولية مع ظهور فواعل جديدة [2]، وأن وظائف الدولة لم تمس ولم تتراجع وإنما تعقدت أكثر وتطورت بفعل التعامل مع جميع وحدات العالم بينما كانت منكفئة على نفسها ولا تتعامل إلا مع جزء محدود من الدول، أي أنه أصبح مجتمعا عالميا.

تتعدد مصادر السياسة الخارجية ومحدداتها بوجهات النظر المرتبطة بالمدارس النظرية، فيذهب اتجاه إلى اعتبار أن توجه السياسة الخارجية يكمن في قوة نطاق الدولة المادية، سواء كانت جغرافية، عسكرية، أو على مدى توفر موارد الطاقة والطبيعية عندها، أو بالنظر إلى قدراتها العسكرية والتكنولوجية كعامل رئيس وحاسم في توجيه السياسة الخارجية لها. بينما يرى الاتجاه الآخر فيرى إلى العوامل النفسية والقيادية لصناع القرار، وعليه يركز هذا الاتجاه على العامل البشري، تجاربه وتكويناته في رسم وصنع القرار داخل البنى السياسية المكلفة برسم السياسة الخارجية، وهنا تظهر لنا على الأقل مدرستين نظريتين تساعدا في ضبط مفهوم وتحليل الأداء في السياسة الخارجية.

[1] ناصيف يوسف حتى، **المرجع السابق**، ص. 167

[2] Frank A, Stengel and Rainer Baumann, Non-State Actors and foreign Policy, **World Politics** (Online publication), September 2007, P.03, https://bit.ly/33zw2tl, 11/09/2020

في الغالب فإن السياسة الخارجية للدول لا تتحدد أو تتغير بفعل الصدفة، وإنما تستند إلى مجموعة من المتغيرات اصطلح على تسميتها بالمتغيرات التفسيرية؛ لأنّها تقوم بتفسير السلوك الخارجي لمختلف الوحدات الدولية. وعليه تلعب المتغيرات الداخلية دورا لا يستهان به في تحديد طبيعة مخرجات السياسة الخارجية لدولة ما [1]، والتي تعتبر بمثابة محددات تقع داخل إطار الوحدة السياسية الواحدة (الدولة) ذاتها، أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي والبنيوي وليست نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى.

المطلب الأول: العامل البشري والجغرافي

تعتبر هذه العناصر الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سياستها الخارجية، فتأثيرها المباشر يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية، ومن ثم تحديد مركزها الدولي، أمّا تأثيرها الغير المباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند صناعة سياستها الخارجية.

يعد التعداد السكاني عاملا مهما في السياسة الخارجية، لكنه يعتبر في نفس الوقت سلاح ذو حدين، مثله مثل باقي المصادر، إما أن يكون مساعدا يزيد في قوة الدولة إذا كان متبوعا بدرجة الكفاءة والإبداع الفني والمهارات التقنية والعلمية، أو أن يكون مشكلة إذا ما كانت الدولة متخلفة وعدد السكان كبير دون وجود تكوين ثقافي وتفني مناسب، وفي غياب الموارد الكافية لتلبية حاجات السكان حيث يمكن أن يؤدي إلى مشاكل اجتماعية تحد من قدرة الدولة في تحديد سياساتها الخارجية، كما أن التوزيع الديمغرافي على أنحاء الدولة يساعد في إستراتيجيات الدفاع، ويبقى أن العامل البشري مهم، إذ يزيد من قوة الدولة في بناء قوة عسكرية قادرة على تحقيق أهداف السياسة الخارجية أثناء السلم والحرب (الصين، أمريكا وروسيا)، غير أن الكم السكاني يرتبط بنوعيته حتى يكون للدولة تأثير في العلاقات الدولية، فهناك دول ذات تعداد كبير من السكان مثل الهند وإندونيسيا، ولكن ذلك لا يؤثر كثيرا على سياستها الخارجية، كما أن التنوع الإثني والديني وكثرة الجماعات المتعصبة يمكن أن يحد من أدوار الدولة في النسق الدولي، بحيث يصبح ثغرة اختراق للدول الأخرى، كما جرى مع تهديدات تركيا بالتدخل العسكري في شمال العراق للدفاع عن الأقلية التركمانية بمدينة كركوك شمال العراق بعد 2003، أو كالتدخل الغربي بذريعة حماية الأقلية المسيحية المضطهدة في جنوب السودان مما دفع إلى تقسيمه.

- عدد السكان لا يعد أساسا للقوة العسكرية أمام التطور التكنولوجي.

[1] Ali Guidara, Approches théoriques en analyse de politique étrangère, https://bit.ly/32xSJyY, 14/09/2020.

- الدول التي تعاني من قلة السكان، تصبح فيها عملية النمو الاقتصادي متوقفة على الاستعانة بالعمالة الأجنبية ممّا يخلق أعباء على السياسة الخارجية للدولة، وبإزدياد حجم العمالة الأجنبية عن حجم العمالة المحلية فإن التكوين السكاني للدولة يصبح نقطة ضعف ويجعل الدولة عرضة للضغوطات الخارجية.
- أما الانفجار السكاني فإنه يشكل عبئا على الدولة، ويعطّل عجلة التنمية بها، خصوصا إدا لم يتوازن وحجم الإنتاج المحلي.
- وجود أقليات عرقية أو إثنية إلى التأثير على السياسة الخارجية للدولة، فللأقلية عادة مصالح تختلف عن مصالح الأغلبية، كما أنّ تلك الأقلية قد تضغط على الأغلبية لتحقيق مصالحها ودلك بالاستعانة بقوى خارجية للتدخل لحمايتها، مما يهدد الأمن القومي للدول التي تضم تلك الأقليات.

أما فيما يتعلق بالجغرافيا فهي تتعلق بالمعطيات المادية للدولة، وعليه فإن لطبيعة الموقع الجغرافي للدولة تأثير كبير على سياستها الخارجية، فالدولة التي تتمتع بموقع استراتيجي كتحكمها في أهم طرق الاتصال والمرور الدولي هي أكثر فعالية وتأثيرا في مجريات الأحداث الدولية، أمّا الدولة التي تقع في إقليم يتسم بالأزمات السياسية والتوترات الأمنية فتأثيرها يكون محدود، وتكون معرضة للتهديدات المتأتية من بؤر التوتر وتصرف جهودا وأموالا في المحافظة على أمنها، ويصرفها ذلك عن لعب أدوارا أكبر في الساحة الدولية، ومن ثم كان للموقع الجغرافي أهمية في الإستراتيجية الدولية، فالموقع الجغرافي للدولة وعمقها الدفاعي، بالنظر إلى المساحة الجغرافية ومدى قربها من الإطلالات البحرية تزيد من قدراتها ووزنها العلميين أ ويضعفانه.

لطبيعة تضاريس الأرض أيضا وزنها في التأثير على السياسة الخارجية للدولة، فإذا كانت صعبة المسالك فإن ذلك يصعب تنقل الأفراد والعتاد، وسيجعل من مراقبة كل الأقاليم أمرا صعبا كما يسهل ذلك من اختراقات الجماعات المسلحة ومنظمات التهريب وغيرها، أما إذا كانت سهلة وخصبة فإن ذلك سيسمح للدولة بمراقبتها بوجود تجمعات سكانية من جهة، ومن جهة ثانية تضمن تأمين غذائها وبالتالي لا تنصاع للشروط الخارجية لأجل تحقيق ما تحتاجه، فحاجة مصر ودولا أخرى كثيرة للمساعدات الدولية فرض عليها القبول بلعب أدوار في منطقة الشرق الأوسط، حتى وإن كانت لا تتماشى والعقيدة السياسية لصانع القرار أو المواطنين، كما يلعب المناخ دورا كبيرا في السياسة الخارجية، فالمناخ مع اتساع الرقعة الجغرافية يمكن أن يكون عاملا إيجابيا، إذ يزيد من قدرات الدولة الإنتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، إذا كان المناخ معتدلا وكميات الأمطار المتساقطة كافية لجني المحاصيل الزراعية، ومن ثم تزيد استقلالية الدولة في قرارها الخارجي، كما يمكنها من هامش جيد للتفاوض حول برامج

وشروط القوى العظمى (الدور مقابل الغذاء)، كما يزيد من استقلاليتها في صناعة سياستها الخارجية بما يتلاءم ومبادئها وحاجياتها، وأما إذا كان مناخا متقلبا كالذي نجده في المناطق الاستوائية وفي منطقة شرق آسيا وجنوبها، أين تكثر الأعاصير والأمطار الموسمية، فإن دول تلك المناطق تصرف أموالا كبيرة إضافية في محاولة إصلاح ما تدمره الكوارث الطبيعية المتكررة، كما أن هذه الكوارث الطبيعية غالبا ما تدمر طرق الاتصال بين الأقاليم، مما يصعب تحقيق وتجسيد برامج التنمية ومعها بسط النفوذ والسيادة الكاملة على تلك الأقاليم، وهو ما يخلق قلاقل عند المجموعات السكانية بهذه المناطق، خصوصا إذا كانت سهلة الاختراق كمناطق طورا بورا في شرق أفغانستان أو منطقة كشمير المتنازع عليها بين الهند وباكستان وغيرهما من المناطق.

وعليه نخلص إلى أن:

- الدول البحرية مثلا تتمتع بقوة تجارية، وبقدرة حربية على الدفاع والهجوم.
- اتساع المساحة يوفر إمكانات للدفاع في العمق.
- مع أنّ الاتساع الشديد للمساحة مع نقص الإمكانيات التكنولوجية الكافية قد يكون مصدرا للتهديدات الأجنبية الخارجية.
- المناخ والتضاريس عوامل تساعد أيضا في الدور الذي يمكن للدولة أن تلعبه.

المطلب الثاني: الموارد الطبيعية والقوة الاقتصادية

تعبر العلاقة بين الموارد الطبيعية والسياسة بشكل عام عن العلاقة الوظيفية، فتوفر الموارد الطبيعية مثل الموارد الطبيعية مصادر الطاقة كالبترول، الفحم، الغاز، الموارد النووية وغيرها، والمعادن كالحديد، القصدير، النحاس، والمواد الغذائية كالقمح، الذرة، يدفع الدول المتنافسة على تركيز جهودها في السياسة الدولية نحو هذه المناطق، ومعها تتزايد الضغوط والصراعات المفتعلة، كما هو الحال للتنافس الأمريكي الصيني حول منابع النفط بمنطقة الخليج العربي، وبروز التنافس بينهما زيادة على وجود النفوذ الفرنسي بالقارة الإفريقية، التي تعتبرها منطقة نفوذ حيوي[1]، ومن جهة توفر هذه الموارد للدولة ما يسمح باستقلالها النسبي في المفاوضات والتبادلات التجارية، ويلعب النفط مركزا محوريا في العلاقات الدولية، إذ وبعد أزمات قطع الإمدادات من النفط في السبعينيات، تغيرت منظومة السياسات الخارجية الغربية بصفة عامة حيث ارتكزت على محورين، الأول كان من خلال وجود الأسطول

[1] Adel Abdel Gahfar, Toward a Recalibration of EU-North Africa Relations, **Brookings Doha Center**, Doha, 2017, P.02

الأمريكي السادس بالبحر الأبيض المتوسط والخامس ببحر الخليج العربي وقطع الطريق أمام النفوذ الروسي في المنطقة، والمحور الثاني من خلال تعزيز السياسات الخارجية للولايات المتحدة من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى لفرض العقوبات الاقتصادية وإزالة القادة المناوئين للسياسة الغربية في المنطقة، ووضع القيادات السياسية للبلدان النفطية التي تتجاوب والمصالح الغربية بالمنطقة مما يعزز مكانتها[1].

يؤثر نقص الموارد الطبيعية كثيرا على دور الدولة ومكانتها في الساحة الدولية ويحدد ويوجه سياساتها الخارجية، إذ بغياب هذه الموارد يتحتم على الدول طلب المساعدات المالية والمادية والاقتراض من المؤسسات المالية التي تملكها الدول المتقدمة، مما يجعلها في وضعية لا تساعدها في فرض شروطها، ومن ثم فإن الموارد الطبيعية من الأدوات الرئيسية في صناعة السياسة الخارجية، إذ تمكن الدول القوية من استعمالها لمكافئة الدول الأخرى أو معاقبتها، كاستعمال المعونة الاقتصادية أو التهديد بقطعها من خلال الحصار الاقتصادي الذي يمكن أن تفرضه، ومن ثم تؤثر في السياسات الخارجية للدول الضعيفة.

يمثل الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا كبيرا دالا على الصحة الاقتصادية وعلى القدرات ليس فقط الاقتصادية والتصنيعية بل والفتية الإبداعية للدول، كما يشير إلى قدرة الدولة سياسيا على لعب أدوارا هامة على المستوى الدولي، يقوم مؤشر الناتج المحلي الإجمالي على حساب قيم الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق العمومي + فرق الصادرات والواردات، وعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة الأمريكية التي تتصدر العالم منذ الحرب العالمية الثانية وترسم أهم الأدوار داخل النسق العالمي للوحدات الدولية الأخرى، تتربع على المرتبة الأولى لأكبر ناتج محلي إجمالي منذ عقود، وانتهت سنة 2019 بما يقدر بأكثر من 21.000 مليار دولار والذي يتوقع أن يصل سنة 2020 إلى أكثر من 22.000 مليار دولار، متبوعة بالصين الشعبية بناتج محلي إجمالي فاق 14.000 مليار دولار أمريكي لسنة 2019 ويتوقع أن يصل سنة 2020 إلى أكثر من 15.000 مليار دولار، مع العلم أن الصين الشعبية تناور في تقديم الأرقام الحقيقية لاقتصادها كما تلعب على ورقة تعويم اليوان عملتها الوطنية لإخفاء الحقائق الاقتصادية الوطنية.[2]

تؤثر إذن الموارد الطبيعية والمستوى الصناعي في صناعة السياسة الخارجية، فالاقتصاديات المتطورة والتي تحتاج إلى موارد إضافية للتصنيع ثم التصدير تحتاج إلى أسواق خارجية، ومن ثم تحتاج إلى عقد تكتلات وإجراء

---

[1] عامر مصباح، **المرجع السابق**، ص.132.

[2] محسن خضر، أكبر إقتصادات في العالم، توقعات 2020، **موقع العين الإخبارية**، على الرابط التالي: https://al-ain.com/article/10-largest-economies-world-2020 بتاريخ 2020/10/10.

اتصالات سياسية ولا تتم هذه الخطوات إلا بوجود مؤسسات السياسة الخارجية قوية كفاية لتسمح بالظفر بالأسواق للحصول على الموارد الطبيعية اللازمة أو لبيع وتسويق منتجاتها في ظل المنافسة الشديدة بين الدول المصنعة، مقارنة مع الدول ذات الاقتصاد البدائي المنزوية والمعتمدة على ذاتها، ومن هنا ظهرت نظريات الاعتماد المتبادل بين الدول التي تقوم على علاقات متشابكة سياسية واقتصادية من اختصاص السياسة الخارجية لتي أصبحت سياسة اقتصاد ومصالح بالدرجة الأولى ثم سياسات أمن واستقرار، وظهرت ملامح التبعية والشراكة الاقتصادية كالسوق الأوروبية المشتركة التي تحولت في ما بعد إلى الاتحاد الأوروبي بذراعه الأمني متجسدا في حلف شمال الأطلسي، ونلاحظ هنا الانتقال من متغيرات: **السوق** (السلع) إلى **السيادة** (فتح الحدود وحدود السيادة) وانتهاء إلى **الأمن المشترك**.

من الأمثلة الجيدة حول دور السياسة الخارجية وعلاقتها بالموارد الطبيعية والبشرية والمستوى التعليمي للسكان، تقدم اليابان أحسن الأمثلة التي تفتقر إلى كثير من الموارد الطبيعية وعلى رأسها الزراعة حيث 5/1 من أراضيها لا تصلح للزراعة.

المطلب الثالث: العامل الشخصي (صانع القرار)

العوامل الشخصية في عملية صناعة السياسة الخارجية أساسية ومحددة لفهم جانب من السلوك الخارجي للدول، إذ تركز على شخصية صنّاع القرار؛ذلك أنّ العامل القيادي يلعب دورا مهمّا في عملية صنع القرار الخارجي خاصة في دول العالم الثالث، بحيث يمثل شخص الرئيس فيها العامل الحاسم في فهم الأحداث وتحليل المعطيات ومن ثم صياغة القرارات، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى أن التجارب الاستعمارية أدت إلى وصول شخصيات ذات كاريزما كبيرة للسلطة ولم تسمح بوصول النخب السياسية في شكل مؤسسات، وعليه فاتخاذ أي موقف خارجي يتوقف على طبيعة معتقدات وتصورات صانع القرار وكيفية تقييمه للموقف، ويرى الواقعيون أن السياسة الخارجية للدولة هي في النهاية السياسة التي يقوم بها رئيس الدولة أو رئيس السلطة التنفيذية، ولعل أحسن الأمثلة على ذلك العلاقات الشخصية التي ربطها بعض قادة الدول الأوروبية مع بعض رؤساء من الضفة الغربية للمتوسط، ويكفي أن نرى الاستقبال الذي حضي به القائد الليبي معمر القذافي في روما من طرف الرئيس برلسكوني في 2008 واصفا إياه بالصديق، ونفس العلاقة بين الرئيس المصري حسني مبارك مع الرؤساء الفرنسيين، فرانسوا ميتران وجاك شيراك خلال ثلاثين عاما، ووصف الرئيس الفرنسي زين العابدين بن علي الرئيس

التونسي بالصديق[1]، وقد مكنت هذه العلاقات الشخصية من إرساء الاستقرار في المنطقة وساعدت في التعامل مع بعض القضايا العربية مثل القضية الفلسطينية بتدخل أطراف عديدة في الملف، إلا أن الأحداث التي جرت فيما بعد فندت إلى حد كبير طبيعة الصداقة وأثبتت طبيعة المؤسسات السياسية الأوروبية في مقابل الفردانية في الجنوب.

– السمات الشخصية لصانع القرار هي مجموعة الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي والعاطفي والسلوكي للقائد أو صانع القرار وتلعب دورا كبيرا في تحديد محتوى وطبيعة السياسة الخارجية للدولة.

– في النظم التسلطية سلطة القائد السياسي في إدارة السياسة الخارجية مطلقة.

– تؤثر الشخصية الكاريزمية للقائد السياسي على سلوك الدولة الخارجي، فالقائد الذي يتمتع بشخصية جذابة يستطيع أن يحصل على تأييد شعبي كبير لسياسته الخارجية.

– الدوافع الذاتية وهي مجموعة العوامل المرتبطة بالحاجات الأساسية للإنسان مثل كالدافع نحو القوة، والحاجة إلى الانتماء، والحاجة إلى الإنجاز واحترام الذات، والنزعة نحو السيطرة والخضوع وغيرها.

المطلب الرابع: العامل العسكري والتكنولوجي

يبدو أن ظروف نهاية الحرب الباردة وبروز ملامح الحرب الباردة والتنافس العسكري بين القوى العظمى، كان السبب الوجيه في انتشار الفكر الاستراتيجي، الأمني بالضرورة، إذ بدا أن العالم مقسوم وحدود تقسيمه واضحة إلى حد ما، الأمر الذي يتطلب القوة العسكرية لفرض فكر معين (إيديولوجيا) ومحاولة بسطها، إذ تذهب المدرسة الواقعية الجديدة بقيادة روبرت كوكس إلى أن القوة والعقلانية والتطور التكنولوجي فرضا نمطا جديدا للتفكير في محاولة تفسير الظاهرة السياسية من خلال محفل العلاقات الدولية، وذهب إلى أن استعمال القوة والردع أساسيتان لبسط السياسة الخارجية ولتوجهات دولة ما وفرضها، لكن هذا الردع لا تتحمله القوة العسكرية بقدر ما هو مرتبط بالعامل التكنولوجي ، ومدى قدرة الدولة على إنتاج الأسلحة والمنظومات الدفاعية مستقلة عن الاعتماد على الدول الأخرى وعلى شراء الأسلحة المصنعة الجاهزة[2].

[1] Adel Abdel Gahfar, **Op Cit**, P.01

[2] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1 2007، ص. 163

يتساءل الباحثون في حقل السياسة وخاصة الخارجية عن فحوى القدرات العسكرية والتكنولوجيا العسكرية ودورها في رسم السياسات الخارجية للدول، في توجيهها وفي خلق التحالفات العسكرية والتكتلات الاقتصادية، ذلك أن المجموعات الاقتصادية كالاتحاد الأوروبي وزدت تكتلها بذراع عسكرية في تصور للأمن على أنه مسألة مشتركة، وذلك الحال للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECWAS)، التي تدعمت بجيش مكون من البلدان الأعضاء في التكتل للرد على التهديدات التي يمكن أن تصيب المنطقة، ولكن السؤال الأهم هو في الحروب الرقمية سواء السيبرانية أو المادية من سلاح متطور وطائرات بدون طيار وكاميرات عالية الدقة وأقمار صناعية للتجسس السمعي والمرئي التي تسبح في الفضاء، دون أن يكون لأي كان وسيلة في تعتيم لمعطيات عنها. من جهة أخرى، تعرف المرحلة التاريخية الممتدة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى اليوم بعصر التكنولوجيا، التي تركت ولازالت آثارا كبيرة على المجتمع الإ نساني، وأصبح الكوكب مجرد قرية صغيرة يعلم القاصي منها أخبار الداني، وبالانتشار الواسع للأقمار الاصطناعية، أصبحت الاتصالات والمعلومات والبيانات سريعة و بتقنية عالية الوضوح وسهل الوصل إليها، أثر ذلك على مستوى الوعي لدى الإنسان الذي لم يعد فردا ولا مواطنا فقط في دولته، بل يتشارك اهتماماته ومشاكله مع أفرادا ومواطنين من جميع أصقاع العالم، كما أ فرزت التكنولوجيا نوعا من التكامل بين المرجعيات الفكرية والتطلعات العلمية للمفكرين ومع السلوك الإيديولوجي لمرحلة ما يسمى بالرأسمالية الجديدة، حيث قدم المفكر الأمريكي (ألفن توفلر) العديد من المؤلفات في تفسير الظواهر الدولية ذات الصل ة بالقيمة التكنولوجية الجديدة المبنية على أسس المعرفة والمعلومات، هي الأساس في التحول الاجتماعي، وذلك بتحجيم العالم إلى درجة أنه أصبح بمثابة قرية صغيرة، وتقلصت المسافات بفعل العامل التكنولوجي، كما لم تعد المجتمع ات مه ما كان حجمها متخلفة أو معزولة، عن التأثيرات العالمية للعولمة.

إن هذا الاختصار للأبعاد المكانية وسرعة الأحداث و زيادة نسب الإنتاج والتطور التكنولوجي أثرت في البنيات الاجتماعية وفي العادات الاستهلاكية وأنماط الحياة اليومية للفرد والمجتمع على حد سواء.[1] تغيرت مع هذه التحولات أنماط ليس الإنتاج والاستهلاك فقط، بل وحتى نمط التقسيم الكلاسيكي للعمل وأدوات خلق الثروة، إذ تمكنت فئات عريضة من استعمال شبكة الإنترنت كواسطة لبلوغ مستويات عالية من العائدات المالية من البيع عبر الوسائط الالكترونية، ومع هذا التطور زادت نسب التقدم العلمي والمعرفي كما زادت وارتقت علاقات

[1] خلود وليد صالح العبيدي، (دور المتغير التكنولوجي في النظام الدولي بعد الحرب الباردة)، إشراف: صالح عباس الطائي، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية والسياسات العامة، **جامعة النهرين**، بغداد، 2010، على الرابط التالي: https://nahrainuniv.edu.iq/en/node/1842 بتاريخ 2020/10/09.

التواصل بشقيها الإيجابية والسلبية، إذ ظهرت شبكات الاختراق للأنظمة الأمنية للدول ووزارات الدفاع ولم تسلم من أشكال هذه القرصنة السيبرانية أكثر الدول تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية في الانتخابات الرئاسية لسنة 2016 [1]، أو كالاختراق الذي تعرضت له المستشارة ومقر الحكومة الفدرالية الألمانية سنة 2020.

بناء على ما سبق نستنتج أن متغير التكنولوجيا العسكرية أصبح من العوامل الكبيرة والفاعلة في توجيه السياسة الخارجية للدول سواء بتهديد الدول باستخدامها، أو باستعمالها لأغراض التجسس ومن ثم يصبح المفاوض من الدول المتقدمة في أفضلية وفرض الشروط، أو التهديد بإفشاء معلومات عسكرية عن الجانب الآخر لتقويض معنوياته، وواضح أن الدول التكنولوجية تمارس دورا أكبر في السياسة الخارجية وفي العلاقات الدولية بصفة عامة.

الفصل الثالث: الأطر النظرية والتفسيرية للسياسة الخارجية

كان من نتائج تركز السلطة من خلال الأطر التي احتضنت الدولة الوطنية، بروز العلاقات الدولية بشكل معقد وبأحداث متسارعة، ولأجل ذلك بات من الضروري أن تتسع المحاولات الأكاديمية لمسايرة هذه التطورات، فبروز دولا جديدة في الساحة الدولية بعد موجة الاستقلال وتمكن كثير من ا لدول من الخروج من قبضة الاستعمار، ثم مجيء مرحلة الانقسام الإيديولوجي في العا لم وبداية حقبة جديدة سمتها الرئيسية تنافس القوى الكبرى على الفوز بأكبر مناطق النفوذ في كثير من مناطق العا لم، وأما السمة الثانية لهذا الصراع والتنافس فتكمن في استعمال التكنولوجيا العسكرية والمدنية، وحتى السلاح في بعض الأحيان من خلال حروب بالوكالة هذه المرة، وبروز خطر اندلا ع حرب كونية بسبب انتشار أسلحة الدمار الشامل كنتيجة آلية ل سياسة الردع المتبادلة بين المعسكرين، دفعت هذه العوامل مجتمعة إلى ظهور مدارس نظرية مختلفة حاولت التقرب من ظاهرة كثافة النشاط والأفعال وردود الأفعال في حقل السياسة الممارسة في الخارج بين الوحدات الدولية أي السياسة الخارجية، ومن ثم حاولت هذه المدارس والمقاربات النظرية تحليل السياسة الخارجية مرتكزة على أثر هذه العوامل على صنع القرار من جهة، وإلى أي مدى ستؤثر الفواعل الجديدة التي خرجت إلى الوجود كهيئات رسمية كا لم نظمات الدولية الأممية وغير الرسمية المختلفة، والتكتلات الإقليمية الأمنية مثل NATO أو التجارية مثل (CEE/Nafta Commonwealth) وغيرها، مما زاد من تعقيد وتشابك العلاقات الدولية، في رسم السياسة الخارجية.

[1] William Audureau et Jeanne Dall'Orso, Election américaine: comprendre les soupçons de fraude électronique, https://bit.ly/2H7Jkpn, en date du 06/09/2020.

من البديهي أن كل هذه الفواعل الجديدة كان لها تأثير في صناعة السياسة الخارجية، في توجيهها وأنها ساعدت في تحليل توجهات وطبيعة السياسات الدولية والعلاقات الدولية بصفة عامة.

وفي خضم كل ذلك، تطرح مسألة إيجاد الأطر النظرية المساعدة في تفسير والتنبؤ بظاهرة السياسة إشكالا منهجيا نظرا لاختلاف وتعاقب المدارس والتوجهات النظرية، إذ يكون من غير الممكن أن يرتكز الباحث ويستقل بنظرية واحدة لتفسير الظاهرة على الرغم من إيمانه بجدواها، ذلك أن الامتدادات الفكرية والنظرية للمدرسة الواحدة تتطور وتنقسم لتلد اقترابات جديدة لنفس المدرسة.

بناء على ذلك، إذا كانت التوجهات في السياسة الخارجية للدول الغربية تاريخيا نبعت من معتقداتها السياسية الدينية والاجتماعية، فإن تقسيم السياسة الخارجية للدول سيكون مبنيا على أساس العدوانية والاستبداد، أو على مدى ديمقراطية النظام ومحبته للسلام، ويكون المتغير الأساسي المتحكم في هذا التوجه الفكري قائم على المتغير العسكري والأمني المحض، وكان المنهج الأكثر قربا لتحليل ظاهرة السياسة الخارجية هو منهج دراسة الحالة مكتفيا بالدولة كوحدة للتحليل السياسي [1]. لكن الدارس للسياسة الخارجية يلاحظ تطور حقل السياسة الخارجية وموضوعاته بفعل تطور الفاعلين فيه، وتعقد البيئة الدولية الحاضنة لنشاطها، وعليه يستدعي ذلك البحث في المناهج والاقترابات الجديدة الكفيلة بالمساعدة في إجراء تحليل السياسة الخارجية تحليلا علميا رصينا يمكن من تفسير الظاهرة والتنبؤ بمخرجاتها في المستقبل مما يساعد صانع القرار من مواجهة المشاكل المحتملة وتصور الحلول والبدائل المحتملة كذلك.

يقدم هذا المطلب إحاطة نظرية حول أهم الاقترابات التفسيرية لظاهرة السياسة الخارجية، والجدير بالتنويه أن تطور هذه الاقترابات كنماذج تفسيرية تحكمت فيه التطورات العالية والأحداث السياسية العالمية، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تمكنت المدرسة الواقعية من تقديم تفسير استطاع أن يجيب على أهم التساؤلات البحثية، كما تطورت هذه النظريات وعلى رأسها الواقعية لتتبنى اختصاصات كثيرة، من علم الاجتماع أب السياسة إلى الاقتراب السيكولوجي وعملية صنع القرار من تخصص علم النفس، إلى الخيار العقلاني من تخصص الاقتصاد، كل هذه التداخلات العلمية أعطت قدرات عالية على تفسير الظاهرة السياسية على العموم وللسياسة الخارجية في تعقدها وتشابك تفاعلاتها على وجه الخصوص.

[1] رابح زاغوني، محاضرات في تحليل السياسة الخارجية، **قسم العلوم السياسية**، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2012-2013.

المبحث الأول: السياسة الخارجية من الواقعية الكلاسيكية إلى الواقعية الجديدة

منذ اكتشافها كمستوى للتحليل للظاهرة السياسية، عرفت المدرسة الواقعية الكثير من التطورات، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، ذلك أنها أتت في وقت سارت فيه الأحداث الدولية بسرعة كبيرة وتعقدت أشكال هذه الأحداث ومعها العلاقات البينية للدول، مما أدى إلى ظهور اتجاهات واقترابات جديدة داخل المدرسة الواقعية ذاتها، وإذا كانت الإسهامات الأولى أو القديمة للواقعية عرفت منذ القدم مع أمثال "كوتيليا" في آسيا وفي الهند القديمة، فإننا نجد لها آثارا عند الإغريق مع ثيوسيديس، كما نجدها مع ميكيافيلي في القرون الوسطى من خلال توجيهاته ونصائحه للأمير في تأليفه لكتاب يحمل نفس العنوان [1] وتنتهي محصلة الفكر إلى وجوب التعامل مع الأحداث بعقلانية، أي بعيدا عن المشاعر الخاصة والاندفاعات، لأجل ما يحقق المصلحة، لكن بداية الواقعية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الفعلية، أو ما أصبح يسمى بالواقعية التقليدية كانت بفضل كتابات Morgenthau، ثم صححت المدرسة بعض مفاهيمها للتكيف مع البيئة الدولية نتيجة للتحولات الكبيرة التي عرفتها الساحة الدولية، إل أن جاء تيار جديد بقيادة Kenneth Waltz الذي أضاف أفكار جديدة زادت من فاعلية تحليلها وسميت بالواقعية الجديدة أو البنيوية بإدخال العلاقة التفاعلية بين متغيري الفاعل والبنية، فإذا كان اقتراب البنية يسمح بتفسير استمرارية السياسة الخارجية كواحدة من مخرجات العملية السياسية الملازمة للدولة، فإن متغير الفواعل يسمح بتفسير التغيرات الحاصلة على الفعل السياسي داخل السياسة الخارجية ويشرح توجهاتها التي تغيرت كثيرا بعد سقوط حائط برلين مثلا [2]، ويعد إدخال التوجهين الهجومي-الدفاعي في إطار ما عرفت بالواقعية النيو-كلاسيكية من أهم إسهامات المفكرين البنيويين الجدد [3].

حاولت الواقعية على اختلاف مسمياتها (تقليدية، جديدة/بنيوية، نيو-كلاسيكية) تقديم تفسيرات مقبولة لما يحدث في العلاقات الدولية على أساس القوة والمصلحة الوطنية ، و يلعب عامل تأثير م تغير البيئة

---

[1] أحمد عبد الرحمن خليفة، (نقد النظرية الواقعية وتحليل العلاقات الدولية)، **بحث** بإشراف الأستاذ أحمد محمد وهبان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مارس 2019، على الرابط التالي: http://arabprf.com/?p=1262 بتاريخ 2020/10/01.

[2] Jean-Fréderic MORIN, **La Politique Etrangère**, Théories, Méthodes, et Références, Editions Armand Colin, Paris, 2013, P.48

[3] محمد حمشي، **اقتراب الواقعية في تحليل السياسة الخارجية**، على الرابط التالي:

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3094.html

الدولية دورا مهما وفاصلا في فكر الواقعية خصوصا الجديدة منها بفعل الانتعاش القوي والتعقيد الكبيرين اللذين حدثا في حقل العلاقات، من تبادلات تجارية وظهور نظرية الاعتماد المتبادل، وظهور فواعل جديدة أثرت في مجملها على مخرجات الدول في الساحة الدولية، وكانت طبيعة هذه المخرجات السياسية للدول وسلوكها السياسي بمثابة المرتكز النظري وأداة التحليل الجديدة.

تبقى مسألة طبيعة حدة الفصل بين السياسة الداخلية والخارجية هي جوهر الاختلاف بين أجنحة المدرسة الواقعية، إذ يبقى هذا الفصل صلبا مطلقا عند أنصار الواقعية التقليدية، كما عند الواقعية الجديدة البنيوية مع جماعة Waltz، في حين ذهب الواقعية النيو-كلاسيكية إلى تخفيف حدة هذا الفصل، وعلتهم في ذلك هو دخول فواعل جديدة مثل وسائل الإعلام وأثرها في توجيه وتعبئة الرأي العام، الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الحقوقية الدولية مثل هيومن رايتس ووتش (Human rights watch) وكرين بيس (green peace) ترى هذه المدرسة إلى أن تحليل السياسة الخارجية يتحدد بالبنى والمؤسسات السياسية داخل نظام سياسي معين ومنها بنية الدولة (كوحدة حاضنة للفعل السياسي بما تحمله من عقيدة سياسية وتجربة البناء السياسي للدولة) وفي الأخير بنية النظام الدولي أو العالمي، وعليه لا يمكن للسياسة الخارجية أن ترسم دون الأخذ هذه البنى بعين الاعتبار، ومن هنا تقوم الواقعية الجديدة على المسلمات التالية:

- وحدات التحليل القاعدية في العلاقات الدولية هي الدولة وأن حركة وتأثير الفواعل الأخرى مثل الشركات العالمية والمنظمات غير الحكومية أو المنظمات ما بين حكومية محدودين.
- تعتبر الدول فواعل عقلانية أي أن قرارات الدول ترمي بكل أنانية إلى تعظيم الفوائد.
- الاعتبارات الأولى ذات الأهمية بالنسبة للدول هي استمرارها وبقائها.
- التعاون أو الصراع بين الدول هدفه الأخير هو تعظيم فرص البقاء، ولأجل هذا الهدف لا يمكن للدول الاعتماد على المنظمات والهيئات ما فوق الدولة بل يجب أن تحرص على تحقيق ذلك بوسائلها المتاحة، بما أن النسق العالمي مبني على الفوضى وإن بدا مستقرا وهادئا.[1]
- ما دامت الدول لا يمكنها الاعتماد على الهيئات الدولية فهي في سباق وتنافس مستمر حول مصادر القوة وأن الحركية في العلاقات البينية للدول تقوم على صفرية النتائج، فوز دولة ما يعني بالضرورة خسارة الدولة الأخرى.[2]

[1] Jean-Frédéric Morin, **Op Cit**, P.48
[2] **Op Cit**, P.49

ينتهي المزج لهذه المسلمات إلى أن السياسة الخارجية للدول هي في الواقع "سلوك الدول لتوزيع القوة داخل النظام العالمي بأكمله"، وتتحكم الموارد في هذا السلوك، بمعنى إذا أنفقت أو خصصت الدولة موارد بشرية أو مالية أو دبلوماسية فإن ذلك دليل على حقيقة الهدف، فدولة ضعيفة ومنعزلة كالمكسيك مثلا مقارنة مع الجارة الولايات المتحدة، يكون عليها السير نحو عدم الدخول في مشاكل سياسية مع هذا الجار القوي، في حين إذا كانت الدول الضعيفة عديدة وقريبة من بعضها البعض فيمكن أن تتكتل لمواجهة قوة الجار.

يرى التيار الثاني إلى السياسة الخارجية من حيث الأدوار والأهداف والوظائف وبالتالي يركز هذا الأخير على السلوك الخارجي للدولة ، بتحديد طبيعة صانع قرارها وعلاقاته مع الوحدات الدولية الأخرى، بمعنى مركز الدولة من خلال الفواعل في النظام العالمي بالنظر إلى إدراكه للواقع الدولي ولتصوراته ولطبيعة الأجهزة التي يعتمد عليها في صياغة القرارات السياسية.

المبحث الثاني: المقاربة البنائية والتفسير الاجتماعي للسياسة الخارجية

حينما يقول جيمس روزنو في مؤلفه اتجاهات جديدة في دراسة السياسة الخارجية: "إن الذين يدرسون السياسة الخارجية، يتوجب عليهم الاهتمام بالسياسة في كل مناحيها" [1]، يفترض هذا القول أن الظاهرة السياسية معقدة ومرتبطة بجميع مناحي الحياة، وهذا صحيح، إذ تذهب السياسة إلى محاولة التحكم في العلاقة الارتباطية بين فطرة الإنسان للعيش مع غيره، وتنظيم هذا التجمع البشري من طرف مسئولين يخول لهم العقد الاجتماعي التصرف وتسيير جميع المجالات، الاجتماعية، الثقافية، السياسية، الاقتصادية والتجارية، التربوية وغيرها من المجالات المختلفة المحيطة بحياة المجتمعات.

مع ثمانينات القرن الماضي وانتشار الدراسات الأمنية، ومن خلال ما سمي بالمحاورة الثالثة في الحقل النظري للعلاقات الدولية التي سيطرت عليها الواقعية الجديدة باقترابها المؤسسي والليبرالي الجديد، صعدت موجة تحليلات سميت بالبنائية لتكون منهجا بحثيا بديلا في العلاقات الدولية [2]، لقد نشأت هذه النظرية في الحقيقة عند علماء الفلسفة، علماء الاجتماع والأنثروبولوجيين، وشكلت التيار الواسع في الولايات المتحدة ووعدت بأن تكون المقاربة

[1] Ali Guidara, **OP Cit**, P.01

[2] لتفاصيل أكثر حول المناظرة أو المحاورة الثالثة في حقل العلاقات الدولية، ينظر:

Yosef Lapid, «The Third Debate : On the Prospects of International Theory in a Post-positivist Era », **International Studies** Quarterly, 33, 3, 1989, PP. 235-254.

الأوفر حظا لتحليل العلاقات الدولية، ومع ذلك هناك من يرى بأن الأسس التي قامت عليها المقاربة في بداياتها على الأقل، كانت جملة انتقادات موجهة للواقعية الجديدة[1].

التعريف بالبنائية كمقاربة نظرية يقوم على محاولة تحليل أنماط الإنتاج وإعادة الإنتاج للممارسات الاجتماعية في سياقها التاريخي، الاجتماعي، الجغرافي والسياسي، أي بإعادة القيم والمعايير لسياقها التاريخي كشرط ضروري قبل البدء بتحليل الظاهرة الاجتماعية كما يرى (ماكس فيبر) و(يورغن هابرماس)، والأهمية التي يوليانها لأثر الفاعل على (البنية) كفعل، ولعل أول من استخدم مصطلح البنائية في حقل العلاقات الدولية هو (نيكولا أونوف) (Nicolas Onuf) في مؤلفه "عالم من صنع أيدينا" متأثرا بنظريات النظم وبمدرسة القانون الدولي، ومجموعة أخرى من النظريات الاجتماعية، ويذهب أصحاب البنائية إلى أن العالم اليوم يتبع الضوابط والمعايير التي تؤثر فيه وتوجه الفاعلين الدوليين في السياسة الخارجية وتهيكل النظام العالمي ككل، مستشهدين بأن الينيات الفكرية والمعايير القيمية للأفراد بعد الحرب العالمية الثانية هي التي قادت صناع القرار إلى تبني نظام الاقتصاد الليبرالي كحل لمشكلات العالم، وتأتي البنائية في ظرف اتسم بكثرة الفاعلين الجدد أكثرهم اجتماعيين غير مماثلين للدولة، فانتقلت وحدة التحليل من الدولة إلى البنية الفكرية، ومن ثم جاءت جميع البرامج من تكيف هيكلي واقتصاد ليبرالي وتحول ديمقراطي وسلام ديمقراطي لبناء نظام عالمي جديد يقوم على نقد ذاته نحو الأحسن دائما، وعلى القوة الناعمة من وسائل إعلام ورأي عام وجمعيات حقوق الإنسان والخضر وغيرهم، بدل القوة الصلبة أي القوة العسكرية التي كانت سائدة عند مفكري الواقعية، ولعل الإيمان بفكرة شرعية المساواة بين الأجناس هي التي دفعت الولايات المتحدة لإنهاء نظام استغلال السود ودمجهم في الحياة العادية بكل حقوقهم الوطنية، ونفس الشيء، لم تكن دولة جنوب إفريقيا لتنهي سياسة التمييز العنصري لولا الفكرة والمبدأ الذي تحول إلى ضغط عالمي ومن أعضاء الاتحاد الإفريقي.[2]

محاولة البنائية في السياسة الخارجية تقوم على المقاربة النفسية على أساس الممارسات الاجتماعية موجهة للأحداث العالمية، فهي تضع نفسها عكس النظرية الواقعية المادية، ذلك أن الأفكار كظاهرة اجتماعية إلى حد ما هي وحدة للتحليل بدل التاريخ أو الدولة، وخلافا لما تذهب إليه النظرية الواقعية من أن الدولة كمعطى مسبق

[1] Alex Macleod, « Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique », **Cultures & Conflits,** N° 54, été 2004, P.01

2 Klotz Audie, Lynch Cecelia, Bouyssou Rachel, Smouts Marie-Claude, « Le constructivisme dans la théorie des relations internationales », **Critique internationale**, vol. 2, 1999. PP.51-62

تحافظ على بقائها، ترى البنائية أن المصلحة والهوية تتفاعلان في ممارسات اجتماعية في سياق تاريخي [1]، وتشابه الأسس التي قامت عليها النظرية البنائية على ما قامت عليه نظرية ما بعد الحداثة والنظرية النقدية من أن العالم سيكون بالضرورة مبنيا اجتماعيا، وذلك ما يذهب إليه جون ميرشايمر، إذ يرى أن ما بعد الحداثة والبنائية والنقدية تدخل كلها تحت مظلة واحدة ألا وهي نظرية نقد الوضعية، والبنائية كنظرية تحتوي على تيارين أساسيين ، واحد مهيمن وآخر نقدي[2].

لا يمكننا أن نترك البنائية كتيار مذهبي فلسلفي الذي أثر في توجيه وتفسير السياسة الخارجية دون محاولة إسقاطها على المنطقة العربية، ليست البنائية فقط بل حتى العولمة والسلام الديمقراطي، وجميع الآليات المستحدثة في تفسير السياسة الخارجية، على أن الصيرورة العامة لهذه الآليات في فرض القيم الغربية كثقافة عالمية على بقية مجتمعات العالم، لا تعترف بالاختلافات الثقافية والتاريخية، وأثرها كبيئة داخلية على أداء الاقتصاد والسياسة وعلى استقلالية صانع القرار، ذلك أن دول ما كان يسمى بالعالم الثالث، أي دول المنطقة الجنوبية إفريقيا وجزء كبير من آسيا وأمريكا اللاتينية، وخصوصا على المنطقة العربية التي خضعت للاستعمار الغربي بالقوة المادية، واستغلت ثرواتها بطريقة بشعة، ترى في التكيف القيمي المفروض على أنه لا يتعدى أن يكون استعمار بأداة الثقافة والتبعية، وأن الصراع الذي حدث في القرن السابع والثامن عشر لا زال مستمرا لكن بطرق حديثة[3].

المبحث الثالث: السياسة الخارجية من منظار المقاربة السيكولوجية وصناعة القرار

تتناول هذه النظرية ظاهرة العلاقات الدولية وموضوعات السياسة الخارجية، من منظور الفرد أو القائد السياسي، أو العسكري، أي صانع القرار بصفة عامة، وكل المؤثرات السيكولوجية التي تطرأ على قيامه بعملية صنع القرار، وإلى البيئة التي عاش فيها و تأثر بمحطاتها التاريخية وبمستويات الإدراك لديه، بمعنى أنها تبني تحليلاتها للعلاقات الدولية على افتراض أن العلاقات الدولية هي نتاج لفعل صانع القرار، الذي يوجه السياسة الخارجية بحسب ميوله وبناء على إدراكه للواقع السياسي العالمي، وبناء على تجربته والآثار التي تركتها هذه التجارب على شخصيته، والتي تعتبر السياسة الخارجية كنشاط منعكس لها، ومخرجات السياسة الخارجية هي في الحقيقة بلورة لها كمحصلة لمجموعة العوامل الذاتية والموضوعية التي يصنع في ظلها القرار في السياسة الخارجية، حيث تقوم بدراسة

[1] إيناس شيباني، **المرجع السابق**، ص. 152

[2] Alex Macleod, **Op Cit**, P.02

[3] صلاح الدين حافظ، **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي**، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982، ص.05

العلاقات الدولية ليس على أساس الدول كوحدة تحليل مستقلة وبصورتها المجردة، كهياكل ومؤسسات فارغة من الحس البشري وفائقة الموضوعية ومنفصلة عن الشعور، وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها.

تتشابه نظرية صنع القرار إلى حد ما مع النظرية الواقعية في كون الدولة تمثل وحدة التحليل الأساسية في العلاقات الدولية، إلا أن الواقعيون يركزون على الدولة كوحدة واحدة، بينما يركز مفكرو نظرية صناع القرار على الأفراد الذين يعملون في النظام السياسي، وعلى الآثار التي يتركونها على مخرجات عملية صناعة القرار وعلى الدولة ككل.

وبناء على ذلك، يذهب مفكري نظرية صنع القرار في السياسة الخارجية إلى تفاعل جملة العوامل والفواعل وتأثيرها على رسم السياسة الخارجية، إذ يرى فيرنس وسنايدر إلى السياسة الخارجية على أنها:

"منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة

أو واقعة معينة حدثت فعليا أو تحدث حاليا، أو يتوقع أن تحدث في المستقبل"

إن هدف التحليل الذي أتت به نظرية صناعة القرار هو صياغة العالم كما يراه صناع القرار في الواقع ، وذلك من أجل تفسير السلوك السياسي الخارجي، وهذه النظرية تتناول جوهر العلاقات الدولية وموضوعات السياسة الخارجية من منظور صانع القرار وجملة المدخلات السيكولوجية والبيئية والمعرفية، كعوامل تؤثر أيما تأثير في توجيه الاختيار بين البدائل وحتى صور هذه البدائل أصلا، فالقادة العسكريين أقرب للقطيعة والنفور واستعمال العنف لتسوية المشاكل من غيرهم، كما أن الدول القوية عسكريا واقتصاديا تميل إلى استعمال العنف الباطن والحصار الاقتصادي وتعبئة الوحدات الأخرى بدعوى المساعدات المالية والعسكرية لفرض تصورها في حل القضايا، كما الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ومساعداتها المالية لمصر في مقابل دعم وتعبئة مصر للدول العربية من خلال جامعة الدول العربية، للوقوف إلى جانب القرارات التي لا تسير ضد برنامج السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ولعل عدم وقوف الدول العربية إلى جانب العراق في مواجهة الضغوطات الأمريكية من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء، إلى غاية شن الولايات المتحدة مع حلفائها الحرب عليه لدليل على هذا الطرح. ومن الجدير بالذكر أن السياسة الخارجية سواء لمصر أو لبقية الدول العربية لم تكن نابعة عن رضا المجتمعات العربية لهذا الأداء، بقدر ما كان تصور القادة السياسيين، وعليه فإن نظرية صنع القرار تبني تحليلها للعلاقات الدولية على افتراض أن العلاقات الدولية هي نتاج لفعل صانع القرار المعبر عن بلورة لمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية.

يرى ريتشرد سنايدر أن أفضل وسيلة لاستيعاب السياسة الدولية وعوامل التأثير في سلوكية الدولة تكمن في التحليل على مستوى الدولة، وبالتالي فإن الإطار النظري للنموذج يقوم على فكرة دراسة خط التفاعل الذي يبدأ من الفعل الصادر عن دولة (أ) ويقابله رد فعل من المحيط الخارجي ، سواء من دولة (ب) أو من عدة دول ومن ثم يأخذ الأشكال ذاتها التي يأخذها الفعل الأول فيشكل بذلك تفاعلاً، ويعلل سنايدر على أن متخذ القرار يقوم على ما تقدمه البيئة الداخلية المكونة للبنيات الداخلية مثل السياسات الداخلية، الرأي العام، الموقع الجغرافي للدول، طريقة تنظيم المجتمع وأدائه لوظائفه، جماعات الضغط ، إن وجدت، وعلى حال البيئة الخارجية أي طبيعة البنية الدولية والمحيط الخارجي، سواء أكان إقليميا أو دوليا، ثم على البنية الاجتماعية والسلوكية **نظام** القيم السائد في المجتمع ، والسمات السيكولوجية والسوسيولوجية التي يتميز بها المجتمع، ونمط التفكير القائم لدى مكونات المجتمع والأفراد، والقضايا ذات الأبعاد الحساسة كتلك المرتبطة بالجوانب الدينية والعادات والتقاليد الوطنية.[1]

تقوم نظرية صنع أو اتخاذ القرار في السياسة الخارجية على أساس أنها عملية اختيار ومفاضلة بين عدد من البدائل المتاحة، وأن هذه البدائل تتسم بعدم اليقين في نتائجها، ولا يعني ذلك مطلقا أنه توضع أمام متخذ القرار مجموعة واضحة وواسعة من البدائل، على العكس من ذلك فقد يكون عددها محدودا وغالبا ما يقف متغير الوقت عائقا أمام متخذي القرار في السياسة الخارجية، ويفرض عليهم المجازفة ، ومع ذلك يبقى جوهر نظرية اتخاذ القرار قائما على الاختيار بين عدد من الممكنات ، لا على أساس تجريدي ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة وبالمعطيات المجموعة من طرف الوسائط الدبلوماسية والاستخباراتية.

المبحث الرابع: الخيار العقلاني في السياسة الخارجية

العقلانية مفهوم تتشاركه جميع تخصصات العلوم الإنسانية، إذ يقوم من منطلق نزعة الإنسان للتحكم في مصيره، وهي فكرة قامت عليها الثورة الفكية الأوروبية، فالاستقلال عن فكر اللاهوت الذي يرجع الظواهر إلى الغيبيات، سارت الحضارة الغربية إلى رد الظواهر لأسباب وضعية، وما دام عنصر الملاحظة أساسيا في العلم من الناحية الإبستمولوجية، أصبح تحول الظواهر الإنسانية إمبريقيا وقابلا للقياس، وما يسمى اليوم بنظرية الخيار العقلاني هي في الحقيقة مجموعة من المسلمات أو الفرضيات التي تقوم عليها مجموعة من المقاربات[2].

[1] إيناس شيباني، **المرجع السابق**، ص.208

[2] Jean-Frédéric Morin, **Op Cit**, P.71

تقوم العقلانية كدعامة مركزية في جميع التخصصات الاجتماعية، ويتجذر نموذج العقلانية المعرفي في الفكر بما يوحيه من قدرة على الإدارة والتسيير ودراسة ما يمكن ربحه وما يمكن ضياعه، ومن ثم فإن نعت سلوك الفاعل بأنه عقلاني يوحي بقدرة قياس هذا السلوك، أو حتى نمذجة والتنبؤ بهذا السلوك دون غيره، عكس الاعتقاد بالحظ والصدف التي لا يؤمن به العلم، ولا تنطبق على صانع القرار في السياسة وإدارة الشأن العام.

تندرج تحت مصطلح العقلانية مجموعة من المصطلحات الأخرى كالخيار العقلاني وهي مجموعة المسلمات التي تقوم عليها مجموعة من المقاربات النظرية، فنظرية الحرب أو الألاعيب البيروقراطية ليست إلا شكلا من أشكال العقلانية.[1]

أكد معظم الباحثين في العلوم الاجتماعية على أن العقلانية البينية هي أهم ما يميز أفعال البشر، مع وجود مكونات غير عقلانية أيضا في سلوك البشر، فسلوك الإنسان تحدده، بالنسبة لعلماء الاجتماع ومنهم ماكس فيبر (1926)، موجهات قيمية وعاطفية، وهنا تأتي نظرية الخيار العقلاني لتؤكد على أن السلوك الإنساني تفسره القرارات المبنية على الاختيارات العقلانية الرشيدة فقط ، مع استبعاد المكونات غير العقلانية في السلوك البشري، إذ تقوم هذه النظرية بمحتواها الفلسفي والاقتصادي والسوسيولوجي على افتراضات مفادها أن البشر عقلانيون راشدون، يحسبون خيارات الربح والخسارة لأي فعل أو قرار قبل القيام به أو اتخاذه ، أي أنهم يقومون بحسابات عقلانية للمفاضلة مابين الخيارات المتاحة أمامهم، ولأنهم عقلانيون يقارنون بين البدائل لاختيار أحدها بحيث يحقق القرار المتخذ أمرين متلازمين: الربح والمصلحة الذاتية، وفي المجال السياسي لا يصح أبدا الاعتقاد بأن العقلانية تعني العمل لأجل الخير أو المنفعة من منظور أخلاقي، ولا تعني كذلك اجتماعا لمجموعة من الأفراد لمناقشة السبل الجيدة أو النفعية للوصول إلى اتفاق، بقدر ما تقوم على تعظيم الفوائد والمكاسب الخاصة، لأن ذلك هو ما يقودها وينطبق ذلك كثيرا في حقل السياسة الخارجية.[2]

أصبحت نظرية الخيار العقلاني جزءا مهما في الفكر الغربي منذ أن أتى نظام السوق مكان اقتصاد القرون الوسطى، إذ فسر هذا التحول على أنه صعود للإنسان الاقتصادي الذي يندفع بموجب الحسابات الاقتصادية لمصالحه الخاصة أكثر مما تحركه في سلوكه منظومة قيمية، وهذا الإنسان (الفرد) أصبح وحدة تحليل نظرية الخيار العقلاني.

[1] Jean-Frédéric Morin, **Op Cit**, P.71

[2] ندى أسامة ملكاني، "نظرية الخيار العقلاني في العلوم السياسية"، **الحوار المتمدن**، العدد 6194، 2019، على الرابط التالي:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=633509

إن تطبيق نظرية الخيار العقلاني في السياسة يقترب من الواقع، لأن فكرة المصلحة العامة مفهوم غير واضح، وقد يختلط بالصالح الخاص لممارسي السياسة، ولكن النقد المعياري الأخلاقي لنظرية الخيار العقلاني يقوم على الفرد ك نقطة مركزية في التحليل ، وأن الفعل يكون أخلاقيا حينما يكون عقلانيا ، قائم على الحسابات والمفاضلات بين المكاسب والخسائر، أما الانتقاد المباشر لهذه النظرية يكمن في أن مكونات الفعل البشري ليست فقط العقلانية في أن الفرد هو مزيج من العقلانية واللاعقلانية.

عملية صياغة المشكلة هي في الأساس مفاضلة بين البدائل لتعظيم المنافع أو المكاسب، وتقليص الخسائر في السياسة الخارجية، وترتكز على أدوات الإدراك والجوانب المعرفية أكثر منها للجانب العقلي لدى صانع القرار، وتأتي مبنية على احتمالات المنفعة المتوقعة، ولذلك فالمضمون المتعلق بتأثير الوزن الذي يعطيه صانع القرار لبديل معين في الاتجاه نحو المخاطرة، جاء من باب أنه في ظروف معينة يتخذ صانعو القرار أفعال مخاطرة على نحو أكبر مما تتوقعه حسابات الوضع النهائي المتوقعة في نظرية المنفعة المتوقعة.[1]

[1] مروة حامد البدري، نظرية الاختيار العقلاني وبدائلها في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، **مجلة سياسات عربية**، العدد 41، نوفمبر 2019، ص. 74-88

الفصل الرابع: مستويات التحليل في السياسة الخارجية (الأدوات الناعمة)

أبانت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية على اختلافات في معالجة قضايا سياسية أساسية سميت بالمحاورات الكبرى في دراسات علم السياسة، فبين متغيرات القوة (الفواعل) إلى متغير التأثير (الوظيفة)، ووصولا إلى المجتمع العالمي (القيم والمعايير)، تراوحت الدراسات والأدبيات السياسية في محاولة البحث في أي العوامل يقود العلاقات الدولية التي هي محصلة للسياسات الخارجية للدول.

المبحث الأول: بنية النظام من الدولي إلى العالمي

تختلف اتجاهات السياسة الخارجية بحسب عوامل عديدة ومختلفة من دولة لأخرى، ويأتي هذا الاختلاف بسبب ما هو متاح للدولة من مصادر تمدها بالقوة في تأطير وتنفيذ سياساتها، يرى ريمون آرون مثلا بأن القوة لا تكمن في الاحتواء الطبيعي لهذه المصادر بقدر ما هـ ي التعبئة والاستغلال العلمي لهذه المصادر وتوظيفها، فالتوظيف بالنسبة إليه هو مكمن القوة، في حين أضاف مورقانتو (Morgenthau) (مفهوم الرأسمال الرمزي القيم والمعايير الليبرالية) وهو مجموعة الأفكار والإحساس الوطني كمصدر من مصادر السياسة الخارجية، فالجيش السويسري ولا الفاتيكان لهم من المقدرات المادية والطبيعية التي لدول عربية ومع ذلك فالسياسة الخارجية لهذين البلدين أعظم تأثيرا ونفوذا من العديد من الدول القوية ماديا، وعلى النقيض من ذلك فعلى الرغم من القوة الاقتصادية والعسكرية لدولتي جنوب إفريقيا والصين فإن سياساتهما الخارجية بدت فاترة بسبب نظام الأبارثايد في الأولى والفارق الثقافي واللغوي للثانية، عكس الدول الأوروبية الاستعمارية التي استطاعت على الرغم من ماضيها المقيت في المنطقة، استطاعت المحافظة على نفوذها بسبب التبعية الثقافية وبوجود المنظمات غير الحكومية النشطة وانتشار مجموعات دينية مشتركة.[1]

المطلب الأول: الفواعل الجديدة في السياسة الخارجية

تغيرت حالة العلاقات الدولية بتغير الفواعل، وتغيرت معها متغيرات القوة التي انتقلت من الصلبة (العسكرية) إلى الناعمة (التأثير من خلال تغيير البنيات والأنظمة)، فانتقلت الأدوات من الضغط والتكتلات والأحلاف، إلى تغيير الأنظمة من خلال حثها على الانتقال إلى نظم أكثر ديمقراطية، وإلى نمط اقتصادي يقوم على الرأسمالية والسوق الحرة، ومن ثم يرى المنظور الحديث للسياسة الخارجية على أن الظاهرة السياسية أصبحت

[1] Jean-Fréderic MORIN, **Op Cit**, P.29.

ترتكز أكثر على عامل التأثير من الدولة أو من غيرها من الفواعل غير الدولتية على الوحدات السياسية، ومن الفواعل غير الدولتية نجد البنك العالمي ، المؤسسات متعددة الجنسيات، منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المحافظة على البيئة وغيرها، ويرى هذا المنظور على أن التغييرات يجب أن تنبع ذاتيا وعن قناعة بضرورة التحول إلى هذا النمط (الديمقراطي والليبرالي) من صانعي القرار، وهو ما تجلى ببروز تيارات إصلاحية داخل أغلبية الأحزاب الاشتراكية والشيوعية في الدول التي كانت تتبع هذا النظام وخاصة المتخلفة منها، كما أن هذه التغييرات في بنية النظام الدولي تحيل إلى فكرة مفادها أن السياسة الخارجية لوحدة واحدة ما، تؤثر في السياسات الخارجية للوحدات الأخرى بفعل العولمة ، كحركة سوط أجزاء لعبة الدومنو، ويجب التذكير بأن هذه التغيرات تضعف استقلالية الدولة بفعل تدخل كيانات أخرى، التي يصبح ضروريا عليها التعامل مع هذه الكيانات، وفي الأخير فإن دخول الفواعل الجديدة في قواعد عملية السياسة الخارجية من باب تأثيرهم في السياسة الدولية دون النظر إلى وضعهم القانوني أخل بالنظام المحكم الذي ساد النظام الدولي سابقا وفتح بنية النظام العالمي أمام تأثيرات لا يمكن التكهن بها.

الملاحظة الأولى هي أن حقل العلاقات الدولية يتغير، ومعه أنماط وعمل السياسات الخارجية، ذلك أن منها ما يؤثر في الساحة الدولية لدرجة تغيير شكلها، ومنها ما أفرز وظيفة جديدة للدولة حيث أصبح مفروضا عليها التكيف وهذه التغيرات. وفي الوقت الذي يركز عليه الفكر السياسي التقليدي على الدولة كفاعل وحيد ورئيس في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية، معتبرا أن المنظمات الدولية لا تتعدى أن تكون وسائل فقط وفواعل ثانية، ظهر تيار جديد يرى بأنه إذا كانت الوظيفة الرئيسية للدولة هي القدرة والتأثير والسيادة على إقليم معين[1]، فإن تلك المحددات بدأت فعليا تتغير، إذ بدأت كيانات لا تتماثل والدول ة، سواء فوق الدولة (منظمة الأمم المتحدة مثلا) أو تحتها (جماعات المصالح أو الضغط والشركات متعددة الجنسيات مثلا)، بدأت تؤثر في السياسة الدولية وفي العلاقات الدولية، وأن العالم لم يعد عالم المؤسسات الرسمية والمنظمات والوكالات بل أصبح فضاء لمجتمعات العالم، والتي أصبحت تتطلع إلى نفس مستوى من الرفاهية الموجودة في العالم المتحضر، ولا يوجد سبيل للوصول إلى ذلك المستوى إلا بإتباع نفس الإيديولوجيات السياسية وفتح الأسواق والسماح بالحريات وغيرها من المعايير الغربية.

[1] The Montevideo Convention of the Rights and Duties of States of December 1933, https://bit.ly/32xSJyY, 12/09/2020.

تلعب البيئة الخارجية دورا كبيرا في توجيه وتحديد نشاط السياسة الخارجية، إذ نجد من يصف السياسة الخارجية بأنها أدوارا يوكلها قادة العالم للوحدات السياسية لتلعبه داخل نظام محكم، ولقد تعاظم أثر البيئة الدولية بعد تفرد المجتمع الليبرالي بقيادة العالم ومن أهم مخرجاته ما يلي:

- نمط العلاقات الدولية: فرض هذا النموذج من القيادة نمطا جديدا في سير العلاقات الدولية، حيث أصبح نظاما عالميا ولم يعد بالضرورة دوليا (نسبة إلى الدولة).
- النزعة التدخلية: أصبح هذا النمط معروفا بنزعة الدول القوية للتدخل في الدول الأخرى لتغيير الأنظمة بذرائع متعددة، منها مثلا: تغيير الأنظمة من استبدادية إلى أخرى أكثر ديمقراطية، كما حدث مع التدخل الغربي في العراق وإسقاط النظام العراقي والذي انتهى بتصفية الرئيس صدام حسين، ومنها ما يتذرع باسم حقوق الإنسان وحماية الأقليات الدينية والإثنية كما جرى مع التدخل الأجنبي وتقسيم السودان إلى شمال (عربي ومسلم) وجنوب (إفريقي الانتماء وبخليط ديني، مسيحي ووثنيات مختلفة).
- تقدم مبدأ المصلحة والقوة على مبدأ المساواة: تأثر المحافظون الجدد في البيت الأبيض بالمدرسة الواقعية الجديدة والتي ينتمي إليها أغلبهم (جورج بوش، دانلد رامسفيلد، بول براون، كوندليزا رايس، بول ولفوفيتز وغيرهم)، لا يؤمنون بالجانب الاجتماعي بقدر ما يؤمنون بالمصلحة والأمن، ومن ثم فإن ثروات العراق من نفط وموقع السودان الاستراتيجي وغنى جنوبه بالموارد الطبيعية والنفط، كانت أهم الأسباب للتدخل ضاربة عرض ا لحائط القانون الدولي.
- ظهور مبادئ برامج تطبيق الحكم الراشد والشفافية وحقوق الإنسان كأسباب لإقرار أنظمة على الرغم من أنها تسلطية أو بوليسية (المثال التونسي أيام الرئيس زين العابدين بن علي) أو التدخل لتغيير حكومات خصوصا في إفريقيا وبقاع أخرى في أمريكا الجنوبية، وهي ما يصفها نائب كاتب الدولة للدفاع جوزيف ناي بالقوة الناعمة[1].

[1] علي الحاج، سياسات **دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص. 51.

يقصد بالمحددات الخارجية "مجموعة التفاعلات الدولية التي تحدث في إطار النظام الدولي، وتعمل بدورها كأحد المدخلات الأساسية، التي من شأنها التأثير في صناعة السياسة الخارجية للوحدات المكونة له سواء كانت دولا أو نظما إقليمية"[1] .

المطلب الثاني: تحولات متغير القوة والمصلحة

تقوم العلاقات الدولية المعاصرة علي ركيزتين أساسيتين، هما: القوة والمصلحة الوطنية، وبينما تمثل القوة في إطار المدرسة الواقعية أداة التحليل الأساسية والدولة كوحدة أساسية في تحليل الظواهر المرتبطة با لعلاقات الدولية والسياسة الخارجية، إلا أن هذه القوة لابد لها من غاية تسير نحوها، وهي ما يعرف بالمصلحة الوطنية، التي تشير في جوهرها إلي مجموع القيم الوطنية النابعة من الدولة، مما يجعلها هدف حقيقي تسعي الدول لتحقيقه ، وعليه تعتبر المصالح الوطنية بمثابة القوة الدافعة والمحددة لاتجاهات السياسات الخارجية للدول، وكل اختلاف في تفسير مضمون المصالح الوطنية ، لابد وأن تترتب عنه بالضرورة تغييرات مماثلة في مضمون هذه السياسات الخارجية [2]، ولقد عرف العالمان الأمريكيان هارولد لاسويل، ومورتن كابلان القوة بأنها المشاركة في صنع القرار، في حين يرى إليها العالم بلاو أنها قدرة أشخاص أو جماعات على فرض إرادتهم على الآخرين، أما هانز مورقانتو فقد عرفها بأنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين بجعلهم يقومون بأشياء وإن كانت متناقضة مع مبادئهم وأولوياتهم، لم يكونوا ليقوموا بها لولا ممارسة تلك القوة وعن طريق النفوذ الذي يمارسونه على عقولهم، وقد يتخذ ذلك بأسلوب الأمر، أو التهديد، أو الإقناع أو بمزيج بين كل تلك الوسائل معا.

يشير معنى القوة في العلاقات الدولية إلى قدرة أحد العناصر الفاعلة في الساحة السياسية على احتواء العناصر الأخرى ، وتوجيه أفعالها وتصرفاتها وسلوكياتها في الاتجاه الذي يصب في مصلحته ، دون أن يستشعر الطرف الآخر (الأقل قوة) أنه يقدم تنازلات ذات قيمة.

لعقود طويلة انتهجت الإمبراطوريات والقوى العظمى هذا المفهوم في إطار مختلف خلال الحرب ، وهو المفهوم التقليدي والمباشر للقوة ونفوذها ، إلا أن هذا المفهوم شهد تطورات بالنظر إلى ا لتغيرات التي صاحبت

[1] محمد شلبي، السياسة الخارجية للدول الصغيرة، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الإعلام والعلوم السياسية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006، ص. 17

[2] محمد بوبوش، مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة المغربية، **مجلة الحوار المتمدن**، الحوار المتمدن، العدد 2736، 12/8/2009

العلاقات الدولية وما ترتب عليها من تعقيدات في ضوء التطور الرقمي والتكنولوجي الذي نجح في فرض نفسه على العلاقات الدولية.

مفهوم القوة ليس فكرة جديدة في العلاقات الدولية، وليس بالمادة الصماء التي لا يمكن أن تتغير، فالقواعد الدولية في تغير مستمر، وهي موضع خلاف وتناقض، وتلعب دورا متغيرا ومتبدلا، كما تخضع لتعريفات وتفسيرات متجددة بشكل مستمر ، وعليه أكدت المدرسة الواقعية الكلاسيكية في حقل العلاقات الدولية على أن القوة بمفهومها التقليدي المجرد هي قدرة أحد العناصر عل فرض رغبته وإرادته على العناصر أو الأطراف الأخرى في النظام الدولي الذي تهيمن عليه الدول بصفة حصرية.

كان التمييز بين القوة الناعمة والقوة الصلبة واضحا إلى حد كبير قبل مطلع تسعينات القرن الماضي، أين كانت القوة أو القدرة العسكرية تمثل المعيار الأول للقوة المستخدمة في تحليل العلاقات الدولية الواقعة تحت تأثير القوة، إلى جانب معايير أخرى مثل الأرض والموارد الطبيعية والسكان، وهي عناصر تمثل أهمية وأولوية كبرى الآن على حساب القدرة العسكرية التي توضع اليوم في موضع ا نتقاد، فالاتحاد السوفي يتي الذي كان قويا عسكريا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا إنهار وتفكك، مع نهاية ثمانينات القرن الماضي، وعليه وجب التذكير بأنه إذا كانت القدرة العسكرية تمثل أهمية في تحليل الظواهر المرتبطة بالعلاقات الدولية، إلا أنها أصبحت لا تمثل الأولوية القصوى، فهناك معايير وقوى أخرى ظهرت واحتلت مراتب هامة في سلم التحليل ، كالقوة الاقتصادية والقوة التكنولوجية، أي أننا أمام تراجع واضح للمعايير التقليدية لمفهوم وموضع القوة[1].

يرى جيمس روزنو أن العلاقات مابين الدول بعد 1990 لم تعد كما كانت، هل يتحدث روزنو عن أحداث حرب الخليج كمرحلة تأريخ جديدة للعلاقات الدولية؟ فهذا التاريخ يؤسس لمرحلة لما بعد نمط الدولة كمركز للأحداث السياسية، لكنه بدأ يهتز بسبب مطبات سياسية نظرا لدخول فاعلين جدد لمنافستها، وأصبح لهؤلاء الفاعلين الجدد (المنافسين للدولة) دورا أساسيا في السياسة الخارجية للدول[2].

المبحث الثاني: السياسة الخارجية والتكيف القيمي

[1] ما هي معايير القوة في العلاقات الدولية المعاصرة؟ العولمة ونهاية عهد ثنائية القطب فرضتا قراءة جديدة لمفهومها ، **جريدة الشرق الأوسط**، الخميس ، 07 جوان 2018، العدد 14436، على الرابط التالي: https://bit.ly/33Zi1qy ، بتاريخ 2020/09/05

[2] Samy Cohen, « Les Etats face aux nouveaux acteurs », **Politique internationale**, No:107, Printemps 2005, P.01

مع تغير بنية النظام الدولي بعد سقوط حائط برلين، والتحول الإبيستيمولوجي لمفهوم العالمية بدل الدولتية، ظهرت معالم التغير في الخطابات وفي استعمال متغير القوة، الذي تحول بدوره من مفهوم القوة الصلبة إلى القوة المرنة أو الناعمة، والتي تقوم على أساس تغيير الأفكار والعادات أي الثقافة بصفة عامة، ومع بروز معالم العولمة التي بدأت اقتصاديا بشروط التكيف الهيكلي، وانتهت بضرورة تغيير النظم وتكيف البنى الاقتصادية والسياسية حسب النظام الناجح عالميا مؤذنا بنهاية التاريخ الصراعي وفوز النموذج الديمقراطي وذراعه الليبرالية [1]، وفي ظل الانتشار الواسع لوسائل الاتصال العالمية المتطورة في بيئة تتعقد باستمرار بانتشار البنى فوق وتحت الوطنية، يصير من الصعوبة بمكان البقاء في عزلة عن التيار القوي الذي تسير به العلاقات الدولية، ومن ثم تصبح عملية التكيف مع النظام العالمي أكر من ضرورة.

المطلب الأول: السلام الديمقراطي

تكتنف حقيقة الاختلاف المذهبي الذي وقع بين الشرق والغرب إلى أن أدى إلى بناء حائط قسم العالم إلى نصفين، إلى أعقد من التصور الجامد القائم على اختلاف في الرؤى الاقتصادية، بل وفيه إجحافا كبيرا ففي الحقيقة، إن الاختلاف قام على تصور لنظرية الدولة ذاتها، فإذا كانت الدولة كوحدة سياسية ضرورية كوعاء للظواهر الاجتماعية والسياسية، وكناظم للحركة الداخلية لكل التفاعلات داخل البنى السياسية، الاجتماعية والثقافية وغيرها في المنظور الليبرالي، فإنها في المقابل لا تعدو أن تكون جهازا في يد الحزب الشيوعي الذي هو انعكاس للطبقة العمالية (طبقة البروليتاريا)، وعليه فإن الدولة في المنظور الشيوعي الذي لا يعترف بالديمقراطية يعمل على إزالة الدولة بعد وصول الحزب إلى سدة الحكم، وأن العدالة الاجتماعية للشيوعية ستخلف الديمقراطية.

في واقع الأمر، قدم الطرح الشيوعي فرصا عظيمة لفوز الليبرالية والديمقراطية التي انتشرت بدعوى أنه على الدول المتخلفة اعتناق الديمقراطية كنهج سياسي لتتخلص من مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، وتأسيسا على ذلك، يذهب أصحاب هذا التيار إلى أن السلام في العالم لا يمكن أن يكون إلا من خلال دولا تأخذ بالنظام الديمقراطي كمنهج حياة متكامل سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا وفنيا ثقافيا، ذلك أن الديمقراطية بقبولها للنقد الذاتي وللحرية للمنافسة، هي أقرب ما تكون للواقع الإنساني، كما أن المبدأ العام يشير إلى أن الدول الديمقراطية لا تتصارع فيما بينها، وأنها نادرا ما تحارب بعضها البعض، بالرغم من أنها قد تدخل في حروب ضد دول أخرى. يرى كل من مايكل دويل (Michael Doyle)، وجيمس لي راي (James Lee Ray) وبروس راسيت

[1] لتفاصيل أكثر ينظر: فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، إشراف الترجمة: مطاع صفدي، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1993.

(Bruce Russet) أن الدول الديمقراطية باعتناقها ضوابط التوفيق فإنها تمتنع عن استعمال القوة مع دولا أخرى تشاركها نفس المبادئ[1]، ويمكن تعريف السلام الديمقراطي وفقا للتحليل الج دلي على أنه: قدرة بعض المجتمعات على حل خلافاتها ونزاعاتها بصورة سلمية على الرغم من إمتلاكها وسائل العنف.[2]

تقوم فكرة السلام الديمقراطي على علاقة سببية بين الديمقراطية والسلام، وتقوم الفكرة على ترويج المؤسسات الليبرالية للصداقة بين الأمم الديمقراطية، والفرضية الرئيسية التي ينطلق منها كل من كانط وبنتهام هي أن مصالح الدول الديمقراطية من مصالح مواطنيها، الذين يرفضون الحروب ويحبذون السلام، وما دامت الديمقراطيات الغربية هي حكومات تمثيلية فعلية للمواطنين، فذلك ينعكس على السياسة الخارجية لهذه الدول بمعنى أنها حكومات تنبذ الحروب وتميل إلى السلم، وعليه وفي نفس السياق، فإن ذلك يؤكد أن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية،[3] إلا أن الحروب الأخيرة التي قامت بها الولايات المتحدة مع دول حلف الأطلسي الأوروبية على العراق وعلى ليبيا، وكذلك الحصار الاقتصادي الذي تتعرض له إيران، باسم الديمقراطية يدحض هذه العلاقة السببية، فالدول الديمقراطية التي ترضى السلام لمواطنيها، تلجأ في الوقت ذاته لتأجيج الحروب في بعض المناطق لإسقاط حكومات مثل ما جرى في ليبيا، ثم تربط علاقات سياسية ودبلوماسية مع أنظمة عسكرية تقمع الحريات، وإذا اعتبرنا جمهورية الصين الشعبية دولة شيوعية وشمولية، فإن ذلك لم يمنع الدول الغربية الديمقراطية من إقامة علاقات متميزة معها، وغض الطرف على ما يجري في إقليم الأويقور الذي يتعرض للقمع، أكثر من ذلك، إذا اعتبرنا معيار أن لا حرب وقعت بين دولتين ديمقراطيتين لمدة 12 شهرا وبأقل من 1000 ضحية، فإن ذلك لا يمكنه ستر الحرب بالوكالة أو العمليات العسكرية المموهة ضد حركات التحرر الوطنية في مستعمرات هذه الدول، أو كذلك العمليات العسكرية التي قام بها مكتب الاستخبارات الأمريكية (CIA) في مناطق عديدة، كخليج الخنازير في كوبا والعمليات الأخرى في دول أمريكا الجنوبية للحيلولة دون صعود أحزاب اشتراكية إلى سدة الحكم لا يمكن عدها، لأنها لا تخضع لمعيار الحرب بين دولتين[4].

---

[1] ستيفن وولت، **العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة**،ترجمة: زقاغ عادل وزيدان زياني، نقلا عن موقع:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR

[2] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، دار الهدى للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص.62.

[3] Jean Frédéric Morin, **Op Cit**, P.177

[4] **Op Cit**, P.172

كما أكد كل من بروس راسيت ومايكل دويل على وجوب أن يحل السلام الدولي بين الديمقراطيات المتطورة، وعليه يتوجب على الدول المتخلفة التحول أو الانتقال من الأنظمة التقليدية العاجزة عن تقديم الحلول إلى النمط الديمقراطي، إلا أن نظرية السلام الديمقراطي وجهت لها انتقادات، ومنها:

أولا: أشار كل من (سنايدر) و(إدوارد مانسفيلد) إلى أن الدول قد تكون أكثر ميلا للحرب عندما تمر بمرحلة الانتقال نحو الديمقراطية، مما يعني أن المساعي الحالية لتصدير الديمقراطية قد تجعل الأمور أسوأ مما هي عليه.

ثانيا: أشارت انتقادات كل من "دافيد سبيرو" و "جوان قوا" إلى أن الغياب الظاهري للحروب بين الدول الديمقراطية يعود إلى الطريقة التي تمت بواسطتها تعريف الديمقراطية والعدد القليل نسبيا للدول الديمقراطية (خاصة قبل 1945).[1]

يشير دويل إلى أن التمثيل الديمقراطي والإلتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان، والترابط العابر للحدود الوطنية، كل ذلك يفسر الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية. ويجادل أيضا بأن غياب مثل هذه الصفات يفسر السبب الذي يجعل الدول غير الديمقرطية ميالة للحرب ، فمن دون هذه القيم والقيود فإن منطق القوة سيحل محل منطق التوفيق[2]، تستند نظرية السلام الديمقراطي إلى منطق كانط الذي يؤكد على ثلاث عناصر وهي:

1-التمثيل الديمقراطي الجمهوري

2-إلتزام إيديولوجي بحقوق الإنسان.

3-الترابط العابر للحدود الوطنية.

يرى اللبيراليون أن تحقيق سلام عالمي بين الدول اللبيرالية ممكن بفعل تماثل البنى السياسية والاقتصادية، حيث أن المتغيرات السياسية ا لداخلية تستطيع أن تعمل وتتفاعل مع مثيلاتها عالميا عبر البنيات المتشابهة، ومن أهمها السياسية والثقافية وخصوصا الاقتصادية، ولكن ذلك يتطلب إيجاد آليات تساعد على ذلك دوليا ، ومن ثم يمكن استخدام السلام الديمقراطي لتقييم تأثير مجموعة الروابط السلمية التي توصف بأنها روابط فاعلة، من خلال السياسات الخارجية البينية، كالروابط التجارية التي عبرت عن قدرتها في تقليل النزاعات والحد من الأزمات لوجود تبادلات تجارية متينة، إذ تحُولُ دون تعاظم فرص المواجهات العسكرية.

---

[1] ستيفن وولت، **المرجع نفسه**، ص. 06

[2] جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسية العالمية** ، تر: مركز الخليج للأبحاث ، مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة، 2004 ص.229.

ليس ببعيد،كان هناك شبه إجماع على أن أحسن مثال عن النجاحات بين الدول هي تلك التي حققتها الدول الديمقراطية اللبيرالية في علاقاتها مع بعضها البعض، وخلاف ذلك أن علاقاتها مع الدول غير اللبيرالية تبقى مختلفة[1]، مما يدفع إلى الدفع نحو توحيد البنى الداخلية لتتماثل وبنية النظام العالمي التي أصبح متغير الاقتصاد هو العنصر المتحكم فيها.

المطلب الثاني: الاقتصاد الليبرالي (الاقتصاد السياسي)

نشأت الليبرالية الاقتصادية من فلسفة السلام الكوني والحقوق العالمية من جهة، ومن جهة أخرى من أفكار السوق الحرة لآدم سميث كمنظر للمدرسة الليبرالية[2]، وتتضمن الليبرالية أهدافا تتمثل في التخفيف من حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي ، وهي أفكار مستمدة من مفهوم الحرية الذي كان رأس حربة الفكر التنويري، وهي لا تعني في هذا الإطار ضرورة إرسائها لتحول ديمقراطي وإن كانت تسهم في حفز هذه العملية، ويقتصر مفهوم الليبرالية في الاقتصاد على مبدأ عدم تدخل الدولة وترك السوق الحرة تحدد القيم المادية والمعنوية، ودعم التجارة الحرة والتنافس، ولا توجد في اعتقادي أي تفسيرات فلسفية أخرى خارج هذا السياق، فمنذ نشأتها على يد آدم سميث فيما يُسمى بالليبرالية الكلاسيكية الاقتصادية ، والتي تبعتها المدارس اللاحقة والتي أتت كامتداد لها، لا يزال النظام الاقتصادي الليبرالي قائما ضمن الأفكار المرشدة لهذا الإطار العلمي والعملي، وتقوم منهجية الليبرالية الاقتصادية كما يقول آدم سميث على أساس (دعه يعمل دعه يمر) ، مؤكدا على أنه لا يوجد أي سبب يدفع الحكومات للتدخل في الاقتصاد ، وأنه يجب على جميع الأفراد أن يتصرفوا وفقًا لمصلحتهم الذاتية فالفرد هو أفضل من يعرفها[3].

يميل منظرو الفكر الكلاسيكي من أمثال آدم سميث وديفيد ريكاردو وكارل دويتش وإرنست هاس إلى دمج موضوعات السياسة بالاقتصاد، وتُمزج الدول كوحدات سياسية بالأسواق (التي هي وحدات اقتصادية) في منظور ليبرالي تام، وترتبط هذه المفاهيم بتصنيف النظام العالمي لأنه يربط الليبرالية بالاقتصاد السياسي ، وهذا في الحقيقة ما قامت عليه الفكرة الاقتصادية منذ مجيء آدم سميث ودايفد ريكاردو كمعللين لوضع كان جاري، وأدى

[1] جهاد عودة، **المرجع السابق**.ص.63.

[2] يعتبر آدم سميث (1723-1790)، من مؤسسي الفكر الاقتصادي الحديث، من مؤلفاته "ثروة الأمم"، ويعتبره الاقتصاديون على أنه أب الاقتصاد السياسي.

[3] Jean-Frédéric Morin, **Op Cit**, P.179

هذا التلاحم إلى هيمنة المنظورات الليبرالية القائمة على القطاع الخاص، والحرية التنافسية على كافة الاتجاهات الاقتصادية المعاصرة، بما فيها البعد الأكاديمي والإعلامي المتعلق بتخصصات البحث في تحول أنماط المؤسسات المتعددة الجنسيات والأسواق الحرة والعلاقات التجارية المختلفة.

يعتز الليبراليون كثيرا بتحقيق الانضباط الاقتصادي والسلاسة الملموسة فعليا والنتائج المبهرة، ووفقا لهذا الفكر فإن ذلك صحيح من الناحية الواقعية، بالنظر إلى الناتج المحلي الخام المحقق في الدول الليبرالية، وهو فكر منهجي ونظري جديد في المجال الاقتصادي قائم على نظرية المعرفة أو الاقتصاد المعرفي ، والتي أضحت العلامة الفارقة بين الاقتصاد الليبرالي الناجح والاقتصاديات الأخرى، ومعه لا يمكن فرض نظريات بديلة مهما كانت الأسباب، لارتباط هوية الفكر بالعقلانية كأساس للمعرفة الحديثة ، مثل رأس المال ، العمل، التنافسية، الأسواق الحرة، المهارات وكافة مكونات عناصر الإنتاج ومتطلباتها التي تعتمد على قوانين العرض والطلب والموضوعية وتناغم المصالح والاستقرار الاقتصادي.[1]

تمارس أدبيات سياسة الاقتصاد المفتوح التي تدعو إليها المدرسة الأمريكية والبريطانية أساسا في وجهات نظر الليبرالية المعاصرة إلى علمنة الاقتصاد السياسي ، والتي توجهها وبقوة نحو العديد من المجالات مثل السياسة النقدية، وتشكيل المنظمات الاقتصادية الدولية ، ومحاولة فرض برنامجا معياريا تنهض من خلاله بلورة السياسة، وتقوم على أساسها بوصف النظام السياسي والاقتصادي العالمي، وتصنيفه للتعبير عن القيم والأهداف الليبرالية، هذا هو البعد وهذه هي الروح والأدبيات التي ترتكز عليها نظرة الاقتصاد الليبرالي المعاصرة، وبالرغم من ظهور أعمال وأفكار اقتصادية جديدة محدودة، إلا أنها في الواقع لا تزال تقبع تحت وطأة الكلاسيكية الليبرالية، وعلى الرغم من المحاولات الجادة لوضع نماذج اقتصادية جديدة أكثر إدماجا للعامل البشري كأفكار أمارتيا صن، وفي مجال التجارة الدولية من خلال منظمة التجارة العالمية، ومحاولة فرض شروط تعمل أساسا لصالح المؤسسات المتطورة، والإلحاح على رفع القيود الجمركية في نموذج ل لسياسة التجارية ، كأنماط عالمية لتحرير التجارة وحمايتها ، وتنقل رأس المال الدولي، إلا أن كل ما سبق حتى الآن لا يعدو أن يكون استكمالا للنظرية الاقتصادية الليبرالية بكل بساطة[2].

من هذا الأساس تنطلق السياسة الخارجية من منظور الاقتصاد الليبرالي لمحاولة تكييف الواقع الدولي ونمط التسيير الاقتصادي للشؤون السياسية، بما يتماشى ورؤيتها هي، ويقود ذلك إلى تحقيق تبعية الأنظمة الاقتصادية

[1] عبد الرحمن أحمد الجبيري، قراءة في النظام الاقتصادي الليبرالي، **صحيفة مال الاقتصادية**، العدد 1399، الرياض، أكتوبر 2020

[2] عبد الرحمن أحمد الجبيري، **المرجع السابق**

للدول المتخلفة التي ليست لها وسائل منافسة الاقتصاد الغربي المتطور، ويحتم هذا المنظور على الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في مراكز توجيه، تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية السير في سبيل تعزيز انتشار الديمقراطية كوعاء للاقتصاد الليبرالي، وبالتالي يصبح عملية الضغط والإقناع من خلال الأدوات المختلفة، كالشروط السياسية المنبثقة عن برامج التكيف الهيكلي (قروض من المؤسسات المالية العالمية)، التي حكمت حقل العلاقات الدولية في نهاية الثمانينيات، إلى دعم تطبيق آليات الحكم الراشد مع بداية الألفية الثانية لمن تأخر من الدول، ثم إلى تحفيز القطاع الخاص والأفضل خصخصة القطاع العام وإعادة هيكلة الحياة السياسية والاجتماعية، كلها أدوات ناعمة أدت إلى تحقيق وتجسيد أهداف السياسة الخارجية للدول المصنعة في تحقيق القوة الاقتصادية والسياسية والمصلحة الوطنية.

المطلب الثالث: ضرورة التكيف الهيكلي والانتقال الديمقراطي

أفضت العولمة الاقتصادية وحاجة الدول للاقتراض من المؤسسات المالية مباشرة بعد سقوط العسكر الشرقي ومعه حلف الشرق إذا جاز التعبير، إلى دخول دول العالم ما كان يسمى بالثالث في أزمات بنيوية بفعل أزمة الانكماش الاقتصادي العالمي لعام 1986، ومعه تراجع الطلب على مصادر الطاقة التي تعتمد عليها مجموعة كبيرة من الدول الإفريقية، ودفعها ذلك إلى القبول بالشروط السياسية للمؤسسات المانحة، ومنها ضرورة فتح السوق للتنافس بين السلع، إعادة هيكلة الاقتصاد وخصخصة القطاع العام، وكنتيجة آلية فإن الاقتصاد الليبرالي يستتبعه نظاما ديمقراطيا، خاصة وأن الديمقراطية تفضي إلى السلام والعكس صحيح [1]، وإذا كان لفظ التحول الديمقراطي يشير لغة إلى التغير أو النقل [2]، فإن المقصود به الخروج من ثقافة لمجتمعات عاشت لعقود تحت نمط معين لتنتقل إلى نمط ثقافي لا يمكنها أن تتعلم مبادئ العمل به في مدة وجيزة، الأكثر من ذلك النخب السياسية الحاكمة لم تكن تقصد بالتحول الديمقراطي التداول على السلطة، لأنها لا تؤمن بذلك، عدا حالات نادرة جدا، وأن أغلبية النخب الحاكمة في الدول الإفريقية وبعض دول أمريكا الجنوبية هي نخب عسكرية جاءت نتيجة قيادتها لثورات تحررية من نفس الدول التي تدعوها اليوم لإتباع نظامها الديمقراطي، وهو النظام الذي يسمح بمشاركة سياسية واسعة في إطار العملية الانتخابية الشفافة، والاعتراف بمبدأ التداول على السلطة، والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات، فمفهوم الديمقراطية يقوم على فكرة أساسية وهي قدرة السياسات العامة على الاستجابة لمطالب

[1] Jean Frédéric Morin, **Op Cit**, P.175

[2] أحمد حسيني، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، 2004، ص.295.

الجماهير، وذلك عن طريق هياكل أساسية تقوم بتعبئة المصالح والتوزيع العادل للقيم السياسية أولا ثم العدالة التوزيعية للفرص الاقتصادية[1]، وهذا مستبعد إلى حين بسبب غياب الثقافة السياسية والمجتمعية اللازمة[2].

وتأتي حجة المنظرين الغربيين لحث الدول على إتباع النظام الديمقراطي في أن النظام الديمقراطي يحقق السلام وأن الدول الديمقراطية كما بيناه أعلاه لا تخل في الحروب، وأن حرية تقل الأفكار ومعها الأشخاص من الحلو التي تسمح بتجاوز العقبات البنيوية والاستجابة للحاجات الأساسية للمجتمعات.

من الشواهد الداحضة للطرح النظري القائل بأن التحول الديمقراطي للدول المتخلفة صناعيا بإمكانه تحقيق قفزة نوعية في هذا المجال، أن من أدبيات التحول الديمقراطي من تذهب إلى الطرح الكمي، بمعنى أنه لتتم عملية الانتقال على نمط ديمقراطي يجب أن تتوفر شروط مادية واقتصادية كنسبة من الموارد المالية والقدرات الفنية وثقافة سياسية.

لا تعدو في نظرنا مقاربة الانتقال الديمقراطي أداة للسياسة الخارجية، وإن كانت حجة الانتقال إلى الديمقراطية ضرورة اجتماعية واقتصادية وأساسية إن اجتمعت ظروفها التاريخية والسياسية والاجتماعية، لكنها من الأدوات الناعمة في تنفيذ السياسة الخارجية، وقد تمكنت من تحقيق نتائج كبيرة، ومما لا شك فيه أن بعض الدول تمكنت من تجاوز الصعوبات البنيوية فعليا مثل بوروندي وإيثيوبيا والبنين التي تحقق معدلات تنمية لا بأس بها وأين معدل التنمية البشرية في تصاعد مستمر، وإن كانت دولة مالي قد سبقتهم بفضل الانقلاب العسكري لأمادو توماني توري سنة 1991 والذي تنازل عن السلطة، وإجرائه لانتخابات حرة لم يشارك فيها هو، ليعود مع الأسف في 2010 للقيام بانقلاب عسكري آخر أدخل مالي في مشكلة أمنية لا زالت قائمة إلى يومنا هذا.

[1] إلهام نايت سعيدي، طبيعة عملية التحول الديمقراطي، **كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر**،11 ديسمبر 2005، ص78.

قائمة المراجع

1) كتب باللغة العربية:

1. أحم نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011.
2. إسماعيل دبش، سياسة الجزائر الخارجية بين المقتضيات المبدئية والواقع الدولي، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2017.
3. بدوي محمد طه، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1972.
4. برنارد لويس، إدوارد سعيد، الإسلام الأصولي في وسائل الإعلام الغربية من وجهة نظر أمريكية، دار الجيل، بيروت، 1994.
5. جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، دار الهدى للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
6. جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسية العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
7. زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية، دار الجيل، بيروت، 1999.
8. السياسة الخارجية، الأكاديمية العربية المفتوحة كلية القانون والسياسة، إعداد: قسم الدراسات والأبحاث، القاهرة، 2007-2008.
9. شمس علي محمد، العلوم السياسية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1988.
10. صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982.
11. عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
12. عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2007.
13. عبد الرحمن أبوزيد ولي الدين ابن خلدون، المقدمة، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2003.

14. علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

15. فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، إشراف الترجمة: مطاع صفدي، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1993.

16. فوزي حسن حسين، التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول، الولايات المتحدة نموذجا، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2013.

17. قحطان أحمد الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2013،

18. مازن الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1991.

19. محمد الدبار، أبعاد السياسة الخارجية، دراسة تأصيلية، سلسلة دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، مارس 2019.

20. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، ط 2، القاهرة، 1998.

21. محمد فايز عبد أسعيد، قضايا علم السياسة العام، سلسلة السياسة والمجتمع، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 2، 1996.

22. محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، دار عالم المعرفة، الكويت، 1978.

23. محمد عزيز شكري، التنظيم الدولي العالمي بين النظرية والتطبيق، دار الفكر، دمشق، 1973.

24. ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، ط1، **بيروت**، 1985.

25. نور الدين علوش، المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان، نموذج المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، دار ناشري للنشر الإلكتروني، الكويت، 2011.

26. هانس بيترمارتن، هارالد شومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية، تر : عدنان عباس علي، دار المعرفة، الكويت، 1978.

27. ولد الصديق ميلود ، مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمي، دمشق، 2018.

2) كتب باللغات الأجنبية

1. Adel Abdel Gahfar, Toward a Recalibration of EU-North Africa Relations, Brookings Doha Center, Doha, 2017.
2. CARAMANI Daniele, Comparative Politics, Oxford University Press, United States of America, 2011
3. Jean-Fréderic MORIN, La Politique Etrangère, Théories, Méthodes, et Références, Editions Armand Colin, Paris, 2013.
4. John J, Mearsheimer and Stephen M. Walt, The Israel Lobby and U.S foreign policy, KSG Faculty.

3) مقالات باللغة العربية:

1. أحمد حسيني، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، 2004.
2. إلهام نايت سعيدي، طبيعة عملية التحول الديمقراطي، كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر،11 ديسمبر 2005.
3. أميرة مصطفى، اقتراب صنع القرار في السياسة الخارجية، المركز العربي الديمقراطي، جوان 2019 على الرابط التالي: https://www.democraticac.de/?p=61480 بتاريخ 2020/10/10.
4. دينا شيرين محمد شفيق إبراهيم، "دور وأهمية مراكز البحث في السياسة الخارجية"، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط التالي:https://bit.ly/2FESGJ7 بتاريخ: 2020/10/17.
5. مايكل واتس وجون بيلامي فوستر، إفريقيا وإمبراطورية البترول، ترجمة: مازن الحسيني، على الرابط التالي: https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/01/15/70960.html، بتاريخ 2020/10/15

محمد حمشي، اقتراب الواقعية في تحليل السياسة الخارجية، على الرابط التالي: http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3094.html

6. مختار التهامي وعاطف عدلي العبد، الرأي العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2005
7. مركز البحوث الإفريقية، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، القاهرة، 2001.
8. يونس زكور، "الإرهاب والإجرام المنظم، أية علاقة؟"، مجلة الحوار المتمدن، جانفي 2007، على الرابط التالي: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=87313

4) مقالات باللغات الأجنبية:

1. Alex Macleod, Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique, « Cultures & Conflits », N° 54, été 2004.
2. Ali Guidara, Approches théoriques en analyse de politique étrangère, https://bit.ly/32xSJyY, 14/09/2020.
3. Christian Chavagneux, Les multinationales définissent-elles les règles de la mondialisation, Institut français des relations internationales, « Politique étrangère », Automne 2010/3
4. David Antony Detomasi, The Multinational Corporation and Global Governance: Modelling Global Public Policy Networks, « Journal of Business Ethics », N° 71, 2007.
5. Frank A, Stengel and Rainer Baumann, Non-State Actors and foreign Policy, « World Politics », September 2007, https://bit.ly/33zw2tl , 11/09/2020
6. Jean Euloge Gbaguidi, Clémentine lokonon, Maxime Ahotondji, Lea Yemadjro, Mass Media et Démocratie en Afrique Occidentale : « Presse Audiovisuelle et Construction Démocratique au Benin »: De la Nécessité de deux Niveaux de Lecture des Mutations en Cours, « Research Report », N°10, 2008
7. Florent Blanc, Sébastien Loisel Et Amandine Scherrer, Politique étrangère et opinions publiques : les stratégies gouvernementales d'influence et de contrôle de l'opinion publique à l'épreuve de son internationalisation, Presses de Sciences Po, « Raisons politiques », 2005/3, N°: 19.
8. Klotz Audie, Lynch Cecelia, Bouyssou Rachel, Smouts Marie-Claude. Le constructivisme dans la théorie des relations internationales, « Critique internationale », Vol 2, 1999.
9. Lapid Yosef, The Third Debate : On the Prospects of International Theory in a Post-positivist Era, « International Studies », Quarterly, 33, 3, 1989
10. Marie-Pierre Fourquet, Un Siècle De Théories De L'influence: Histoire du Procès des Medias, MEI « Médiation et information », N° 10, 1999
11. Le contexte historique et le mouvement hippie, https://bit.ly/3lwHhKN en date du: 08/10/2020.
12. Research Working Papers Series, John F. Kennedy School of Government, March 2006.

13. Samy Cohen, Les Etats face aux nouveaux acteurs, « Politique internationale », N°:107, Printemps 2005.
14. The Montevideo Convention of the Rights and Duties of States of December 1933, https://bit.ly/32xSJyY, 12/09/2020.
15. Vinsensio Dugis, Analysing Foreign Policy, https://bit.ly/3iODcRf,en, date du 15/09/2020.
16. William Audureau et Jeanne Dall'Orso, Election américaine: comprendre les soupçons de fraude électronique, https://bit.ly/2H7Jkpn, en date du 06/09/2020.

5) اتفاقيات دولية:

1. المادة 2، الفقرة (ب) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 25، بتاريخ 15 نوفمبر 2000.

6) مجلات

1. أحمد ناصوري، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 21، عدد 01، 2005.
2. جون ميرشايمر وستيفن ولت، ما يريده اللوبي الصهيوني يحصل عليه، مجلة فورين بوليسي، ترجمة: سلسلة ترجمات الزيتونة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، عدد 18، بيروت، جويلية / أوت 2006.
3. عامر مصباح، "صناعة السياسة الخارجية: التخطيط في مواجهة الضغوط"، مجلة الدبلوماسي، عدد: 37، 2007.
4. عصام مبارك، مجموعة الضغط كعامل مؤثر في القرار السياسي، مجلة الدفاع الوطني، عدد: 106، بيروت، أكتوبر 2018.
5. قيشاح نبيلة، "الجريمة المنظمة ومكافحتها دوليا و وطنيا "، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، العدد 08، الجزء 02، الجزائر، جوان 2017.
6. محسن خضر، أكبر إقتصادات في العالم، توقعات 2020، موقع العين الإخبارية، على الرابط التالي: https://al-ain.com/article/10-largest-economies-world-2020 بتاريخ 2020/10/10.
7. محمد بوبوش، مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة المغربية، مجلة الحوار المتمدن، الحوار المتمدن، العدد 2736، 12/8/2009

8. مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن"، العالم الإستراتيجي، عدد 03، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، ماي 2003.
9. مروة حامد البدري، نظرية الاختيار العقلاني وبدائلها في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، مجلة سياسات عربية، العدد 41، نوفمبر 2019.
10. ندى أسامة ملكاني، "نظرية الخيار العقلاني في العلوم السياسية"، الحوار المتمدن، العدد 6194، 2019، على الرابط التالي: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=633509

7) الجرائد باللغة العربية:

1. أمحند برقوق، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي، جريدة الشعب، العدد 14466، بتاريخ 06 جانفي 2008.
2. ما هي معايير القوة في العلاقات الدولية المعاصرة؟ العولمة ونهاية عهد ثنائية القطب فرضتا قراءة جديدة لمفهومها ، جريدة الشرق الأوسط، الخميس، 07 جوان 2018، العدد 14436، على الرابط التالي: https://bit.ly/33Zi1qy بتاريخ 2020/09/05.
3. عبد الرحمن أحمد الجبيري، قراءة في النظام الاقتصادي الليبرالي، صحيفة مال الاقتصادية، العدد 1399، الرياض، أكتوبر 2020.

8) الجرائد باللغات الأجنبية:

- Charles Zorgbibe, Opinion publique et politique étrangère, Du culte du secret à l'indifférence des citoyens, Le monde diplomatique, Janvier 1979.

9) أطروحات دكتوراه

1. إيناس شيباني، "في تحليل السياسة الخارجية، النماذج النظرية بين ضرورات التعدد ومساعي التكامل"، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه**، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2018-2019.
2. محمد شلبي، السياسة الخارجية للدول الصغيرة، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الإعلام والعلوم السياسية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006.
3. مصعب شنين، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم التحول الديمقراطي في تونس (2011-2016)، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه**، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017،

10) رسائل ماجستير:

1. علالي حكيمة، البعد الأمني في السياسة الخارجية، نموذج الجزائر، **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير** ، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011

11) محاضرات:

1. رابح زاغوني، محاضرات في تحليل السياسة الخارجية، قسم العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2012-2013.
2. عبد السلام يخلف، محاضرات في أهمية مقاربات السياسة الخارجية، على الرابط التالي:
http://ikhlef.yolasite.com بتاريخ 2020/09/12.
3. عمار جفال، خصوصيات النظام السياسي في العالم الثالث، محاضرة ألقيت على طلبة الماجستير علوم سياسية في مقياس: النظم السياسية المقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/01/14.

12) بحوث:

1. أحمد عبد الرحمن خليفة، (نقد النظرية الواقعية وتحليل العلاقات الدولية)، **بحث** بإشراف الأستاذ أحمد محمد وهبان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مارس 2019، على الرابط التالي:
http://arabprf.com/?p=1262 بتاريخ 2020/10/01.
2. خلود وليد صالح العبيدي، (دور المتغير التكنولوجي في النظام الدولي بعد الحرب الباردة)، إشراف: صالح عباس الطائي، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية والسياسات العامة، **جامعة النهرين**، بغداد، 2010، على الرابط التالي :
https://nahrainuniv.edu.iq/en/node/1842 بتاريخ 2020/10/09

13) مواقع إلكترونية:

1. ستيفن وولت، **العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة** ،ترجمة: زقاغ عادل وزيدان زياني، نقلا عن موقع:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR

الفـهـرس

مدخل عام السياسة الخارجية، السلوك والفواعل والمتغيرات 01

الفصل الأول: تعريف السياسية الخارجية والمفاهيم المصاحبة لها 02

المبحث الأول: نبذة تاريخية 02

المبحث الثاني: تعاريف ومفاهيم السياسة الخارجية 05

المطلب الأول: مفاهيم وتعريفات للسياسة الخارجية 05

المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للسياسة الخارجية 11

المبحث الثالث: أدوات السياسة الخارجية 14

المطلب الأول: المنظمات الدولية والإقليمية والتكتلات 14

المطلب الثاني: الرأي العام 16

المطلب الثالث: المنظمات غير الحكومية 19

المطلب الرابع: الفواعل غير التماثلية في السياسة الخارجية 20

المطلب الخامس: جماعات الضغط 25

المطلب السادس: الشركات متعددة الجنسيات 28

المطلب السابع: الخبراء ومراكز البحث 30

الفصل الثاني: خصائص ومصادر السياسة الخارجية 32

المبحث الأول: خصائص ومصادر السياسة الخارجية 32

المطلب الأول: الخاصية الخارجية 32

المطلب الثاني: الخاصية العلنية 33

المطلب الثالث: الخاصية التنظيمية 34

المطلب الرابع: الخاصية الرسمية 35

المطلب الخامس: الخاصية الاختيارية 36

المطلب السادس: خاصية الهدف في السياسة الخارجية 38

المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية 39

المطلب الأول: التوجه لإقليمي– العالمي 40
المطلب الثاني: إقرار أو تغيير بنية الوحدات السياسية والعلاقات الدولية الراهنة.....41
المطلب الثالث: توجه العزلة أو الانكفاء 42
المطلب الرابع: توجه الحياد 44
المطلب الخامس: توجه التحالفات 45
المبحث الثالث: مصادر السياسة الخارجية 46
المطلب الأول: العامل البشري والجغرافيا 47
المطلب الثاني: الموارد الطبيعية والقوة الاقتصادية 49
المطلب الثالث: العامل الشخصي (صانع القرار) 51
المطلب الرابع: العامل العسكري والتكنولوجي 52
الفصل الثالث: الأطر النظرية والتفسيرية للسياسة الخارجية 54
المبحث الأول: السياسة الخارجية من الواقعية الكلاسيكية إلى الواقعية الجديدة.....56
المبحث الثاني: المقاربة البنائية والتفسير الاجتماعي للسياسة الخارجية.....58
المبحث الثالث: السياسة الخارجية من منظار المقاربة السيكولوجية وصناعة القرار.....60
المبحث الرابع: الخيار العقلاني في السياسة الخارجية 62
الفصل الرابع: مستويات التحليل في السياسة الخارجية (الأدوات الناعمة).....64
المبحث الأول: بنية النظام العالمي من الدولي إلى العالمي 64
المطلب الأول: الفواعل الجديدة في السياسة الخارجية 64
المطلب الثاني: تحولات متغير القوة والمصلحة 66
المبحث الثاني: السياسة الخارجية والتكيف القيمي 68
المطلب الأول: السلام الديمقراطي 68
المطلب الثاني: الاقتصاد الليبرالي 71
المطلب الثالث: ضرورة التكيف الهيكلي والانتقال الديمقراطي 73
قائمة المراجع 75
الفهرس 82